أفق جديد
أسبوعية سياسية شاملة
الاثنين
7 سبتمبر 2026م
26 ربيع الأول 1448هـ
96

المالحة.. الموت جوعاً

في أقصى شمال دارفور، تواجه المالحة كارثة إنسانية صامتة تهدد أكثر من 200 ألف شخص، بينهم آلاف النازحين. الجوع يفتك بالأطفال والنساء، والمرض ينتشر في ظل انعدام الدواء والمياه والوقود، بينما أغلقت الأسواق وانقطعت طرق الإمداد. ومع فشل موسم الأمطار وتصاعد مخاطر الطرق، يجد السكان أنفسهم محاصرين بين الجوع والعطش والمرض، بعيدًا عن المساعدات الإنسانية، وفي منطقة تحولت إلى جزيرة معزولة عن العالم.

تسميـــم المستقبـــل

لم تعد الحرب السودانية مجرد حرب على الأرض، ولا صراعاً على المدن والمطارات ومراكز القيادة. خلال أكثر من ثلاث سنوات، تحولت إلى ماكينة هائلة لتدمير الدولة واستنزاف المجتمع وإعادة تشكيل السودان على أنقاضه. لكن أخطر ما في هذه الحرب أنها لا تكتفي بتدمير ما هو قائم؛ إنها تترك وراءها أثراً قد يظل يلاحق السودانيين طويلاً بعد أن تصمت المدافع.

في هذا السياق، تأتي التقارير الأخيرة عن استخدام الكلور كسلاح كيميائي لتفتح باباً بالغ الخطورة، ليس لأن السودان يحتاج إلى جريمة جديدة تضاف إلى سجله الطويل من الفظائع، وإنما لأن الأسلحة الكيميائية تنقل الحرب إلى مستوى مختلف: من قتل الإنسان في لحظة إلى احتمال ترك آثار على صحته وبيئته ومجتمعه لسنوات وربما لعقود.

فصحيفة «نيويورك تايمز» كشفت عن ملف استخباراتي يتضمن صوراً ووثائق ومقاطع فيديو واتصالات ورسائل منسوبة إلى ضباط سودانيين، تتحدث عن مشروع عسكري لتطوير ذخائر تعتمد على الكلور خلال عام 2024، وتصنيع نحو 300 ذخيرة واختبارها، مع إشارات إلى استخدام بعضها ضد قوات الدعم السريع. وقد رفض الجيش السوداني ما ورد في الملف ووصفه بأنه بلا أساس، فيما يؤكد الخبراء أن المواد المنشورة لا تكفي وحدها لإثبات الاستخدام بصورة قاطعة، وأن الأمر يحتاج إلى تحقيق مستقل.

لكن خطورة هذه القضية لا ينبغي أن تختزل في معركة النفي والإثبات.

فالضرر الأكبر الذي يمكن أن تسببه الأسلحة الكيميائية ليس دائماً ذلك الذي تلتقطه الكاميرات في لحظة الانفجار. هناك جسد يتعرض لمادة سامة، وبيئة قد تتلوث، ومياه قد تصبح موضع شك، ومجتمعات تعيش في مناطق لا تملك أصلاً القدرة على الوصول إلى الرعاية الصحية أو الفحوصات اللازمة لاكتشاف آثار التعرض.

وهذا هو الجانب الذي ينبغي أن يقلق السودان والعالم أكثر من غيره.

السودان يدخل هذه المرحلة وهو يمتلك واحدة من أكثر البيئات هشاشة في العالم. الحرب دمرت مستشفيات، وأخرجت مرافق صحية من الخدمة، وقطعت سلاسل الإمداد، ودفعت الملايين إلى النزوح، ووسعت انتشار الأمراض والأوبئة. وفي بلد بهذه الهشاشة، يمكن لمواد سامة أن تتحول من سلاح في معركة إلى أزمة صحية طويلة الأمد لا تملك الدولة القدرة على قياسها أو احتوائها.

وتزداد المفارقة مرارة إذا صحت المعلومات التي أوردتها «نيويورك تايمز» عن الحصول على جزء من الكلور المستخدم في تصنيع الذخائر من محطة لمعالجة المياه في أم درمان. فالكلور الذي يصل إلى منشآت المياه لإنقاذ المدنيين من الكوليرا والأمراض الوبائية يصبح، في هذه الرواية، مادة تدخل في صناعة وسيلة للقتل.

إنها صورة تختصر شيئاً من العبث الذي وصلت إليه الحرب السودانية: المادة التي يفترض أن تحمي حياة الناس يمكن أن تتحول إلى أداة تهدد حياتهم.

ولا ينبغي أن ينتظر العالم نهاية الحرب حتى يبدأ في التفكير في آثارها الكيميائية المحتملة. فبعد توقف إطلاق النار ستبقى أسئلة ثقيلة: أين اختُبرت هذه الذخائر؟ أين خُزنت؟ أين استخدمت؟ ما المناطق التي تعرضت للغاز؟ هل تلوثت المياه أو التربة؟ كم شخصاً تعرض لها؟ وما الآثار الصحية التي يمكن أن تظهر بعد سنوات؟

هذه ليست أسئلة ترفية لخبراء البيئة والصحة العامة. إنها جزء من فاتورة الحرب التي سيضطر السودانيون إلى دفعها حتى بعد انتهاء القتال.

ومن هنا تكتسب الخطوة المرتقبة في مجلس الأمن أهمية استثنائية. فالتصويت على توسيع حظر الأسلحة ليشمل كامل التراب السوداني يجب ألا يُنظر إليه باعتباره مجرد تعديل فني في نظام العقوبات. الحرب أثبتت أن السلاح لا يعرف حدود دارفور، وأن خطوط الجبهة لا تستطيع احتواء تداعياته، وأن تدفق الأسلحة إلى طرفي الصراع لم يعد شأناً عسكرياً محضاً، بل أصبح أحد المحركات الرئيسية لاستمرار الحرب واتساع رقعتها.

لقد آن الأوان لأن يتعامل المجتمع الدولي مع السودان باعتباره سوقاً مفتوحة للحرب، تتدفق إليها الأسلحة والذخائر والطائرات المسيّرة والخبرات العسكرية من الخارج، بينما يدفع السودانيون وحدهم ثمنها من أرواحهم وبيوتهم ومستقبلهم.

لكن توسيع حظر السلاح، رغم أهميته، لن يكون كافياً إذا بقي مجرد قرار على الورق. فالسودان يحتاج إلى آلية حقيقية لمراقبة الحدود ومسارات السلاح، وتعقب الجهات التي تمول وتسلح أطراف الحرب، ومحاسبة من يخرقون الحظر، ومنع تحويل السودان إلى مختبر مفتوح للأسلحة الجديدة.

والأهم من ذلك أن ملف الأسلحة الكيميائية يجب ألا يُدفن تحت ركام السياسة.

إذا كانت التقارير الأمريكية صحيحة، فإن المطلوب ليس فقط تحديد المسؤول عن إنتاج الذخائر أو إصدار أوامر استخدامها. المطلوب معرفة آثارها أيضاً. يجب فحص المناطق التي يُشتبه في تعرضها، وتحليل المياه والتربة، ومتابعة السكان صحياً، وحفظ الأدلة، وإنشاء سجل للضحايا المحتملين، حتى لا يصبح غياب التحقيق بعد سنوات هو السبب في ضياع الحقيقة.

فالحرب التي تدمر مدينة يمكن إعادة بنائها، والاقتصاد الذي ينهار يمكن أن يستعيد عافيته، وحتى المؤسسات التي تحطمت يمكن إعادة تأسيسها. أما الإنسان الذي يحمل آثار مادة سامة في جسده، أو الأرض التي تحتاج إلى سنوات من المعالجة، فقصته مختلفة.

وهنا تكمن المأساة الحقيقية.

السودان لا يواجه فقط خطر أن يخسر حربه، بل خطر أن يرثها.

أن تنتهي المعارك بينما تبقى آثارها في أجساد الأطفال، وفي مياه القرى، وفي التربة، وفي ذاكرة الناجين، وفي نظام صحي عاجز عن معرفة حجم الضرر.

لهذا لا ينبغي أن يكون السؤال الدولي الوحيد: كيف نوقف إطلاق النار؟

السؤال الذي يجب أن يأتي بعده مباشرة هو: كيف نمنع الحرب من ترك سمّها داخل السودان؟

فقد يكون من السهل إعلان نهاية الحرب في بيان سياسي، لكن تنظيف آثارها، واستعادة صحة الناس وبيئتهم، ومحاسبة من استخدموا الأسلحة المحرمة، قد يحتاج إلى سنوات طويلة.

وإذا كان مجلس الأمن سيصوت على توسيع حظر السلاح، فعليه أن يفهم أن السودان لا يحتاج إلى مزيد من الوعود، بل إلى وقف حقيقي لتدفق أدوات الموت.

فالسودانيون لم يعودوا يطلبون فقط أن يتوقف العالم عن مشاهدة قتلهم.

الغلاف

وجهات نظر

الحكومة وضبط الاقتصاد.. ضبط ماذا بالضبط
حيدر المكاشفي 13

دَفْن الحرب أم كُراعًا بَرَّه
د. وجدي كامل 16

الطفيلية في مبادرات سلام السودان من يربح من السلام؟ حين تدخل نسور الرأسمالية قاعة المفاوضات
د. صلاح أحمد الحبو 24

تعزيز منبر جدة: من وقف الحرب إلى صناعة السلام
محمد شوقي خليل 28

ما أخذته منا الحرب
أحمد الليثي 46

تفكيك أزمة السودان ..... ما بين الواقع والأحلام
هل نجح السياسيون في إخراج السودان من عنق الزجاجة؟
هويدا سنادة 48

السودان على حافة «شبه الدولتين»
تحولت الحرب نزاعًا على شكل الدولة
حاتم أيوب أبوالحسن 61

هل يدفع السودان ثمن حلم والد البرهان؟
إبراهيم هباني 64

أسئلة التوافق المؤجلة
يوسف الغوث 75

الشهادة السودانية.. جرس تقسيم من مناطق «تأسيس» 09

من هندسة المباني إلى بيع الشاي والقهوة.. أربعة أطفال يريدون الحياة 19

«التطبيقات البنكية» خارج الخدمة.. عطل تقني أم قيود على حركة الأموال؟ 30

سوقُ بلا سعر.. وجنيهُ بلا قيمة 35

مشروع الجزيرة تحت وطأة العطش.. محاصيل مهددة وخسائر تتسع 38

بين تمساح حاج الماحي وتمساح الدندر العائد.. السودانيين ينتظرون عملية إجلاء! 41

ملف سري يعزز الأدلة على استخدام الأسلحة الكيميائية في السودان 50

حوار حول الحوار.. مناوي يضع الملح على الجرح 54

نكبات متتالية .. كيف يدبر السودانيون يومهم؟ 66

أفق جديد
أسبوعية سياسية شاملة

رئيس التحرير
عثمان فضل الله

تصدر عن

MAARIF CENTER FOR STRATEGIC STUDIES LTD
REGISTERED OFFICE OF THE COMPANY IS SITUATED AT:
UGANDA، CENTERAL، KAMPALA، CENTERAL DIVISION، BUKESA، NSALO
POSTAL ADDRESS 177732 KAMPALA GPO

المالحة بشمال دارفور..

أكثر من 200 ألف شخص يواجهون الموت جوعًا في عزلة عن العالم

ملخص

تواجه محلية المالحة بشمال دارفور كارثة إنسانية متفاقمة تهدد أكثر من 200 ألف شخص، معظمهم نازحون، بسبب انقطاع سلاسل الإمداد وانعدام الغذاء والدواء والوقود والمياه والخدمات الأساسية. ويعاني آلاف الأطفال والنساء من سوء التغذية، وسط انتشار أمراض خطيرة وغياب المنظمات الإنسانية. كما أدى فشل موسم الأمطار وارتفاع أسعار السلع إلى تعميق الأزمة، بينما تمنع المخاطر الأمنية والعصابات المسلحة وصول المساعدات وخروج السكان من المنطقة.

«لا توجد سلطة ولا دولة في المنطقة، ولا خدمات أساسية أو بنوك، وتنعدم السيولة النقدية تمامًا، فيما يعيش السكان بأبسط الوسائل وكأنهم عادوا إلى القرون الماضية.»

«هناك نحو 6،200 طفل يعانون سوء التغذية، بينهم 1،500 طفل في حالة سوء تغذية حاد وخيم، إلى جانب 1،350 امرأة حامل ومرضعة مهددات بالموت.»

«اليوم أصبح حتى المواطنون الذين يملكون النقود لا يجدون سلعة يشترونها في أسواق المالحة، بعد انقطاع سلاسل توريد السلع وإغلاق المحلات التجارية بالكامل.»

المالحة تواجه كارثة إنسانية صامتة تهدد أكثر من 200 ألف شخص بالجوع والمرض.

محمد عبد الباقي

تعيش محلية المالحة بولاية شمال دارفور كارثة إنسانية وصحية شديدة القسوة، وصفت بأنها مأساة مخفية عن أنظار العالم، حيث يواجه أكثر من 200 ألف مواطن ونازح أوضاعًا إنسانية متدهورة، في ظل تفشي الجوع وانتشار الأمراض، جراء العزلة المفروضة على المنطقة التي تشهد حصارًا مشددًا منذ سيطرة الدعم السريع عليها في 23 مارس 2025.

ويعاني آلاف النازحين والمواطنين في المالحة، الواقعة في مناطق جبال الميدوب التي تبعد حوالي 220 كيلومترًا عن مدينة الفاشر ونحو 355 كيلومترًا عن مدينة دنقلا عاصمة الولاية الشمالية، مشقة بالغة في الحصول على المواد الغذائية التي تكاد تكون معدومة في أسواق المحلية التابعة إداريًا لولاية شمال دارفور.

وأكدت مصادر محلية على أن الأوضاع المعيشية في المنطقة «منهارة» تمامًا في المالحة التي تتكون من سبع وحدات إدارية هي: المالحة، الحلف، ماريقا، أم بياضة، الحارة، العطرون، أبو قران، وعين بسارو، وتحدها من الشمال دولة ليبيا، ومن الشرق ولاية شمال كردفان، ومن الشمال الشرقي الولاية الشمالية، ومن الغرب محليتا كتم ووادي هور، ومن الجنوب محلية مليط، ومن الجنوب الشرقي محليتا الكومة.

وتقول المصادر الميدانية إن المخاوف الأمنية والتهديدات التي تلاحق التجار والمواطنين الذين يحاولون الدخول إلى المنطقة أدت إلى قطع سلاسل إمداد السلع ومنعت وصول المواد الأساسية إلى المحلية ذات المساحة الشاسعة.

ورغم سيطرة الدعم السريع عمليًا على المنطقة، لكن العصابات الإجرامية والمجموعات المسلحة المنفلتة يتحكمون في مداخل المحلية وطرقها، ويرتكبون أبشع الانتهاكات بحق الأشخاص الذين يحاولون الدخول إلى المنطقة أو مغادرتها، الأمر الذي أدى إلى توقف تدفق السلع والمواد الاستهلاكية والأدوية والوقود.

وبعد مرور أكثر من عام على انسحاب الجيش منها، انعدمت معظم سبل الحياة في المنطقة التي تضم مئات القرى التابعة لولاية شمال دارفور، فضلًا عن اختفاء وسائل النقل العامة والمركبات بمختلف أنواعها، وأصبح السكان يعتمدون كليًا على الدواب في حركتهم.

حياة بلا خدمات

يقول إبراهيم آدم، إحدى القرى المجاورة للمالحة، إن المنطقة تعيش أوضاعًا مترديةً للغاية بسبب توقف المرافق والمؤسسات الحكومية، بما في ذلك المدارس والمستشفيات وأقسام الشرطة ومكاتب الكهرباء ومحطات إنتاج المياه.

ويضيف إبراهيم بأن السكان أصبحوا يتدبرون أمور حياتهم بأبسط الوسائل البدائية، إذ يعتمدون على الحمير والجمال في التنقل، بينما يحصلون على مياه الشرب من الآبار التي تسحب منها المياه باستخدام الدلاء.

ويتابع إبراهيم: «لا توجد سلطة ولا دولة. المنطقة تقع خارج سيطرة الحكومتين المتوازيتين في السودان، إذ لا توجد خدمات أساسية، وكذلك لا توجد بنوك وتنعدم السيولة النقدية تمامًا. هنا الناس يعيشون على السليقة وكأنهم في القرون الماضية».

ووفقًا لإبراهيم، فإن انعدام السيولة النقدية وشح السلع الاستهلاكية والمواد الأساسية تسببا

انقطاع الإمدادات يحول أسواق المالحة إلى أماكن خالية من الغذاء والسلع الأساسية.

آلاف الأطفال يعانون سوء التغذية وسط غياب الرعاية الصحية والأدوية الضرورية.

في أزمة معيشية خانقة لسكان المنطقة التي يشكل النازحون نسبة كبيرة منهم.

ويشير إبراهيم إلى أنه في ظل عدم وجود السيولة النقدية، لا يمكن الحديث عن أسعار السلع الاستهلاكية، فما دام لا توجد نقود ولا مواد غذائية، فإن تحديد الأسعار لا طائل من ورائه».

ويعود إبراهيم إلى الأيام التي سبقت وصول الحرب إلى المالحة ويقول: «السكان كانوا قادرين على تدبير شؤونهم لولا حالة الهشاشة الأمنية البالغة التي أدت إلى انتشار العصابات المسلحة والمجرمين الذين أصبحوا يقطعون الطرق أمام المواطنين الذين يحاولون إيصال المواد الغذائية إلى داخل حدود محلية المالحة».

وتتطابق المعاناة بين مدينة المالحة وريفها، حيث أصبحت الحياة في القرى النائية والمدينة متشابهة إلى حد كبير، ورغم أن المالحة كانت قبل الحرب مركزًا تجاريًا مهمًا، إذ توجد بها محطة جمارك مهمة ترد إليها السلع والبضائع المختلفة من ليبيا وتشاد ومصر، إلا أن المدينة اليوم تكاد تخلو من حركة السيارات.

ولا يتوقف الأمر عند غياب وسائل النقل وحدها، إذ لا يتوفر الوقود اللازم للاستخدامات اليومية أو لتشغيل آبار المياه والمرافق الصحية.

وانكمشت الحياة اليومية داخل المحلية، فيما أصبح السكان أكثر انعزالًا عن بعضهم البعض بسبب المخاوف من العصابات الإجرامية التي تتحرك بحرية في المنطقة وسط اتهامات بوجود تسهيلات تقدمها ارتكازات تابعة للدعم السريع للمجرمين الذين يعتدون على المواطنين وينهبون ممتلكاتهم.

الجوع يفتك بالنازحين

ومع انعدام المواد والسلع الغذائية في أسواق محلية المالحة وتراجع حركة البضائع، تفشت المجاعة بين السكان، ومعظمهم من النازحين الذين يقيمون في مراكز إيواء مؤقتة داخل المالحة ووحداتها الإدارية.

ويصف آدم رجال، وهو المتحدث باسم منسقية اللاجئين والنازحين، الواقع الإنساني في المنطقة بأنه مؤلم إلى حد لا يُحتمل.

وقال آدم لـ«أفق جديد»: «هنالك حالة سوء تغذية لنحو 6،200 طفل يعانون من سوء التغذية، بينهم حوالي 1،500 طفل في حالة سوء تغذية حاد وخيم يهدد حياتهم مباشرة. أما الأمهات والحوامل فيعانين من سوء التغذية، حيث توجد نحو 1،350 امرأة حامل ومرضعة يعانين من

النازحون يواجهون الجوع والعطش والأمراض في مراكز إيواء تفتقر لأبسط المقومات.

العصابات المسلحة تقطع طرق الإمداد وتمنع وصول الغذاء والدواء إلى السكان.

سوء التغذية ويواجهن خطر الموت بسبب ضعف التغذية وانعدام الرعاية الصحية».

ويضيف رجال بأن الوضع الصحي لا يقل خطورة عن أزمة الغذاء، مشيرًا إلى انتشار أمراض السل والأنيميا والإسهالات، في وقت تعاني فيه المنطقة من نقص حاد في الأدوية.

ويشير المتحدث باسم منسقية النازحين واللاجئين إلى أن الأدوية المتوفرة محدودة جدًا وتباع في السوق السوداء بأسعار تفوق قيمتها الحقيقية.

ويخبر رجال أن العزلة التي تعيشها المنطقة انعكست بصورة مأساوية على الوضع الإنساني، وقال: «لا توجد منظمات إنسانية في المنطقة»، بينما يتوزع النازحون في مراكز متفرقة تفتقر إلى الغذاء والماء والدواء والمأوى الآمن».

أما مياه الشرب، وفقًا له، فقد أصبحت شبه معدومة إلى درجة لجأ الأهالي إلى الاعتماد على مصادر مياه غير آمنة، الأمر الذي زاد من تفشي الأمراض وضاعف المعاناة اليومية.

عملية قتل متعمد

من جهته، يصف سليمان علي، وهو ناشط

فشل موسم الخريف يهدد بتفاقم المجاعة في منطقة يعتمد سكانها على الزراعة.

ارتفاع أسعار الدخن والسكر والدقيق يفوق قدرة السكان الشرائية ويعمق الأزمة الإنسانية.

مجتمعي في المالحة، ما يجري على الأرض بأنه «عملية قتل متعمد» لأكثر من 200 ألف مواطن، معظمهم من النازحين الذين فروا من منازلهم ومناطقهم بسبب الحرب.

ويقول سليمان، الذي ينشط في إحدى المبادرات المحلية الهادفة إلى توفير الغذاء للنازحين في ريف المالحة لـ«أفق جديد»: «الناس هنا يعيشون بدون موارد حقيقية ومواد غذائية. يمسون ويصبحون على أمل أن تتوفر لهم المواد الغذائية في الأسواق والمحلات التجارية التي أغلقت أبوابها بسبب انقطاع سلاسل توريد السلع».

ويضيف: «اليوم أصبح حتى المواطنون الذين يملكون النقود لا يجدون سلعة يشترونها في أسواق محلية المالحة».

ويرى سليمان أن خطورة الوضع في المنطقة تكمن في غياب السلطة المسؤولة، أو المنظمات والجهات التي يمكن أن توفر الغذاء لآلاف السكان العالقين داخل المحلية، الذين لا يستطيعون الخروج منها بسبب المخاطر الأمنية التي تحيط بطرق النزوح إلى المناطق المجاورة.

أسعار باهظة وموارد شحيحة

وتعرض الكميات القليلة المتوفرة من السلع والمواد الاستهلاكية في أسواق الوحدات الإدارية التابعة لمحلية المالحة بأسعار باهظة تفوق القدرة الشرائية للمواطنين نتيجة الشح الكبير.

ويقول الصادق محمد، وهو نازح في المالحة، إن سعر جوال الدخن، وهو الغذاء الرئيسي لسكان المنطقة، بلغ نحو 600 ألف جنيه، فيما وصل سعر جوال السكر إلى 500 ألف جنيه، وجوال الدقيق زنة 25 كيلوغرامًا نحو 300 ألف جنيه.

ويزداد الوضع مأساوية في المالحة والمناطق المجاورة لها مع فشل موسم الخريف وعدم هطول الأمطار، مما يعني خسارة السكان الذين يعتمدون على الزراعة في توفير المحاصيل التي تشكل مصدرًا وحيدًا لغذائهم.

ويقول عدد من المزارعين إن الخسارة هذا العام فادحة، بعد هطول أمطار شحيحة لم تساعد المحاصيل على الوصول إلى مرحلة النضج، قبل أن تجف بعد نحو شهرين فقط من زراعتها.

وأكد ثلاثة مزارعين تحدثوا لـ«أفق جديد» خطورة الأوضاع المعيشية وحذروا من أن السكان مقبلون على مجاعة حقيقية إذا لم تتدخل المنظمات الدولية، خاصة أن المنطقة أصبحت شبه منسية من طرفي الحرب. الجيش الذي غادرها، والدعم السريع الذي يسيطر عليها اسميًا فقط.

وبين الجوع والمرض وانعدام الخدمات والوقود والمياه، وانقطاع طرق الإمداد، تبدو المالحة اليوم منطقة معزولة عن العالم، بينما يواجه عشرات الآلاف من سكانها والنازحين فيها أزمة إنسانية تتفاقم يومًا بعد آخر في ظل غياب المساعدات الإنسانية واستمرار المخاطر الأمنية التي تحول دون وصول الغذاء والدواء إلى المحتاجين.

المالحة تعيش عزلة قاسية في ظل غياب المساعدات والمنظمات واستمرار المخاطر الأمنية

الشهادة السودانية..
جرس تقسيم من مناطق «تأسيس»

ملخص

إعلان حكومة «تأسيس» نتائج الثانوية العامة في مناطق سيطرتها يكرّس واقع وجود مسارين للشهادة السودانية، وسط تحذيرات تربوية من تداعيات الانقسام على القبول الجامعي ومعادلة الشهادات وسوق العمل ووحدة النظام التعليمي. وبينما تطالب لجنة المعلمين بصيغة وطنية لاعتماد شهادات الطلاب والعودة لشهادة موحدة، تتمسك «تأسيس» برؤية التعليم الإقليمي اللامركزي، فيما يظل مستقبل الطلاب وحقهم في التعليم محور الأزمة.

«القضية ليست قضية طلاب دارفور وحدهم، وإنما قضية مستقبل السودان كله، لأن انتقال الانقسام إلى المدارس والجامعات وسوق العمل سيدفع أجيالاً كاملة ثمن الحرب والانقسام.»

«إعلان شهادتين سودانيتين مختلفتين قد يحوّل التعليم إلى أداة للصراع السياسي والعسكري، ويمهد لانقسام أوسع يهدد وحدة السودان إذا استمر هذا الواقع.»

«الطلاب ليسوا مسؤولين عن الحرب، ولا ينبغي أن يكونوا ضحاياها للمرة الثانية، ومن حقهم مواصلة تعليمهم والالتحاق بالجامعات وبناء مستقبلهم الأكاديمي والمهني.»

شهادتان سودانيتان تفتحان أخطر أبواب الانقسام داخل النظام التعليمي منذ اندلاع الحرب.

الخرطوم: ابتسام حسن

أعلنت حكومة «تأسيس» نتيجة امتحانات الثانوية العامة في مناطق سيطرتها بدارفور، لتفتح خطوة الإعلان الباب أمام واقع تعليمي جديد يهدد بإنتاج مسارين متوازيين للشهادة السودانية، في ظل استمرار الانقسام السياسي والعسكري الذي تعيشه البلاد منذ اندلاع الحرب.

ويرى خبراء تربويون أن إعلان نتائج امتحانات الشهادة السودانية من سلطتين مختلفتين لا يمثل مجرد خلاف إداري حول الامتحانات، وإنما يعكس انقساماً أعمق في القرار التعليمي، محذرين من أن استمرار الوضع قد يقود إلى نشوء نظامين تعليميين داخل الدولة الواحدة، لكل منهما سياساته ومناهجه وامتحاناته وشهاداته.

ويحذر التربويون من أن تعدد الشهادات قد يضع الطلاب أمام مستقبل غامض، خصوصاً فيما يتعلق بالقبول الجامعي ومعادلة الشهادات والاعتراف بها، فضلاً عن فرص العمل داخل السودان وخارجه، مؤكدين أن الطلاب لا ينبغي أن يتحملوا نتائج صراع سياسي وعسكري لم يكونوا طرفاً فيه.

وفي المقابل، يؤكد تربويون أن تجاهل الطلاب الذين جلسوا للامتحانات وأعلنت نتائجهم ليس حلاً، وأن المطلوب هو صياغة وطنية وقانونية وأكاديمية واضحة تضمن اعتماد شهاداتهم أو معادلتها، وفق معايير مهنية تحفظ حقهم في مواصلة التعليم العالي وتحمي مستقبلهم الأكاديمي والمهني.

ويرى هؤلاء أن معالجة أزمة الطلاب يجب أن تسير بالتوازي مع معالجة أصل المشكلة، والمتمثلة في انقسام القرار التعليمي، بدلاً من تحويل تعدد الشهادات إلى واقع دائم.

المبادرة الوطنية

وأعلنت لجنة المعلمين السودانيين أنها كانت جزءاً من «المبادرة الوطنية لامتحانات الشهادة السودانية»، التي شاركت فيها قوى وأجسام متعددة بهدف حماية حق الطلاب في التعليم ومعالجة أزمة الامتحانات التي فرضتها الحرب، والوصول إلى صيغة وطنية تحافظ على وحدة العملية التعليمية.

وقالت اللجنة إن المبادرة كانت تمثل مدخلاً ممكناً لتوحيد القرار التعليمي ووضع التعليم والامتحانات في إطار وطني مهني مستقل عن الاستقطاب السياسي والعسكري، وصولاً إلى امتحانات موحدة وشهادة سودانية واحدة تستند إلى معايير مهنية واضحة وتحظى بالثقة والاعتراف.

وأكدت أن موقفها لا يستهدف الطلاب الذين أدوا الامتحانات، ولا يطالب بإلغاء نتائجهم أو تركهم لمصير مجهول، وإنما يسعى إلى حل يحفظ حقوقهم الحالية ويمنع في الوقت ذاته تكريس واقع تعليمي منقسم.

وشددت اللجنة على أن القضية ليست قضية طلاب دارفور وحدهم، ولا قضية منطقة تقع تحت سيطرة أحد أطراف الحرب، وإنما قضية تمس مستقبل السودان بأكمله، محذرة من أن انتقال الانقسام من السياسة والقتال إلى المدارس والجامعات وسوق العمل سيجعل أجيالاً كاملة تدفع ثمن الحرب.

ودعت القوى السياسية والعسكرية والمجتمعية والأجسام التعليمية إلى إخراج التعليم من دائرة الصراع، وجعل توحيد القرار التعليمي جزءاً من مشروع استعادة وحدة الدولة والمجتمع.

وأكدت اللجنة حق الطلاب في مستقبل أكاديمي ومهني عادل، وفي اعتماد شهاداتهم أو معادلتها بما يحفظ حقوقهم، بالتزامن مع العمل على العودة إلى امتحانات سودانية موحدة وشهادة سودانية واحدة.

وشددت على أن الطلاب ليسوا مسؤولين عن الحرب، ولا يجوز أن يتحولوا إلى ضحايا لها للمرة الثانية، مؤكدة أن من حقهم الالتحاق بالجامعات ومواصلة مسارهم الأكاديمي والمهني، ومن حق أسرهم أن ترى أبناءها يستأنفون حياتهم بعد سنوات من المعاناة.

كما حيت اللجنة صمود الطلاب الذين جلسوا لامتحانات الشهادة السودانية في مناطق سيطرة سلطة الأمر الواقع بدارفور، وتمسكهم بحقهم في التعليم رغم الظروف القاسية التي فرضتها الحرب.

التربويون يحذرون من انتقال آثار الحرب من الجبهات إلى الجامعات وسوق العمل.

لجنة المعلمين تطالب بمعادلة شهادات الطلاب دون تكريس الانقسام التعليمي القائم.

حق الطلاب

وأكدت الخبيرة التربوية درية حسن أن حق الطلاب في التعليم يجب أن يظل قائماً بغض النظر عن مناطق وجودهم، معتبرة أن الامتحانات حق إنساني لا يجوز إخضاعه للمساومة أو الاستغلال السياسي والعسكري.

وقالت لـ«أفق جديد» إن إعلان الشهادة الثانوية في مناطق سيطرة الدعم السريع ستكون له آثار سلبية وإيجابية على العملية التعليمية، مشيرة إلى أن أخطر آثاره السلبية يتمثل في تحويل التعليم إلى أداة من أدوات الصراع السياسي والعسكري.

وأضافت أن هذا الواقع أنتج عملياً شهادتين سودانيتين مختلفتين، وهو ما قد يمهد، إذا استمر، لانفصال تعليمي أوسع وانقسام طويل الأمد يهدد وحدة السودان.

وترى درية أن ملف الامتحانات كان يمكن تحييده والتعامل معه باعتباره التزاماً أخلاقياً وإنسانياً تجاه الطلاب، وأن يتحول التعليم إلى جسر للتواصل والسلام بدلاً من أن يصبح أداة لتعميق الانقسام.

وأشارت إلى أن «المبادرة الوطنية لامتحانات الشهادة السودانية» كانت محاولة للوصول إلى امتحانات موحدة، لكن غياب الإرادة السياسية لدى أحد أطراف الحرب أدى إلى إفشالها.

وفي المقابل، اعتبرت درية أن الجانب الإيجابي في الخطوة يتمثل في تمكين آلاف الطلاب الذين حُرموا من الامتحانات طوال ثلاث سنوات من الجلوس لها، معربة عن أملها في الاعتراف بشهاداتهم وتمكينهم من الالتحاق بالجامعات ومواصلة تعليمهم.

وحذرت من أن عدم اعتراف الحكومة بهذه النتائج قد يعمق الإحساس بالظلم والغبن لدى الطلاب، مشيرة إلى أن حكومة «تأسيس» أعلنت حصولها على 60 منحة من جامعة أمريكية،

درية حسن: الامتحانات حق إنساني لا يجوز إخضاعه للاستغلال السياسي والعسكري.

خبيرة تربوية: التعليم كان يمكن أن يكون جسراً للسلام بدلاً من تعميق الانقسام.

إلى جانب اتصالات مع جامعات في دول الجوار لتوفير منح أخرى.

ودعت إلى دور أكبر للمبادرات الوطنية والمنظمات الدولية المهتمة بالتعليم، مثل اليونيسف واليونسكو، للمساعدة في تقريب وجهات النظر ووضع آلية وطنية تضمن عدم ضياع حقوق الطلاب.

تعليم إقليمي

من جهته، قال القيادي في حكومة «تأسيس» والأستاذ الجامعي والمهتم بالشأن التعليمي محمد يوسف إن حكومته لا ترى في قراراتها التعليمية خطوة مؤقتة مرتبطة بالحرب، وإنما جزءاً من مشروع سياسي يقوم على اللامركزية.

وقال لـ«أفق جديد» إن حكومته، حتى استعادة السيطرة على كامل السودان، ستعمل على أن يكون لكل إقليم الحق في تأسيس نظم تعليمية يراها أكثر ملاءمة لخصوصيته، معتبراً أن هذه القرارات جزء من مشروع «السودان الجديد» القائم على اللامركزية.

وبشأن الطلاب الذين أعلنت الحكومة نتائجهم، قال يوسف إن رئيس مجلس الوزراء أعلن أن جميع الناجحين سيجدون فرصاً في مؤسسات التعليم العالي الواقعة في مناطق سيطرة «تأسيس»، مشيراً إلى وجود ما لا يقل عن سبع جامعات في دارفور وكردفان والنيل الأزرق وجنوب كردفان، إلى جانب مقاعد متاحة للطلاب وفق التقديرات الأكاديمية والمسارات التعليمية.

وأعلن أن حكومته قررت مجانية التعليم الجامعي، باعتبار أن تأهيل الكوادر البشرية ليس استثماراً تتحمله الأسرة وحدها، وإنما استثمار مجتمعي تستفيد منه الدولة والمجتمع بأكمله.

كما أعلن عن خطة لإعادة تأهيل عدد من المعاهد الفنية، باعتبارها مكوناً أساسياً في التعليم العالي، لتخريج كوادر فنية ومهنية قادرة على دعم عملية النهوض الاقتصادي والاجتماعي.

وقال إن الحكومة تلقت عدداً من المنح والدراسات الجامعية من دول مختلفة، بينها 60 منحة من جامعات أمريكية، مشيراً إلى أن طلاباً آخرين سيتوجهون إلى دول آسيوية وأجنبية بعد التواصل مع تلك الدول لتوفير منح إضافية.

الالتزام بالدستور

وأكد يوسف أن حق التعليم مكفول لجميع الطلاب، بغض النظر عن مواقع وجودهم، مستنداً إلى الوثيقة الدستورية لحكومة «تأسيس» الانتقالية لعام 2025، التي تنص على حماية حقوق الطفل وفق المواثيق والاتفاقيات الدولية التي صادق عليها السودان، بما في ذلك الحق في التعليم الأساسي المجاني.

وقال إن حكومته لا تريد أن يبقى هذا الحق مجرد نص دستوري، وإنما تسعى إلى تحويله إلى واقع عملي يحمي الأطفال من الزج بهم في الصراعات السياسية والعسكرية.

وأشار إلى أن الوثيقة الدستورية تنص، في البند 36، على أن التعليم حق لكل مواطن ومواطنة، وعلى الدولة الالتزام به دون تمييز على أساس الدين أو اللغة أو الإثنية أو الجهة أو النوع أو الإعاقة.

وأوضح أن التعليم الأساسي، وفق رؤية حكومته، إلزامي ومجاني، وأن التعليم في ظل النظام اللامركزي يجب أن يكون شأناً إقليمياً، بالنظر إلى تنوع المجتمع السوداني واختلاف خصوصيات أقاليمه.

وقال إن لكل إقليم، وفق هذا التصور، حق تنظيم العملية التعليمية وتمويلها ووضع مناهج تراعي واقعه وخصوصيته، سواء في دارفور أو النيل الأزرق أو الشمال أو الشرق أو الوسط.

وأضاف أن من مظاهر هذا التوجه تدريب المعلمين وإنشاء المدارس وإعادة النظر في المناهج وتنظيم الامتحانات، باعتبار ذلك جزءاً من تحرير القرار التعليمي من قبضة المركز واحتكاره.

وبينما ترى «تأسيس» أن تعدد النظم التعليمية يمثل تطبيقاً للامركزية، يحذر تربويون من أن تحويل هذا التعدد إلى شهادات متوازية قد يخلق واقعاً تعليمياً يصعب تفكيكه لاحقاً. وبين الرؤيتين، يبقى الطلاب الحلقة الأضعف، والمطالبون أولاً بضمان الاعتراف بمستقبلهم التعليمي قبل أن تتحول الحرب إلى انقسام دائم في الشهادة السودانية.

«تأسيس» تتمسك بالتعليم الإقليمي وتعتبر تعدد النظم جزءاً من مشروع اللامركزية.

الحكومة وضبط الاقتصاد.. ضبط ماذا بالضبط

حيدر المكاشفي

ملخص

ينتقد المقال سياسات الحكومة الاقتصادية في مواجهة انهيار الجنيه وارتفاع الدولار والأسعار، معتبرًا أن الاعتقالات والمحاكمات ورفع الدولار الجمركي وزيادة التعرفة لا تعالج جذور الأزمة. ويرى أن الحرب وانهيار الإنتاج وتضرر المؤسسات وتراجع الثقة وتعدد مراكز القرار الاقتصادي عوامل أساسية وراء التدهور. ويؤكد أن المواطن يتحمل فاتورة الحرب والتضخم والجبايات، وأن إنقاذ الاقتصاد يبدأ بوقف الحرب، واستعادة الإنتاج، وإصلاح مؤسسات الدولة، وتوحيد القرار الاقتصادي، ومحاربة الفساد وبناء الثقة.

«الاعتقالات والمحاكمات قد تخيف السماسرة لبعض الوقت، لكنها لا تنتج دولارًا، ولا تزيد الصادرات، ولا تعيد المصانع إلى العمل، ولا تزرع القمح، ولا تصلح ميزان المدفوعات».

«المشكلة ليست في الجنيه وحده؛ فالحرب أضعفت الإنتاج والمؤسسات والاستثمارات، وأكلت الثقة في العملة الوطنية، بينما أصبح السوق الموازي لاعبًا أساسيًا في تحديد قيمة النقد الأجنبي».

«لا يمكن إنعاش الجنيه بينما الاقتصاد ينزف، ولا يمكن بناء استقرار مالي فوق أرض تهتز بالدانات والمسيرات، ولا مطالبة المستثمر بالثقة في بلد لا يعرف غده».

في مشهد يصلح لأن يكون حلقة جديدة من مسلسل العبث لحكومة الأمر الواقع، يواصل الدولار تحليقه عاليًا في السماء، بينما يواصل الجنيه السوداني رحلة الهبوط المتسارع الحر. فالدولار، أو كما يحلو لسماسرة السوق تسميته (أبو صلعة)، يبدو أنه لا يعرف ولا يعترف بمعنى التراجع، أما الجنيه فقد أصبح من كثرة السقوط والدشدشة غير معروف الملامح والهوية. ففي كل مرة يقترب فيها الدولار من تسجيل رقم جديد، تبدأ الهمسات في الأسواق (هل يا ربي سيتجاوز سعر الصباح). وفي كل مرة يأتي الجواب أسرع من المتوقع: نعم سيتجاوز، وسيترك وراءه الجنيه يجرجر أذيال الهزيمة والخيبة. المشكلة أن الحكومة تبدو وكأنها فوجئت بأن الدولار في ارتفاع مضطرد، وأن الأسعار في قفزات متتالية يوميًا، وأن المواطن يمكن أن يصل إلى مرحلة لا يستطيع فيها أن يشتري أبسط الضروريات. ولأن حكومة المجد للبندقية مولعة بالحلول العنترية والعسكرية، فقد دخلت على خط أزمة النقد الأجنبي بحملة اعتقالات ومحاكمات طالت المتعاملين في سوق العملة. وكأن المشكلة ليست في اقتصاد مختل، ولا في الحرب، ولا في انهيار الإنتاج، ولا في فقدان الثقة، ولا في تعدد مراكز القرار الاقتصادي، وإنما في مجموعة من الأشخاص يتاجرون بالدولار. إنها ببساطة محاولة لإطفاء الحريق الاقتصادي بقنابل صوتية. فالاعتقالات والمحاكمات قد تخيف السماسرة لبعض الوقت، لكنها لا تنتج دولارًا، ولا تزيد الصادرات، ولا تعيد المصانع إلى العمل، ولا تزرع القمح، ولا تصلح ميزان المدفوعات. وقد يختفي السمسار من السوق، لكن الدولار لن يختفي معه، بل ينتقل فقط إلى زاوية أخرى أكثر ظلامًا وربما أكثر ربحًا. ثم تأتي وزارة المالية، أو بالأحرى (حاكورة جبريل إبراهيم)، لتزيد المشهد إثارة، فترفع سعر الدولار الجمركي، في وقت يعاني فيه المواطن أصلًا من تضخم يلتهم دخله كما تلتهم النار العويش والقصب الجاف. وبهذا يصبح المواطن أمام معادلة اقتصادية فريدة وعجيبة، وما عجيب إلا الشيطان، حيث يرتفع الدولار، ويرتفع الدولار الجمركي، وتكلفة النقل ترتفع، والوقود يرتفع، والجبايات ترتفع، والأسعار ترتفع، ثم تأتي الحكومة لتقول له إنها (ستضبط الاقتصاد)، يا إلهي، ضبط ماذا بالضبط، ربما لضبط المواطن حتى تقعده شدة الفقر والفاقة من الحركة، فكل شيء صار مرشحًا للزيادة، من الغذاء والدواء إلى قطع الغيار وحليب الأطفال، إلخ، إلخ. ولم يبق إلا الهواء حتى يدخل قائمة السلع المستوردة، وإن وجدت وزارة المالية طريقة لاستيراده مع رسوم جمركية، فلن نستبعد أن يصبح للمواطن قريبًا سعر صرف لكل نفس يتنفسه. أما الكهرباء فقد دخلت هي الأخرى إلى مسرح الكوميديا. فالمواطن الذي يكاد لا يرى الكهرباء أصلًا فوجئ بارتفاع التعرفة. وكأن الرسالة الرسمية تقول له: صحيح أنك لا تحصل على الكهرباء، لكن ستدفع ثمنها على أي حال، وهنا يبلغ العبث الاقتصادي ذروته، خدمة غائبة وفاتورة حاضرة. وإذا كانت هناك نية لزيادة أجور العاملين فلن يكون السؤال كم الزيادة، بل كم سيتبقى منها بعد أن يلتهمها التضخم، فالراتب الذي يتضاعف على الورق يمكن أن ينكمش في السوق. وقد يحصل الموظف على زيادة مئة في المئة، ثم يكتشف أن أسعار السلع سبقته إلى الزيادة بمئتين في المئة ويعجز عن مجاراة ماراثون الأسعار. المشكلة إذن ليست في الجنيه وحده. فالجنيه السوداني لم يمرض بصورة مفاجئة، لقد ظل يتلقى الضربات واحدة تلو الأخرى. فالحرب دخلت عامها الرابع، والإنتاج تراجع، والبنية الاقتصادية تضررت، والاستثمارات هربت، والمؤسسات المالية أصابها الوهن، والثقة في العملة الوطنية تآكلت، بينما أصبح السوق الموازي لاعبًا أساسيًا في تحديد قيمة النقد الأجنبي. والحرب لم تدمر المدن والقرى فقط، إنها دمرت أيضًا جزءًا كبيرًا من الثقة التي يحتاجها أي اقتصاد كي يعيش. فالعملة ليست ورقة نقدية فقط، إنها ثقة. وحين يفقد المواطن ثقته في الجنيه، يبدأ في البحث عن بديل يحفظ له قيمة مدخراته، فيشتري الدولار أو الذهب أو العقار أو أي شيء يعتقد أنه يستطيع الاحتفاظ بقيمته. وكلما ازداد الطلب على هذه البدائل ازداد الضغط على الجنيه. وهنا لا تنفع الاعتقالات ولا المحاكمات، ولا تنفع البيانات، ولا تنفع المؤتمرات الصحفية التي تتحدث عن إجراءات اقتصادية، والأخطر أن يصبح الهم اليومي للأسرة ليس ماذا سنشتري، بل ماذا سنحذف من قائمة الاحتياجات، وبذا تتحول الأسرة من حساب احتياجاتها إلى حساب ما تستطيع الاستغناء عنه. أن يصبح الدواء رفاهية، واللحوم مناسبة موسمية، والفواكه ذكريات من زمن ماض، وفي الجهة الأخرى يزداد الحديث عن اقتصاد الحرب، وعن موارد وثروات تدور خارج الدورة الاقتصادية الطبيعية، وعن

شبكات مصالح تستفيد من الفوضى بينما يدفع المواطن فاتورة الانهيار كاملة.

فمن يدفع فاتورة الحرب هو المواطن،

ومن يدفع ثمن انهيار العملة هو المواطن،

ومن يدفع ثمن التضخم هو المواطن،

ومن يدفع ثمن الجبايات والرسوم والضرائب هو المواطن،

ومن يدفع ثمن ضعف الإنتاج والاستيراد المكلف هو المواطن.

إن أكثر ما يحتاجه الاقتصاد السوداني اليوم ليس مسكنًا جديدًا، وإنما علاجًا جذريًا يبدأ بالإجراء الصحيح، وهو وقف الحرب واستعادة الإنتاج وإصلاح مؤسسات الدولة، وتوحيد القرار الاقتصادي، ومحاربة الفساد، واستعادة استقلال المؤسسات المالية، وبناء الثقة. فلا يمكن إنعاش الجنيه بينما الاقتصاد ينزف. ولا يمكن بناء استقرار مالي واقتصادي فوق أرض تهتز بالدانات وأزيز المسيرات. ولا يمكن مطالبة المستثمر بالثقة في بلد لا يعرف فيه ما سيحدث غدًا.

دَفْن الحرب أم كُراعًا بَرَّه

د. وجدي كامل

ملخص

مع اقتراب الحرب من عامها الرابع، لا يواجه السودانيون القتل والنزوح والفقر فقط، بل خطر الاعتياد على الحرب وآثارها. فالتكيف مع الخوف والفقدان والإذلال قد يتحول تدريجيًا إلى تطبيع، ويغيّر معيار ما يعد طبيعيًا ومرفوضًا. وبينما دفعت ثورة ديسمبر نحو تغيير الواقع، تدفع الحرب الطويلة المواطنين إلى الانشغال بالنجاة وانتظار السلطة. وهكذا تنتقل الحرب من ساحات القتال إلى داخل الإنسان، وتترك آثارها في الوعي والسلوك والمستقبل.

«من ضمن ما نكتشف صرنا، وبالتدرج، اعتيادَ الحرب، وبعضَ ما تفعله بالناس. وفي ذلك يبدو ثمة تكيفٌ أصبح مع النسخة الأشد فظاعةً من الحياة.»

«ربما يكون هذا أحد آثار طول الحرب: أن يتغير معيار العادي، فيصبح ما كان يثير الغضب قبل سنوات خبرًا عابرًا، وما كان مستحيلًا شيئًا يمكن احتماله.»

«الثورة فتحت احتمال تغيير الواقع، بينما تدفع الحرب، مع طولها، إلى تعلم كيفية العيش داخل مشقاتها، ومع الوقت قد يعود بعض ما ظننا أننا تجاوزناه.»

بعدَ شهورٍ ستبلغُ الحربُ عامَها الرابع. ذلك ليس بالأمرِ السهل. إنّها، وبحساب الزمن، سنواتٌ كثيفة، ومتنوعةُ التجارب والأحوال في حياةِ السودانيين. أربعُ سنواتٍ ستمرُّ من القتلِ والنزوحِ والفقرِ والخوف، ومن فقدانِ البيوتِ والأهلِ والعمل، ومن الاغتصابِ والنهبِ وإذلالِ الإنسانِ في جسدِه وبيتِه ومكانِه. أربعُ سنواتٍ عاشَ فيها السودانيون، كلٌّ بطريقتِه، ما لم يكن يتصورُ أو يتخيل.

كان من السهلِ أن ننظرَ إلى الحربِ في بدايتِها، كحادثٍ عابرٍ ستتوقفُ بعد حين، وكان الظنُّ العامُّ بانتهاءِ المعاركِ على أسرعِ ما يكون. ظننا أن الطرقَ ستفتح، والناسُ ستعودُ إلى بيوتِها، وتستأنفُ الحياةُ سيرتَها ومسارَها. كنا نقولُ لأنفسِنا إن كلَّ ما يجري مؤقتًا.

لكن لقد طالتِ الحرب. ومع طولِها بدأتْ حياةٌ أخرى، موحشة، خشنةٌ تتشكل. لقد تعلمَ الناسُ في بلادِ النزوح، وديارِ الهجرةِ الاضطراريةِ كيف يعيشون بعيدًا عن بيوتِهم، وكيف يدبرون أيامَهم بما يتوفرُ لهم. أمّا في الداخل، فصارت مشاهدةُ الأحياءِ والبيوتِ المهجورةِ وخواءُ الطرق، والشعورُ بعدمِ الأمانِ جزءًا من تفاصيلِ الحياة، وصارَ الحصولُ على الطعامِ والدواءِ والعملِ شاغلًا يوميًا. أشياءُ كثيرةٌ كانَ الاعتقادُ بأنها مؤقتةٌ في البداية، أخذت شكلًا أكثرَ استقرارًا، من دونِ أن تكونَ الحياةُ نفسُها مستقرة.

تلك، وهذه المستجداتُ من الظروفِ باتت تستحقُّ سؤالًا: ترى كيف نتعايشُ مع الحرب؟

ليس المعنى بالتعايشِ هنا قبولًا بالحربِ أو رضا عنها. فالإنسانُ، حينَ تضيقُ به الخياراتُ، يبحثُ عن طريقةٍ تمكنُه من مواصلتِها والمضيِّ فيها. قد يضحكُ، الإنسانُ، وقد يغني، ويحتفلُ، ويزورُ أهلَه، ويقيمُ مناسباتِه، ويمارسُ طقوسَه اليوميةَ بشكلٍ أو آخر. وفي ذلك ربما يكونُ شيءٌ من مقاومةٍ للموتِ واستعادةِ الإحساسِ بالحياة.

نعم، إنّها الحربُ تستمرُّ كما نعيشُها ونراها، وتستمرُّ الحفلاتُ والغناءُ والرقصُ في بلادِ النزوح، وفي الداخلِ تتزايدُ تجمعاتُ حلقاتِ الذكرِ وتتسعُ كما تنقلُ لنا الميديا الجديدة. ولا أظنُّ أن هذه المظاهرَ يمكنُ تفسيرُها كلُّها بطريقةٍ واحدة. فبعضُها قد يكونُ حاجةً إلى إدخالِ السرورِ إلى النفس، وبعضُها محاولةً للهروبِ من الخوف، وبعضُها قد يكونُ تعبيرًا عن قدرةِ الناسِ على ألّا يتركوا الحربَ تستولي على الحياةِ كلِّها، أو مرةً واحدة.

لكن أن يتكررَ، ويصعدَ الشيءُ نفسُه على مدى سنوات، فلا بدَّ أن يغيرَ معناهُ أحيانًا ويدفعَ إلى التأملِ والتفكير.

فالسلوكُ الذي كان في البدايةِ وسيلةً للتخفيفِ وللخروجِ قليلًا من رعبِ الحرب، والهروبِ من دويِّ مدافعِها ووقعقعةِ أسلحتِها، ثم أضحى جزءًا من الحياةِ اليوميةِ قد يتحولُ إلى طريقةٍ دائمة. وفي هذه المسافةِ الصغيرةِ بين التكيفِ والاعتياد، يمكنُ أن يبدأَ شيءٌ آخرُ في الحدوث.

إنّ من ضمنِ ما نكتشفُ صرنا، وبالتدرجِ، اعتيادَ الحرب، وبعضَ ما تفعلُه بالناس. وفي ذلك يبدو ثمةَ تكيفٌ أصبحَ مع النسخةِ الأشدِّ فظاعةً من الحياة. اعتدنا أن نسمعَ عن أسرةٍ نزحت للمرةِ الثالثة، فلا نتوقفُ طويلًا عند الخبر، مثلما اعتدنا أن نسمعَ عن امرأةٍ تعرضت للاغتصاب، أو عن بيتٍ نُهب، أو عن مدنيٍّ قُتل، ثم ننتقلُ إلى خبرٍ آخر. أن يصبحَ النهبُ مستمرًا في بعضِ المناطق، ذلك شيئًا بات يتوقعُه الناس، وكذلك أن يصبحَ فقدانُ الممتلكاتِ جزءًا من حساباتِهم. أو أن يعيشَ الإنسانُ وهو يعرفُ أن بيتَه، إن عادَ إليه، قد لا يكونُ البيتَ الذي تركَه.

لا يعني كلُّ ذلك أن الألمَ قد اختفى. وربما يكونُ العكسُ هو الصحيح. لكن كثرةَ الألمِ قد تجعلُ التعبيرَ عنه مختلفًا. يصبحُ الإنسانُ أقلَّ قدرةً على حملِ كلِّ شيءٍ في داخلِه في وقتٍ واحد، فيتركُ بعضَ الأشياءِ جانبًا لكي يستطيعَ مواصلةَ يومِه.

وهنا تبرزُ مسألةُ الكرامة.

إنّ ما حدثَ للمدنيينَ في هذه الحربِ لم يكن قتلًا ونزوحًا فقط. فهناك ما انتُهكَ من الأجساد، والكثيرُ من الناسِ الذين تعرضوا للإهانةِ والإذلال. وعندما تتكررُ هذه الوقائع، فإن السؤالَ لا يتعلقُ فقط بما إذا كان المجتمعُ قد غضبَ منها أم لا، وإنما بما إذا كان يستطيعُ أن يحتفظَ، وسطَ كلِّ هذا، بحساسيةٍ واضحةٍ تجاهَ ما ينبغي ألّا يصبحَ عاديًا.

ربما يكونُ هذا أحدَ آثارِ طولِ الحرب: أن يتغيرَ معيارُ العادي.

فقد يصبحُ ما كان يثيرُ الغضبَ قبلَ سنواتٍ خبرًا عابرًا، وما كان يدفعُ الناسَ إلى الشارعِ يتحولُ إلى نقاشٍ على الهاتف، وما كان يبدو مستحيلًا يصبحُ شيئًا يمكنُ احتمالُه لأن البديلَ يبدو أكثرَ خطورة.

وهذا يقودُنا إلى ثورةِ ديسمبر.

فقبلَ الحربِ بسنواتٍ قليلة، خرجَ السودانيونَ إلى الشوارعِ وهم يقولونَ إن حياتَهم لا ينبغي أن

تستمرَّ بالطريقةِ التي كانت عليها. خرجوا ضدَّ القمعِ والفسادِ والاستبداد، وكان في تلكَ الثورةِ إحساسٌ بأن المواطنَ يستطيعُ أن يتدخلَ في مصيرِه، وأن السلطةَ ليست قدرًا لا يمكنُ تغييرُه.

ثم جاءتِ الحرب.

وأصبحَ المواطنُ في كثيرٍ من الأحيانِ مشغولًا بأبسطِ شروطِ البقاء، مثل: أين ينامُ؟ ماذا يأكلُ؟ كيف يصلُ إلى مكانٍ آمن؟ كيف يحافظُ على أسرتِه؟ ماذا يفعلُ إذا انقطعَ مصدرُ دخلِه؟ وكيف يتعاملُ مع الخوفِ الذي لا يعرفُ متى ينتهي؟

في ثلِ هذه الظروف، قد يتراجعُ السؤالُ السياسيُّ أمامَ سؤالِ النجاة. وقد يصبحُ انتظارُ ما سيفعلُه العسكريونَ والسياسيونَ أسهلَ من التفكيرِ في ما يستطيعُ المواطنُ نفسُه أن يفعلَه.

وهنا تلتقي الحربُ مع الثورةِ على نحوٍ مؤلم. فالثورةُ فتحت احتمالَ تغييرِ الواقع، بينما تدفعُ الحربُ، مع طولِها، إلى تعلّمِ كيفيةِ العيشِ داخلَ مشقاتِها. ومع الوقتِ قد يعودُ بعضُ ما ظننا أننا تجاوزناهُ مثل: انتظارِ السلطة، والاحتماءِ بالجماعة، والبحثِ عن الرجلِ القوي، وتأجيلِ العدالةِ والمحاسبةِ إلى وقتٍ آخر.

ربما لا تكونُ المشكلةُ في أن الناسَ غيروا مواقفَهم. فالحربُ نفسُها تغيرُ مساحةَ الاختيارِ أمامَ الناس، وتدفعُهم أحيانًا إلى خياراتٍ لم يكونوا ليقبلوها في ظروفٍ أخرى.

لكن ما يستحقُّ الانتباهَ هو أن هذه الخياراتِ قد تتحولُ، مع الزمنِ، إلى عادات. وعندها يصبحُ التكيفُ اعتيادًا، ويصبحُ الاعتيادُ تطبيعًا، ويبدأُ التطبيعُ في إعادةِ إنتاجِ بعضِ السلوكياتِ القديمة.

لهذا فإن السؤالَ لم يعدْ: متى تنتهي الحرب؟

بقدرِ ما هو: ماذا فعلتْ بنا السنواتُ التي قضيناها ونحن نحاولُ أن نتعايشَ معها؟

ماذا فعلَ النزوحُ الطويلُ بعلاقةِ الناسِ بأماكنِهم؟ ماذا فعلَ الفقرُ بمفهومِ المستقبل؟ ماذا فعلَ الخوفُ بعلاقةِ المواطنِ بالدولة؟ وماذا فعلَ تكرارُ القتلِ والاغتصابِ والنهبِ والإذلالِ بحساسيتِنا تجاهَ الكرامة؟ وماذا فعلَ كلُّ ذلك بالقدرةِ التي ظهرتْ في ديسمبرَ على قولِ «لا»؟

ربما تختلفُ الإجابةُ من مكانٍ إلى آخرَ ومن تجربةٍ إلى أخرى. لكن الحربَ، وهي تطولُ، لا تبقى خارجَ حياتِنا حتى تنتهي. نحنُ نحاولُ أن نواصلَ الحياةَ وكأنها شيءٌ يمكنُ وضعُه جانبًا، كأننا نستطيعُ أن ندفنَها ونمضي.

لكنها في ذلك تصبحُ مشابهةً ومطابقةً لصورةِ ما نسميه بـ: «دفنِ الليلِ أبَ كراعًا برّه»؛ ندّعي أننا دفناها، بينما آثارُها ظاهرةٌ تظلُّ فينا.

نعم، لقد حاولنا أن ندفنَ الحربَ كحادثٍ عابر، فإذا بها تخرجُ من ساحاتِ القتالِ إلى داخلِ الإنسان. تتسرّبُ إلى عاداتِه وعلاقاتِه، وإلى نظرتِه للدولةِ والموتِ والاحتجاجِ والمستقبل. والثورةُ التي كانت قد قالت إن الواقعَ يمكنُ تغييرُه، تجدُ نفسَها اليومَ أمامَ حربٍ تعلّمُنا كيف نتعايشُ معهُ على مضض.

من هندسة المباني إلى بيع الشاي والقهوة

أربعة أطفال.. يريدون الحياة

ملخص

هند عمر الحاج، مهندسة مدنية وصاحبة شركة للإنشاءات والاستثمار، دفعتها الحرب إلى النزوح من الخرطوم مع أطفالها الأربعة، متنقلة بين مدن سودانية عدة قبل الوصول إلى يوغندا. هناك بدأت حياة قاسية بلا أثاث أو دخل ثابت، واضطرت إلى بيع المخبوزات ثم الشاي والقهوة لتوفير الطعام والإيجار ورسوم الدراسة. وبين الجوع والخوف ومسؤولية الأطفال، تتمسك هند بالعمل والصبر، وتحلم بانتهاء الحرب والعودة إلى بيتها وحياتها السابقة.

«كانت أول طلقة يوم سبت، وصوت الرصاص في البداية كان بعيداً. بعد فترة عرفنا الحاصل ورجعت لأولادي. أنا وأولادي فقط، ما كان معانا زول، طلعنا بأرواحنا فقط، وبقينا نعاين للمجهول، ما عارفين الوضع ماشي على وين».

اضطرت هند إلى الاستدانة لشراء كراس وطاولات وأدوات بسيطة، وبدأت بيع الشاي والقهوة، رغم أن المجال بعيد تماماً عن تخصصها وخبرتها. تقول إنها «تجابد الحياة» من أجل توفير الطعام والإيجار وتعليم أطفالها، بينما تتحمل وحدها مسؤولية أربعة أبناء.

لم يكن اللجوء بالنسبة لهند بحثاً عن حياة أفضل، بل هروباً من الحرب والموت. ورغم فقدانها منزلها وعملها واستقرارها، لا تزال تتمسك بالصبر والعمل، وتحلم بالعودة إلى السودان واستئناف حياتها ومهنتها.

كانت هند مهندسة مدنية تدير شركة للإنشاءات والاستثمار وتعيش حياة مستقرة قبل أن تقلب الحرب حياتها رأساً على عقب.

كمبالا – سمر سليمان عباس

في الصباح، تضع هند عمر الحاج الماء على النار.

تتحرك يداها بين أكواب الشاي وأدوات القهوة، ترتب الكراسي والطاولات، وتراقب الطريق بحثاً عن زبون جديد. لا شيء في هذا المشهد يشبه حياتها القديمة.

قبل الحرب، كانت هند تجلس في مكان آخر؛ بين مخططات المباني وحسابات الإنشاءات ومشروعات الاستثمار. كانت مهندسة مدنية، خريجة جامعة السودان، وصاحبة شركة للإنشاءات والاستثمار المحدودة. كانت تعمل في المجال الذي درست من أجله سنوات طويلة، وتمتلك دخلاً مستقراً ومكانة اجتماعية وحياة تعرف تفاصيلها جيداً.

أما الآن، ففي بلد اللجوء، تقف أمام موقد صغير لتبيع الشاي والقهوة.

بين المشهدين تقف الحرب.

لم تكن هند تتخيل أن كل ما بنته خلال سنوات يمكن أن ينهار خلال ساعات، وأن تتحول من امرأة تدير شركة إلى أم تبحث كل صباح عن ثمن وجبة، وإيجار منزل، ورسوم مدرسة لأربعة أطفال؛ بنتين وولدين.

تقول وهي تستعيد بداية الرحلة:

«طلعنا بأرواحنا فقط».

الطلقة الأولى

كان ذلك يوم سبت.

تتذكر هند صوت الرصاص في البداية بعيداً، كأنه شيء يحدث في مكان آخر. ثم بدأ الصوت يقترب، وتغير كل شيء.

تقول:

«كانت أول طلقة يوم سبت، وصوت الرصاص في البداية كان بعيد. بعد فترة عرفنا الحاصل ورجعت لأولادي».

كانت تعيش مع أطفالها وحدهم في منزلهم بحي الصفا، بالقرب من المطار. ومع تصاعد القتال، لم يعد المنزل بيتاً آمناً، ولم يعد الانتظار خياراً ممكناً.

لم يكن لديها وقت لتفكر في الملابس التي ستأخذها، أو الأوراق، أو الأشياء التي جمعتها طوال سنوات.

كان عليها أن تخرج.

تقول: «أنا وأولادي بس، ما كان معانا زول. طلعنا بأرواحنا فقط، وبقينا نعاين للمجهول، ما عارفين الوضع ماشي على وين».

حتى منزل الأسرة في امتداد ناصر لم يكن آمناً.

وهكذا بدأت رحلة لا تعرف هند حتى اليوم كيف استطاعت قطعها.

طريق طويل

من الخرطوم إلى شندي.

أقامت هناك مع أقاربها، ثم انتقلت إلى عطبرة. لكن النزوح لم يمنحها الاستقرار الذي كانت تبحث عنه. كانت المدن مجرد محطات مؤقتة في طريق أطول من قدرتها على الاحتمال.

ثم بورتسودان.

شهر كامل قضيته هناك وهي تحاول استخراج أوراق السفر. كانت تريد الخروج من السودان، لكن الطائرة كانت أغلى من قدرتها.

تقول:

«نحن طالعين بأرواحنا فقط، وما كانت عندنا إمكانيات».

فبدأت رحلة أخرى.

سنار.

كوستي.

خرجت من الخرطوم مع أطفالها الأربعة دون أن تتمكن من حمل شيء سوى أرواحهم، تاركة منزلها وعملها وحياتها خلفها.

رحلة النزوح قادتها من الخرطوم إلى شندي وعطبرة وبورتسودان، ثم عبرت سنار وكوستي والرنك وجوبا وصولاً إلى يوغندا.

الرنك.
جوبا.
ثم يوغندا.
مدن وحدود وطرق طويلة، وأربعة أطفال يمشون خلف أمهم، يعتمدون عليها في كل شيء.
كانت تحمل الشيلة وحدها.
«شايلة الشيلة براي»
هند مطلقة. تقول إن مسؤوليتها عن أطفالها لم تبدأ مع الحرب، لكن الحرب جعلت تلك المسؤولية أثقل وأقسى.
تقول:
«أنا الوحيدة المسؤولة عن أولادي. أبوهم ما كان شايل مسؤوليتهم من قبل الحرب، وبعد الحرب المعاناة زادت».
ثم تختصر سنوات كاملة في جملة واحدة:
«أنا شايلة الشيلة دي براي».
قبل الحرب كانت تعرف معنى العمل والاستقلال.
كان لديها مكتب وشركة ومشروعات، وكانت حياتها تمضي في مسار واضح.
تقول:
«عمري كلو كنت شغالة. كان عندي وضع اجتماعي واستقرار مالي».

لكن الحرب لم تترك لها شيئاً يشبه تلك الحياة.
فراش على الأرض
حين وصلت هند إلى يوغندا، لم تصل إلى حياة جديدة بالمعنى الذي يتخيله الناس عن الهجرة.
وصلت إلى الفراغ.
لا سرير.
لا أثاث.
لا أدوات منزلية.
ولا مال يكفي لبدء حياة.
تقول:
«وصلت وكنت بفترش الأرض بملاية، أنا وأولادي».
نامت الأسرة على الأرض، ثم، بعد فترة، استطاعت شراء مرتبتين وموقد صغير لإعداد الطعام.
لكن امتلاك المرتبتين لم يحل المشكلة الأكبر.
كان الطعام نفسه معركة يومية.
تقول:
«كنا بناكل وجبة واحدة في اليوم. مرات آكل ومرات ما آكل».
وأحياناً كانت الأم تفعل ما تفعله الأمهات حين لا يكفي الطعام للجميع؛ تختفي حصتها من المائدة.

في يوغندا بدأت الأسرة حياتها من الصفر، وافترشت هند الأرض مع أطفالها قبل أن تتمكن من شراء مرتبتين وموقد صغير.

الجوع كان حاضراً في حياتها اليومية، وكانت أحياناً تتنازل عن حصتها من الطعام حتى توفرها لأطفالها الأربعة.

تقول: «مرات أوفر حصتي من الأكل للأولاد وأكتفي بشرب القهوة».
لم يعد الجوع وحده مصدر الخوف.
كان المرض أيضاً شيئاً يجب تجنبه بأي ثمن.
«كنا نعمل حسابنا شديد عشان ما يمرضوا، لأن العلاج مكلف جداً».
في حياة اللجوء، يمكن أن يصبح المرض فاتورة لا تملك الأسرة القدرة على دفعها.
حين تصبح المهندسة بائعة شاي
لكن هند لم تستسلم.
كانت تعرف أن عليها أن تعمل.
أي عمل.
فكرت في المخبوزات، واستخدمت ما توفر لديها من أدوات ومواد منزلية لصناعة الطعام وبيعه. ثم حاولت بيع السندويتشات من خلال مشروع صغير، لكنه لم ينجح.
عادت إلى المخبوزات مرة أخرى.
لم تكن تبحث عن مشروع ناجح بالمعنى التجاري.
كانت تبحث عن مبلغ يكفي آخر الشهر.
تقول:
«كنت عايزة أعمل حاجة تلقط لي مصروف أولادي».
حاولت طرقاً أخرى.
ذهبت إلى المنظمات الإنسانية، على أمل أن تجد جهة تساعدها في دفع جزء من رسوم دراسة أطفالها.
لكنها عادت خالية اليدين.
تقول:
«مشيت المنظمات عسى ولعل يشيلوا جزء من دراسة الأولاد، لكن للأسف ما لقيت منظمة تدعم. رجعت بخيبة أمل».
لم يبق أمامها سوى أن تبدأ من جديد.
استدانت مبلغاً من المال من أصدقائها.
اشترت كراسي.
وطاولات.
وبعض الأدوات.
ثم وقفت خلفها.
وبدأت تبيع الشاي والقهوة.
مهندسة مدنية تعمل في الإنشاءات والاستثمار، تجد نفسها في بلد اللجوء أمام أكواب الشاي وأدوات القهوة.
تقول:
«دخلت مجال ما مجالي وما بفهم فيه بسبب الحرب اللعينة».
ثم تضيف:
«بجابد الحياة».
كل صباح
السوق ليس جيداً دائماً.
والزبائن لا يأتون بالعدد نفسه.
والدخل لا يكفي دائماً.
لكن هند تستيقظ كل صباح.
تفتح مكانها.
ترتب الأكواب.
تعد القهوة.
وتنتظر.
ليس لأنها اختارت هذه الحياة، بل لأنها لا تملك رفاهية التوقف.
الإيجار ينتظر.
الطعام ينتظر.
المدرسة تنتظر.
وأربعة أطفال ينتظرون أمهم.
تقول:
«مرات ما بقدر أدفع حق المدارس».
ثم تعود إلى الجملة التي أصبحت تختصر حياتها:
«بجابد الحياة».
التعليم أولاً

حاولت هند الاعتماد على المخبوزات والسندويتشات، ثم لجأت إلى بيع الشاي والقهوة بعدما فشلت محاولاتها للحصول على دعم من المنظمات.

رغم قسوة العمل وعدم ثبات الدخل، تواصل هند الكفاح يومياً لتوفير الإيجار والطعام ورسوم مدارس أطفالها والحفاظ على مستقبلهم.

رغم كل شيء، لا يزال التعليم هو أول ما تفكر فيه.

تقول:

«هدفي الأول لازم أشتغل عشان تعليم أولادي».

تعرف هند أن الحرب يمكن أن تنتزع البيت والعمل والمال، لكنها لا تريد لها أن تنتزع مستقبل أطفالها أيضاً.

وتقول إن مسؤولية المرأة المطلقة في ظروف اللجوء تصبح مضاعفة، خصوصاً عندما تتحول إلى الأب والأم ومصدر الدخل الوحيد.

«الهموم كبيرة شديد، والمسؤولية صعبة شديد».

بطاقة اللجوء

حين استلمت هند بطاقة اللجوء، لم تشعر بأنها حصلت على وثيقة جديدة فقط.

شعرت بأنها أمسكت بقطعة صغيرة من الاعتراف بأن حياتها القديمة أصبحت خلفها.

تقول:

«لما استلمت بطاقة اللجوء كان إحساس مؤلم، لكن ما كان عندنا حل غير اللجوء. لازم نقنن وضعنا».

لم يكن اللجوء حلماً.

ولم يكن السفر بحثاً عن حياة أفضل.

كان هروباً.

من الحرب.

من الموت.

ومن المجهول.

تقول:

«فترنا من المعاناة».

ما تبقى

ومع ذلك، لا تتحدث هند عن الاستسلام.

تتحدث عن الصبر.

عن أطفالها.

وعن البيت الذي تركته.

وعن العمل الذي تريد أن تعود إليه.

تقف اليوم بعيداً عن مكاتب الهندسة ومشروعات الإنشاءات التي كانت تديرها. تعمل في بيع الشاي والقهوة، وتعرف أن هذه المهنة قاسية، لكنها ترى في كل يوم عمل فرصة أخرى للبقاء.

تقول:

«شغلة الشاي والقهوة قاسية، لكن صابرة عشان أولادي والمعايش، والحمد لله».

ثم تصمت قليلاً.

وكأن كل الكلمات التي يمكن أن تقولها تختصرها أمنية واحدة:

«كفاية مآسي وألم. بس عايزاها تقيف عشان نرجع بيوتنا وشغلنا. فترنا من المعاناة والشقاء».

كانت هند صاحبة شركة.

كانت مهندسة تبني.

واليوم، هي لاجئة وأم وأب لأربعة أطفال.

لكن بين مخطط بناء وكوب شاي، بين مكتب هندسي وموقد صغير، لم تفقد شيئاً أهم من المال والبيت والعمل.

لم تفقد قدرتها على الوقوف.

كل صباح، حين تضع الماء على النار، لا تفكر فقط في عدد أكواب الشاي التي ستبيعها، ولا في المال الذي ستجمعه قبل نهاية اليوم.

تفكر في أربعة أطفال.

أربعة وجوه تنتظر عودتها.

أربعة أطفال يريدون الحياة.

ولهذا تستمر.

لأن الحرب أخذت منها البيت والعمل والاستقرار.

لكنها لم تأخذ منها الرغبة في النجاة.

ولم تأخذ منها قدرتها على أن تبدأ من جديد.

لا تريد هند سوى توقف الحرب حتى تعود إلى السودان وبيتها وعملها، بعدما أنهكتها سنوات النزوح واللجوء والمعاناة والشقاء.

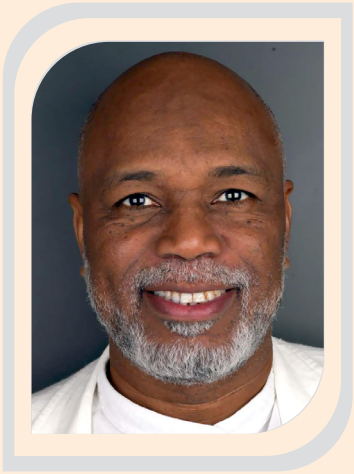

الطفيلية في مبادرات سلام السودان

من يربح من السلام؟ حين تدخل نسور الرأسمالية قاعة المفاوضات

د. صلاح أحمد الحبو

ملخص

ناقش المقال مفهوم «السلام المضاد» في سياق الحرب السودانية، موضحًا كيف يمكن لمصالح اقتصادية وسياسية أن تتغلغل داخل مبادرات السلام وتستفيد من استمرار الأزمة أو من تسويات محدودة. ويركز على اقتصاد الحرب وشبكات المصالح المرتبطة به، ويحذر من تحول إعادة الإعمار إلى مجال لإعادة إنتاج الامتيازات القديمة. ويخلص إلى ضرورة بناء سلام يغير علاقة السلطة بالثروة، ويقوي المؤسسات، ويجعل الإنتاج والقانون أكثر قيمة من الريع والامتياز.

قد لا يرفض المستفيدون من الحرب السلام، بل قد يسعون إلى سلام ناقص ومؤجل يحافظ على موازين القوة والمصالح التي نشأت خلال سنوات الصراع.

الخطر ليس في الاستثمار بعد الحرب، وإنما في إعادة الإعمار دون إصلاح قواعد الملكية والحوكمة والمساءلة، بما يسمح بإعادة إنتاج اقتصاد الحرب بواجهة جديدة.

المعيار الحقيقي لنجاح السلام ليس عدد الاتفاقات والمؤتمرات، بل قدرة التسوية على تغيير الحوافز الاقتصادية والسياسية التي جعلت الحرب قابلة للاستمرار.

في السودان، لم تعد الحرب مجرد صراع على السلطة؛ فقد تحولت، مع طول أمدها، إلى اقتصاد له شبكاته ومساراته ومصالحه ومستفيدوه. ولذلك فإن السؤال الذي ينبغي أن يسبق كل مبادرة سلام لا يجب أن يكون فقط: من يريد إيقاف الحرب؟ بل السؤال الأكثر إزعاجًا: من يربح إذا استمرت الحرب، ومن يخسر إذا أصبح السلام حقيقيًا؟ هنا تحديدًا تصبح قراءة كتاب Counter-Peace: Tactical Blockages to Peace and Strategic Risks for the International System لأوليفر ريتشموند، وساندرا بوغودا، وغيزيم فيسوكا، أكثر من تمرين أكاديمي؛ فهي تضع أمامنا مفهومًا قادرًا على تفسير كيف يمكن لعملية السلام نفسها أن تتحول إلى بيئة لإعادة إنتاج الصراع. فالكتاب يعرّف «السلام المضاد» باعتباره عمليات واستراتيجيات تربط فاعلين على مستويات محلية ووطنية وإقليمية وعابرة للحدود، وتستغل الاختناقات البنيوية والنتائج غير المقصودة للتدخلات السلمية لتعطيل السلام والإصلاح، فيما يضع السودان صراحة ضمن الحالات التي يناقشها. (OUP Academic)

والأكثر إثارة في الفكرة أن «السلام المضاد» لا يقف بالضرورة خارج عملية السلام لكي يهدمها؛ بل يستطيع أن يعيش داخلها. وفي تعبير شديد الكثافة، يصف الكتاب هذه العلاقة بأنها "parasitic process"؛ أي «عملية طفيلية». والطفيلي لا يحتاج إلى قتل الكائن الذي يعيش عليه؛ يحتاج فقط إلى أن يبقى حيًا بما يكفي ليستمر في التغذي عليه. وهنا تصبح المفارقة السودانية أكثر قسوة: قد لا يحتاج بعض المستفيدين من الأزمة إلى رفض السلام، بل إلى سلام ناقص، مؤجل، قابل لإعادة التفاوض، لا يذهب إلى النهاية التي تغيّر قواعد اللعبة. (OUP Academic)

المفسد التقليدي للسلام واضح؛ يرفض الاتفاق، يهدد، يطلق النار ويعلن موقفه. أما «الطفيلي» فهو أكثر أناقة. يرتدي بدلة التفاوض، يحمل ملفًا من مئات الصفحات، يتحدث عن «الاستقرار» و«الشمول» و«الحل السياسي»، ويصافح الوسطاء أمام الكاميرات، ثم ينتقل إلى السؤال الحقيقي في الغرف المغلقة: كيف يمكن أن تتوقف الحرب من دون أن تتغير موازين القوة التي جعلت الحرب ممكنة، أو المصالح التي جعلت استمرارها محتملًا؟

إنه لا يريد بالضرورة إلغاء السلام؛ يريد السلام الذي لا يغيّر شيئًا مهمًا.

وهذه هي براعة «السلام المضاد»: أن يتحول السلام من مشروع للخروج من الصراع إلى وسيلة لإعادة ترتيب مواقع القوى داخله. فالكتاب لا يحصر العرقلة في طرف واحد، بل ينظر إليها باعتبارها شبكة يمكن أن تتحرك بين المحلي والوطني والإقليمي والدولي، وتستفيد من هشاشة المؤسسات ومن التناقضات داخل هندسة السلام نفسها. كما يحذر من أن عمليات حفظ السلام وبناء السلام والتنمية والوساطة يمكن أن تُفرَّغ من مضمونها عندما تتحول من أدوات للتغيير إلى أدوات لإدارة الاستقرار والمحافظة على توازنات القوة القائمة. (OUP Academic)

في السودان، تصبح هذه الفكرة أكثر إثارة حين نضع الاقتصاد بجوار السياسة. فالحرب الطويلة لا تنتج فقط قتلى ونازحين وخرابًا؛ تنتج أيضًا شبكات مصالح. طرق تجارة بديلة، أسواقًا موازية، تدفقات مالية، اقتصادًا للتهريب، خدمات أمنية، امتيازات على الموارد، نفوذًا سياسيًا، ومواقع اقتصادية يصعب فصلها عن استمرار النزاع. ومع الزمن، تصبح الحرب بالنسبة لبعض الشبكات أقل شبهًا بحالة استثنائية وأكثر شبهًا ببيئة أعمال.

وعندما تبدأ مفاوضات السلام، لا تختفي هذه المصالح. إنها تغير ملابسها.

هنا تظهر استعارة «نسور الرأسمالية». وليس المقصود بها رأس المال المنتج الذي يحتاج إلى القانون والاستقرار والأسواق القابلة للتنبؤ، وإنما ذلك النمط الطفيلي من تراكم الثروة الذي يرى في الفوضى فرصة، وفي ضعف الدولة هامشًا للربح، وفي الخراب سوقًا مستقبلية. فالنسور لا تصنع الجثة دائمًا؛ لكنها تعرف كيف تستثمر فيها.

ومن هذه الزاوية، يمكن أن يصبح خراب السودان نفسه أصلًا اقتصاديًا ينتظر إعادة التقييم. كلما اتسعت مساحة الدمار، اتسعت سوق إعادة الإعمار. وكلما طالت الأزمة، تضخمت الحاجة إلى النقل واللوجستيات والإغاثة والخدمات والاستشارات والتمويل. وكلما ضعفت الدولة، ازدادت قيمة الوصول إلى الموارد والمعلومات وشبكات القرار. وعندما تلوح نهاية الحرب، يبدأ السباق مبكرًا على ما بعدها: البنية التحتية، الطاقة، الاتصالات، التعدين، الزراعة، العقارات، الموانئ والتمويل.

وهنا ينبغي أن يصبح السؤال أكثر قسوة: هل نريد السلام، أم نريد اقتصادًا جديدًا حول السلام؟

فالفرق هائل. السلام الحقيقي يعني انتقالًا من اقتصاد الحرب إلى اقتصاد الإنتاج، ومن اقتصاد

الامتياز إلى اقتصاد المنافسة، ومن شبكات القوة إلى المؤسسات. أما السلام المضاد فيمكن أن يسمح بانتقال أكثر نعومة: من اقتصاد الحرب إلى اقتصاد إعادة إعمار الحرب.

قد تتوقف المدافع، لكن يبدأ المزاد.

قد تتحول المدن المدمرة إلى خرائط استثمارية، والموارد المتضررة إلى فرص امتياز، وإعادة الإعمار إلى أكبر عملية لإعادة توزيع رأس المال في مرحلة ما بعد الحرب. وهنا لا تكون المشكلة في الاستثمار ذاته؛ فالسودان سيحتاج إلى استثمارات ضخمة لإعادة بناء اقتصاده. المشكلة هي: من يضع قواعد الاستثمار؟ ومن يملك القدرة على الوصول إلى العقود؟ ومن يراقب المال العام؟ ومن يضمن ألا تتحول إعادة الإعمار إلى إعادة إنتاج للامتيازات القديمة؟

هذه النقطة تلامس جوهر الإطار النظري لـ«السلام المضاد»، الذي يتحدث عن "camouflaged attempts to reconstitute and reframe elite power"؛ أي «محاولات مموهة لإعادة تشكيل وإعادة تأطير سلطة النخب»، غالبًا من خلال الدولة ورأس المال وتحويل الموارد الاقتصادية. وفي هذا التصور لا يحتاج أصحاب المصالح إلى العودة إلى الحرب كي يحافظوا على نفوذهم؛ يمكنهم إعادة إنتاج القوة من خلال المؤسسات نفسها التي يفترض أن تنتج السلام. (OUP Academic)

إذا أسقطنا هذه الفكرة على السودان، فإن السؤال بعد الحرب لن يكون فقط: من سيحكم؟ بل: من سيمتلك اقتصاد ما بعد الحرب؟

من سيحصل على عقود إعادة الإعمار؟ من سيحدد أولويات الإنفاق؟ من سيمنح الامتيازات؟ من سيستفيد من الموارد الطبيعية؟ ومن سيضع شروط دخول رأس المال الخارجي؟

إذا بقيت الإجابات رهينة شبكات القوة القديمة، فقد نكون أمام أكثر أشكال «السلام المضاد» أناقة: إعمار الخراب من دون إعمار الدولة.

يمكن أن نعيد بناء الجسر، لكن لا نعيد بناء المؤسسة التي تحمي المال العام. يمكن أن نعيد تشغيل المطار، لكن لا نعيد بناء قواعد الحوكمة. يمكن أن تتدفق مليارات الدولارات إلى إعادة الإعمار، بينما تبقى المؤسسات التي تديرها أسيرة المحاصصة والزبائنية وضعف المساءلة. عندها يصبح البناء المادي ستارًا لاستمرار البنية السياسية والاقتصادية نفسها.

وهنا تبلغ السخرية السياسية مداها. قد ينتهي مؤتمر السلام ليبدأ مؤتمر إعادة الإعمار؛ ثم ينتهي مؤتمر إعادة الإعمار ليبدأ مؤتمر الاستثمار؛ ثم تبدأ لجنة المتابعة، ثم لجنة تنفيذ المخرجات، ثم لجنة إصلاح اللجنة. وبين مؤتمر وآخر، تبقى الدولة في غرفة الانتظار، بينما تتحرك العقود أسرع من الدساتير.

ليست المشكلة إذن في كثرة المؤتمرات، وإنما في السؤال الذي لا يُطرح داخلها: هل نحن نبني دولة قادرة على إنتاج السلام، أم نبني سوقًا قادرة على استيعاب مخلفات الحرب؟

فالسلام الذي لا يفكك اقتصاد الحرب قد يوقف إطلاق النار، لكنه لا يوقف الحوافز التي يمكن أن تعيد إنتاجه. والسلام الذي يعيد توزيع المناصب من دون إعادة بناء المؤسسات قد ينجح في إدارة النخب، لكنه يفشل في بناء الدولة. وإعادة الإعمار التي تعيد بناء الأصول دون إصلاح قواعد الملكية والحوكمة والمساءلة قد تنتج مباني جديدة فوق مؤسسات قديمة.

وهنا تصبح عبارة «الهدنة ليست سلامًا، والاتفاق ليس دولة، وإعادة الإعمار ليست بالضرورة إعادة بناء» أكثر من جملة بلاغية؛ إنها معيار لاختبار أي تسوية سودانية.

ولا ينبغي أن نضع رأس المال كله في قفص الاتهام. فالرأسمال المنتج يحتاج إلى السلام أكثر مما يحتاج إلى الحرب؛ يحتاج إلى أمن، وقانون، وقضاء، وبنية تحتية، وعملة مستقرة، وسوق مفتوحة. لكن الخطر يبدأ عندما يصبح ضعف الدولة جزءًا من نموذج الربح، وعندما تتحول الامتيازات إلى بديل عن المنافسة، وعندما يصبح الوصول إلى القرار أهم من كفاءة الاستثمار. عندها لا يعود رأس المال مجرد مستفيد من البيئة السياسية؛ قد يصبح أحد مكونات استمرارها.

والأخطر أن ذلك لا يحتاج دائمًا إلى مؤامرة. يكفي أن تتقاطع المصالح: نخبة تريد الاحتفاظ بامتياز، وشبكة اقتصادية تريد موردًا، وقوة تريد نفوذًا، ووسيط يريد اتفاقًا يعلن نجاحه، ومؤسسة دولية تريد استقرارًا سريعًا. وقد يجد الجميع أنفسهم، من دون اتفاق مسبق، ينتجون النتيجة نفسها: سلامًا محدودًا لا يمس جذور النظام الذي أنتج الحرب.

وهنا يصبح «السلام المضاد» أكثر دهاءً من الحرب نفسها.

الحرب تقول: لا سلام.

أما السلام المضاد فيقول: نعم للسلام... ولكن ليس السلام الذي يغير موازين القوة.

وهذا ما يجعل مفهوم «الطفيلية» مهمًا في قراءة مبادرات السلام. فالطفيلي لا يعيش خارج النظام؛ يعيش داخله. ولا يحتاج إلى هدمه؛ يحتاج إلى إبقائه ضعيفًا ومحتاجًا إليه. ولذلك فإن السلام المضاد قد لا يكون رفضًا للسلام، بل استثمارًا في سلام ناقص.

السلام الكامل يغلق اقتصاد الحرب. أما السلام المضاد فيعيد تدويره.

والسلام الكامل يقلل الحاجة إلى الوساطة الدائمة؛ أما السلام المضاد فيحتاج دائمًا إلى جولة جديدة، ومبادرة جديدة، ومؤتمر جديد، ولجنة جديدة، وبيان جديد. وهكذا يمكن أن تصبح طاولة المفاوضات نفسها جزءًا من اقتصاد الأزمة.

ولهذا فإن معيار النجاح في السودان لا ينبغي أن يكون عدد الاتفاقات التي تُوقع، بل عدد المصالح التي تصبح غير قادرة على إعادة إنتاج الحرب. ولا ينبغي أن يكون السؤال فقط: هل توقف إطلاق النار؟ بل: هل تغيرت الحوافز الاقتصادية والسياسية التي جعلت الحرب قابلة للاستمرار؟

إذا كانت الحرب مربحة لبعض الشبكات، فلا يكفي أن نطلب منها أن تحب السلام.

علينا أن نجعل السلام أكثر ربحًا للمجتمع من الحرب للمستفيدين منها.

هذه هي المعركة الحقيقية.

فالسودان لا يحتاج إلى سلام يوزع الغنائم القديمة على أسماء جديدة، ولا إلى إعادة إعمار تعيد إنتاج اقتصاد الحرب بواجهة مدنية، ولا إلى دولة تُستعاد على الورق بينما تظل مواردها رهينة لشبكات القوة.

إنه يحتاج إلى سلام يعيد تعريف العلاقة بين السلطة والثروة، وبين رأس المال والدولة، وبين الموارد والمواطنة؛ سلام يجعل القانون أكثر قيمة من الامتياز، والمؤسسة أقوى من الشبكة، والإنتاج أكثر ربحًا من الريع.

عندها فقط يصبح السلام خروجًا من اقتصاد الحرب، لا مرحلة جديدة في دورته.

ولهذا فإن السؤال الأكثر أهمية في أي مبادرة سلام سودانية ليس: من يقف ضد السلام؟

بل: من يحتاج إلى أن يبقى السلام ناقصًا؟

وحين تدخل النسور قاعة المفاوضات، لا ينبغي أن نسأل فقط من يحمل مشروع السلام؛ علينا أن نسأل أيضًا: من يحمل دفتر الحسابات؟

فربما لا تكون المشكلة أن السودان لم يجد طريقًا إلى السلام.

ربما أن المشكلة أن هناك من وجد طريقًا إلى الربح من الطريق نفسه.

وعندها قد تنتهي الحرب على الورق، وتبدأ أرباح السلام في الواقع.

أما الاختبار الحقيقي، فسيكون في اليوم الذي يصبح فيه السلام أقل ربحًا للطفيلي، وأكثر ربحًا للمواطن.

وإلا فقد نكتشف، بعد كل الموائد المستديرة والبيانات الختامية ومؤتمرات المانحين وإعادة الإعمار، أننا لم نبنِ السلام.

لقد أعدنا تأهيل الخراب ليصبح أكثر قابلية للاستثمار.

تعزيز منبر جدة:
من وقف الحرب إلى صناعة السلام

محمد شوقي خليل

ملخص

يدعو المقال إلى تعزيز منبر جدة عبر إضافة مسار مدني سوداني مستقل، بالتوازي مع المسار العسكري والإنساني لوقف الحرب وحماية المدنيين. ويرى أن السلام المستدام يتطلب معالجة جذور الأزمة وبناء الثقة وتوسيع المشاركة السياسية. ويقترح أن تستضيف السعودية المسار المدني بدعم أميركي وضمانات دولية، مع الحفاظ على ملكية سودانية للعملية، وإشراك النساء والشباب والنازحين واللاجئين والمجتمعات المحلية، بعيدًا عن احتكار الأحزاب أو أطراف الحرب.

لا يكفي وقف إطلاق النار لتحقيق السلام في السودان؛ فالأزمة أعمق من المواجهة العسكرية، وتتطلب مسارًا مدنيًا يعالج جذور الصراع، ويبني الثقة، ويمهد لانتقال سياسي يحظى بقبول أوسع.

يقترح المقال تعزيز منبر جدة بمسار مدني سوداني مستقل، بالتوازي مع المسار العسكري والإنساني، على أن تقتصر أدوار السعودية والولايات المتحدة على التيسير والضمانات، بينما يحتفظ السودانيون بملكية العملية السياسية كاملة.

ينبغي أن يتجاوز المسار المدني مشاركة الأحزاب وحدها، ليشمل النساء والشباب والنازحين واللاجئين والمهنيين والمجتمعات المحلية، ضمن عملية مستقلة وشفافة ترفض الاحتكار، ولا تمنح أطراف الحرب حق تقرير مستقبل السودان منفردة.

تمثل الحرب في السودان أزمة مركبة تتداخل فيها أزمة الدولة، وانهيار الثقة، والانقسامات المجتمعية، والنزوح، واقتصاد الحرب. لذلك، لا يكفي التوصل إلى اتفاق عسكري لتحقيق سلام مستدام؛ بل لا بد من مسار مدني يحظى بحد أدنى من القبول، ويعالج جذور الأزمة، ويعيد السياسة إلى المجتمع.

وتتمثل الحاجة الراهنة في تعزيز منبر جدة بمسار مدني سوداني مستقل، بالتوازي مع المسار العسكري–الإنساني المعني بوقف إطلاق النار، وحماية المدنيين، وضمان وصول المساعدات، ووضع الترتيبات الأمنية. أما المسار المدني، فينبغي أن يركز على بناء الثقة، وتوسيع قاعدة المشاركة، ووضع الأسس اللازمة للانتقال إلى حكم مدني.

ولا يعني ذلك إنشاء منبر جديد أو إشراك الفاعلين السياسيين في المفاوضات العسكرية، بل استكمال بنية السلام. فأطراف الحرب قادرة على وقف القتال، لكنها لا تملك وحدها حق تقرير مستقبل الدولة.

ويمثل منبر جدة خيارًا عمليًا، مستفيدًا من خبرته التفاوضية وقنواته القائمة مع طرفي الحرب، فضلًا عن الثقل الإقليمي للمملكة العربية السعودية ومصلحتها في استقرار السودان وأمن البحر الأحمر. ويمكن البناء على الشراكة السعودية–الأميركية، مع استضافة السعودية للمسار المدني، على أن يقتصر الدور الخارجي على التيسير وتوفير الضمانات، بينما تظل العملية سودانية في أجندتها وممثليها ونتائجها.

وينبغي أن تكون أي لجنة تمهيدية محدودة الولاية وقابلة لإعادة التشكيل، وأن تنتقل المبادرة تدريجيًا إلى ملكية سودانية أوسع من خلال مشاركة متنوعة وميثاق معلن يضمن الاستقلال ويرفض الاحتكار، مع التأكيد على عدم استخدام العملية لإضفاء الشرعية على أي سلطة أو قوة مسلحة.

ويجب أن يشمل المسار المدني النساء، والشباب، والنازحين، واللاجئين، والمهنيين، والمجتمعات المحلية، لا الأحزاب وحدها. كما ينبغي إدارة المرحلة التحضيرية بواسطة أمانة مستقلة ومؤقتة، يختار أعضاؤها وفق معايير معلنة للتنوع والكفاءة والنزاهة، من دون منح أي طرف حق النقض أو السماح بتدخل طرفي الحرب في عملها.

والأنسب هو اعتماد انخراط مشروط يضمن الاستقلال والشفافية وحماية المشاركين، مع إمكانية تعليق العملية إذا فُرض المشاركون أو النتائج على نحو يقوض مصداقيتها. ويمكن اختبار هذا النهج من خلال مرحلة تحضيرية محدودة وواضحة الأهداف.

وتكمن قيمة تعزيز منبر جدة في تحويل التفاوض إلى عملية مستمرة لبناء السلام، لا إلى صفقة بين النخب المسلحة. فالسعودية والولايات المتحدة توفران الحاضنة والضمانات، بينما يستعيد السودانيون ملكية العملية السياسية من قبضة السلاح.

قد ينجح العسكريون في وقف إطلاق النار، لكنهم لا يستطيعون صناعة السلام وحدهم. ولا يحتاج السودان إلى منبر جديد، بل إلى مسار مدني مستقل داخل منبر جدة، يساند وقف الحرب من دون تعطيله؛ فالهدنة توقف القتل، أما السلام فيتطلب قيادة مدنية، ومشاركة واسعة، والتزامًا أمنيًا قابلًا للتحقق.

«التطبيقات البنكية» خارج الخدمة.. عطل تقني أم قيود على حركة الأموال؟

ملخص

يكشف تعطل تطبيقي «بنكك» و«فوري» حجم اعتماد الاقتصاد السوداني على الخدمات المصرفية الرقمية، وتأثير توقفها على الأسواق والمواطنين والتحويلات. وبينما تؤكد البنوك أن السبب تقني وتعمل على معالجة الخلل وزيادة الطاقة الاستيعابية، تثير الأزمة تساؤلات حول البنية التحتية للاتصالات وإمكان وجود تأثيرات أمنية أو سياسية. ويستبعد الخبير محمد النابر ارتباط التعطل مباشرة بانهيار الجنيه، مرجحًا أن تكون التحديثات وزيادة الضغط على الأنظمة وراء المشكلة.

«لم يعد توقف التطبيقات المصرفية مجرد مشكلة تقنية، بل أصبح أزمة اقتصادية تمس الأسواق والمستشفيات والأفراد، لأن ملايين السودانيين باتوا يعتمدون عليها في معاملاتهم اليومية الأساسية.»

«تزامن تعطل التطبيقات مع التراجع الحاد للجنيه يثير تساؤلات حول طبيعة الأزمة، لكن فرضية التدخل الأمني أو السياسي تحتاج إلى أدلة واضحة وتحقيق مستقل.»

«التعاملات المالية في السودان تغيرت بصورة كبيرة، وأصبحت التطبيقات المصرفية تستخدم حتى في المشتريات الصغيرة، ولذلك فإن استمرارية الخدمة وقدرتها الاستيعابية أصبحت ضرورة اقتصادية وليست رفاهية.»

تعطل «بنكك» و«فوري» يكشف هشاشة الاقتصاد الرقمي واعتماده المتزايد على التطبيقات المصرفية.

عبدالهادي الحاج

في وقت باتت فيه التطبيقات المصرفية شرياناً رئيسياً للحياة الاقتصادية في البلاد، وجد ملايين السودانيين أنفسهم خلال الأسبوع الماضي أمام واقع أكثر تعقيداً بعد توقف تطبيقات يعتمدون عليها في تحويل الأموال وإتمام معاملاتهم اليومية.

وأدى تعطل تطبيقَي «بنكك» التابع لبنك الخرطوم و«فوري» التابع لبنك فيصل الإسلامي إلى شلل مؤقت في جانب واسع من حركة البيع والشراء، وتعطّل تحويلات مالية في الأسواق والمستشفيات وبين الأفراد، في وقت تتراجع فيه السيولة النقدية المتداولة من العملة المحلية بصورة حادة.

ولم تقتصر آثار التوقف على المعاملات داخل المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة، بل امتدت إلى تحويلات السودانيين من وإلى الخارج، وإلى المناطق الخارجة عن سيطرة الحكومة في إقليم دارفور، ما زاد من صعوبة وصول الأموال إلى ملايين الأشخاص الذين أصبحت الخدمات المصرفية الإلكترونية بالنسبة إليهم بديلاً شبه وحيد عن النقد.

وجاء تعطل التطبيقات بالتزامن مع تراجع حاد في قيمة الجنيه السوداني أمام الدولار، الأمر الذي أثار تساؤلات وشكوكاً في أوساط المتعاملين حول ما إذا كان التوقف ناجماً عن أعطال تقنية أو قيود على شبكات الاتصالات، أم أنه جاء ضمن إجراء أمني أو نقدي غير معلن للحد من المضاربات ومحاولات السيطرة على سوق الصرف.

وبينما تُثار التكهنات حول أسباب التوقف، وجد السودانيون أنفسهم أمام أزمة مزدوجة تتمثل في عملة محلية تتهاوى، ونظام مصرفي إلكتروني يتعطل في بلد أصبحت فيه التحويلات الرقمية جزءاً أساسياً من الاقتصاد اليومي.

سخط وارتباك

محمد سليمان الذي يعمل موظفاً قال لـ«أفق جديد» إن تعطل التطبيقات المصرفية أدى إلى صعوبات كبيرة في توفير الاحتياجات الأساسية، وأضاف: «نريد أن نشتري الطعام ولا نستطيع، ونحتاج إلى شراء المياه ولا نستطيع، وحتى المرضى، كيف يمكن توفير الأدوية لهم؟ وكيف يمكنهم الحصول على العلاج في ظل توقف التطبيقات؟».

وتساءل سليمان: «ما الذي يحدث؟ التطبيق متوقف ولا يعمل، لماذا يتوقف التطبيق؟ ولماذا لا تعمل الخدمة؟ لا يمكن أن يكون شعب بأكمله، بل دولة كاملة بحكومتها ومواطنيها، معتمدة على تطبيق واحد في معاملاتها المالية».

وأشار إلى أن هناك العديد من التطبيقات المصرفية الأخرى التي يمكن استخدامها في إجراء المعاملات المالية، لكنها لا تحظى بالانتشار نفسه، قائلاً إن غالبية المواطنين يعتمدون على تطبيق «بنكك»، بينما لا يعرف كثيرون تطبيقات مصرفية بديلة يمكنهم استخدامها عند توقفه.

وتابع: «حتى التطبيقات الأخرى الموجودة لا تعمل بالصورة المطلوبة، لأن الناس جميعاً يعتمدون على تطبيق واحد، لذلك إذا كان هناك خلل في التطبيق أو في البنك، فإن تأثيره يمتد إلى الجميع، لا يمكن أن تعتمد دولة بأكملها على تطبيق مصرفي واحد لإجراء معاملاتها اليومية».

من جانبه، قال التاجر يوسف بابكر حسن إن تعطل تطبيق «بنكك» تسبب في حالة من السخط والارتباك داخل الأسواق، مشيراً إلى أن المواطنين أصبحوا ينتظرون لساعات دون القدرة على إتمام عمليات الشراء، بينما عجز التجار عن إتمام عمليات البيع.

وأضاف حسن لـ«أفق جديد»: «هناك حالة من السخط في الأسواق، فتطبيق بنكك متوقف، والناس تجلس بالساعات دون أن تتمكن من شراء احتياجاتها، لذا نناشد القائمين على التطبيق إيجاد حل سريع لهذه المشكلة، لأن السودان بأكمله أصبح يعتمد على هذا التطبيق في معاملاته المالية».

وأوضح أن المشهد في الأسواق يعكس حجم الأزمة، قائلاً: «الناس جميعاً يمسكون هواتفهم في انتظار عودة الخدمة، التجار لا يستطيعون

توقف التطبيقات شل حركة الأسواق وأربك المواطنين الذين يعتمدون عليها في احتياجاتهم اليومية.

البنوك تعزو الأزمة إلى أعطال وتحديثات تقنية وتؤكد عمل فرقها لإعادة استقرار الخدمات.

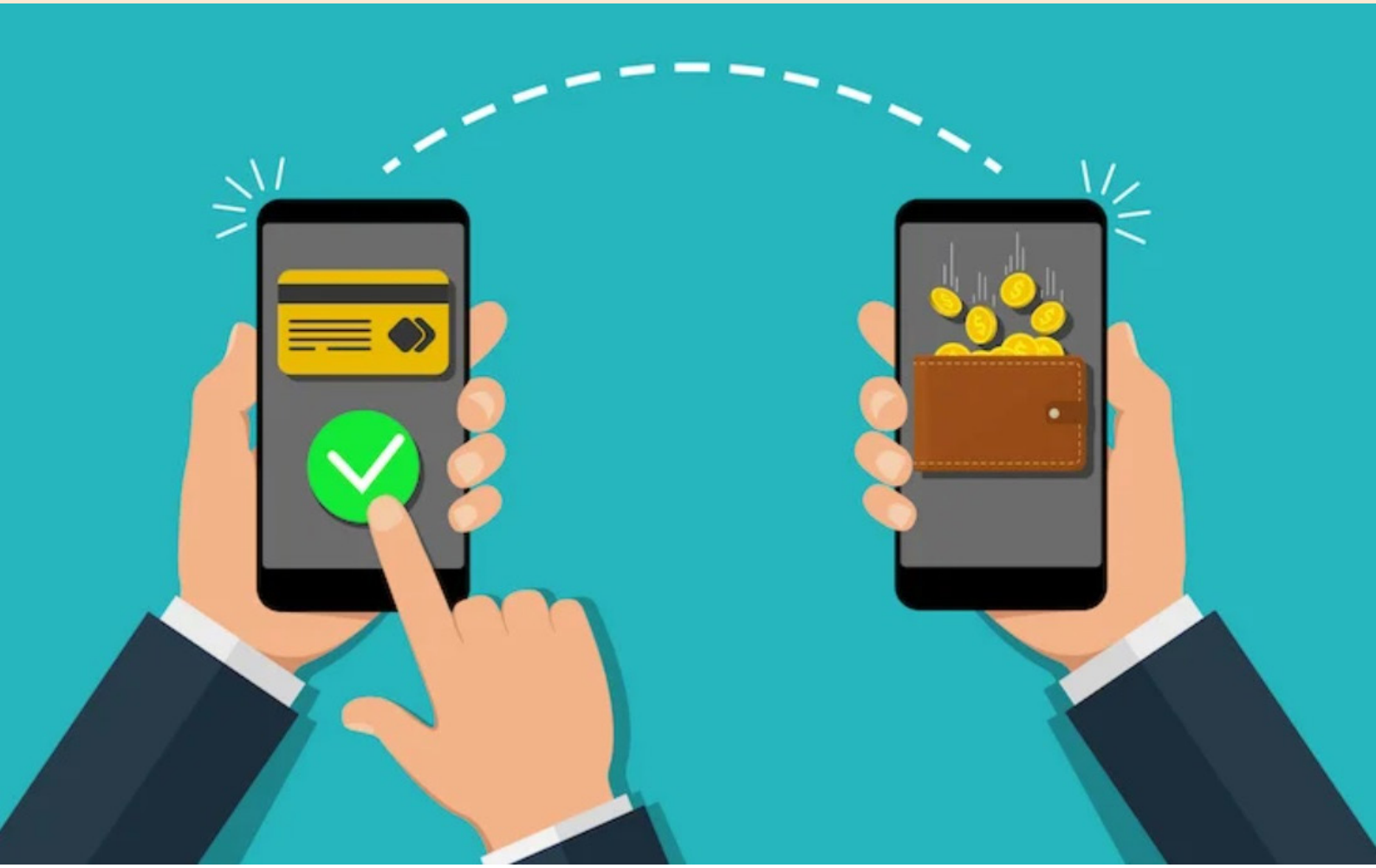

البيع، والمواطنون لا يستطيعون الشراء، ولذلك توقفت حركة السوق بصورة شبه كاملة».

وأشار حسن إلى أن تعطل التطبيق انعكس كذلك على المرضى وذوي الاحتياجات العاجلة، مضيفاً: «هناك أشخاص يأتون إلى السوق وهم مرضى، وهناك من ينتظرون لساعات طويلة دون أن يتمكنوا من تحويل الأموال، نرجو من القائمين على بنك معالجة المشكلة بصورة عاجلة، لأن استمرار التوقف أدى إلى تعطيل حركة السوق وألحق أضراراً كبيرة بالمواطنين والتجار».

صعوبات تقنية

بنكا الخرطوم وفيصل الإسلامي اعتذرا لعملائهما عن التذبذب والتوقف المؤقت الذي طرأ على تطبيقي «بنكك» و«فوري»، مؤكدين أن فرقاً فنية تعمل على مدار الساعة لمعالجة المشكلات التقنية وإعادة استقرار الخدمات في أسرع وقت ممكن.

وقال بنك الخرطوم في بيان لعملائه إنه يعتذر عن «تذبذب خدمة بنكك لبعض المستخدمين»، موضحاً أن فرقه الفنية تعمل حالياً على تطوير الخدمة ومعالجة التحديات التقنية، بما يضمن استمرارها بكفاءة أكبر وفي أسرع وقت ممكن، وأعرب البنك عن تقديره لصبر عملائه وتفهمهم خلال فترة التوقف.

كذلك، اعتذر بنك فيصل الإسلامي عن «التذبذب المؤقت» الذي قد يواجهه بعض العملاء عند استخدام تطبيق «فوري»، مؤكداً أن فرقه الفنية تعمل باهتمام وعلى مدار الساعة لمعالجة التحديات التقنية وإعادة استقرار

خبراء يحذرون من تأثير ضعف الإنترنت والبنية التحتية على كفاءة الخدمات المصرفية الرقمية.

ارتفاع الضغط على الأنظمة المصرفية مع المرتبات والأرباح قد يتجاوز الطاقة الاستيعابية للتطبيقات.

الخدمة بأسرع ما يمكن.

وأكد البنك حرصه على عودة التطبيق للعمل بالكفاءة والسلاسة المعتادة، مشيراً إلى إدراكه لأهمية وقت العملاء واحتياجاتهم، ومثمناً صبرهم وتفهمهم خلال فترة معالجة الخلل.

أزمة متداخلة

يرى خبراء في القطاع المصرفي أن أزمة تعطل التطبيقات البنكية في السودان معقدة ومتداخلة، وتتقاطع فيها عوامل تقنية وأمنية وسياسية، إلى جانب ما يصفونه بوجود شبهات فساد ومنافسة غير متكافئة بين التطبيقات المصرفية.

ويقول خبير مصرفي – فضّل حجب اسمه - لـ«أفق جديد» إن الجانب التقني يمثل أحد العوامل الأساسية في تعطل الخدمات، مشيراً إلى أن ضعف البنية التحتية للإنترنت في السودان يؤثر بصورة مباشرة على سرعة الاتصال وكفاءة الوصول إلى التطبيقات البنكية.

ويوضح أن المواطن لا يمكن تحميله مسؤولية فهم الأسباب التقنية وراء ضعف الخدمة، لأنه في النهاية يتعامل مع نتيجة واحدة تتمثل في عدم قدرته على الوصول إلى حسابه أو إتمام معاملاته المالية.

وفي ما يتعلق بتطبيق «بنكك» التابع لبنك الخرطوم، يشير الخبير إلى أن التطبيق يواجه بصورة متكررة ضغوطاً مرتفعة على أنظمته في بداية كل شهر، نتيجة تزامن إيداع أرباح الودائع مع صرف المرتبات، وهو ما يؤدي إلى زيادة كبيرة في أعداد المستخدمين ومحاولات الدخول إلى التطبيق، بما قد يتجاوز طاقته الاستيعابية في بعض الأوقات.

ويضيف أن البنك عمل - بحسب معلوماته

تزامن تعطل الخدمات مع انهيار الجنيه فتح الباب أمام تكهنات بشأن قيود محتملة على حركة الأموال.

محمد الناير يستبعد ارتباط توقف التطبيقات مباشرة بتراجع الجنيه ويرجح عمليات التحديث وزيادة الطاقة الاستيعابية.

- على معالجة هذه المشكلة من خلال مسارين؛ الأول يتمثل في حلول مؤقتة تهدف إلى الحد من آثار الضغط المرتفع على النظام وضمان استمرار الخدمة، والثاني عبر حلول طويلة الأجل، من بينها العمل على إطلاق تطبيق جديد باسم «بنكك بلس»، بهدف رفع الكفاءة والقدرة الاستيعابية للخدمات المصرفية الإلكترونية.

سيطرة وتأثير حكومي

أما في الجانب الأمني والسياسي، فيرى الخبير أن سيطرة الدولة على قطاع الاتصالات من خلال الجهات التنظيمية تمنحها، من الناحية العملية، قدرة على التأثير في الخدمات الرقمية، بما فيها التطبيقات المالية، بينما يطرح احتمال استخدام هذه القدرة لأغراض أمنية أو سياسية، مثل تقييد حركة الأموال أو الحد من التعاملات المالية في فترات معينة، بما قد يؤثر بدوره على سوق العملات الأجنبية.

ويعتقد الخبير أن هذا العامل قد يكون أحد التفسيرات وراء الاضطرابات التي شهدتها التطبيقات المصرفية خلال الأيام الأخيرة، معتبراً أن تزامن تعطل الخدمات مع التطورات الحادة في سوق الصرف يثير تساؤلات حول ما إذا كان الأمر مجرد عطل تقني أم أن هناك تدخلاً متعمداً لأسباب تتجاوز الجانب الفني، ويؤكد أن هذا الطرح يحتاج إلى أدلة ومعلومات رسمية لإثباته.

وفي ما يتعلق بما يصفه الخبير بشبهات الفساد، يشير إلى أن تطبيق «بنكك» أصبح الأكثر انتشاراً واستخداماً بين السودانيين، في وقت لم تتمكن فيه التطبيقات التابعة للبنوك الأخرى من تحقيق مستوى مماثل من الانتشار والمنافسة، لذا يرى أن تعطل التطبيق بصورة متكررة قد يؤدي إلى دفع المستخدمين نحو تطبيقات مصرفية أخرى، الأمر الذي يفتح الباب أمام تساؤلات بشأن ما إذا كانت هناك جهات تسعى إلى تقليص هيمنة «بنكك» على سوق الخدمات المصرفية الإلكترونية.

ويشدد الخبير على أن هذا الاحتمال، شأنه شأن فرضية التدخل السياسي أو الأمني، يحتاج إلى تحقيق مستقل وأدلة واضحة قبل اعتباره سبباً مؤكداً لتعطل التطبيقات المصرفية.

زيادة الطاقة الاستيعابية

الخبير والمحلل الاقتصادي محمد الناير استبعد أن يكون توقف التطبيقات المصرفية مرتبطاً بصورة مباشرة بتراجع قيمة الجنيه السوداني أو بسعر الصرف، مرجحاً أن تكون المشكلة ناتجة عن عمليات التحديث وزيادة الطاقة الاستيعابية للتطبيقات البنكية.

وقال الناير لـ«أفق جديد» إن البنوك تجري بصورة مستمرة تحديثات وتعديلات فنية على تطبيقاتها، إلى جانب العمل على زيادة قدرتها الاستيعابية، وهي عمليات قد يترتب عليها أحياناً بطء مؤقت في الخدمة أو صعوبات في الوصول إلى التطبيقات.

وأضاف أن هذه التحديثات والتوسعات ينبغي أن تُجرى في أوقات لا تشهد ضغطاً كبيراً على الأنظمة المصرفية، خصوصاً أن طبيعة التعاملات المالية في السودان تغيرت بصورة كبيرة خلال السنوات الأخيرة، وأن الاعتماد كان في السابق بدرجة أكبر على النقد «الكاش»، بينما أصبحت نسبة كبيرة من المعاملات اليومية تتم عبر التطبيقات المصرفية والتحويلات الإلكترونية.

وأشار الناير إلى أن المواطنين باتوا يستخدمون التطبيقات المصرفية حتى في عمليات شراء بسيطة، تتراوح قيمتها بين ثلاثة آلاف وأربعة آلاف وخمسة آلاف جنيه، الأمر الذي جعل كفاءة هذه التطبيقات واستمرارية عملها طوال اليوم مسألة بالغة الأهمية.

وأكد أن أي توقف أو تباطؤ في التطبيقات المصرفية ينعكس بصورة مباشرة على المواطنين وعلى النشاط الاقتصادي، داعياً البنوك إلى ضمان جاهزية أنظمتها وقدرتها على استيعاب الزيادة المستمرة في أعداد المستخدمين وحجم المعاملات، بما يمنع تأثر الجمهور سلباً بأي عمليات تحديث أو توسعة مستقبلية .

استمرار الاعتماد على التطبيقات يجعل استقرار الخدمات المصرفية شرطًا أساسيًا لاستمرار النشاط الاقتصادي اليومي.

سوقٌ بلا سعر.. وجنيهٌ بلا قيمة

ملخص

تعيش الأسواق السودانية موجة غلاء وانهياراً متسارعاً في قيمة الجنيه، الذي تجاوز 6400 جنيه مقابل الدولار، وسط ركود حاد وتوقف بعض التجار عن البيع خوفاً من عجزهم عن تعويض السلع. وتراجعت القدرة الشرائية للمواطنين بشدة، بينما ارتفعت أسعار السلع الأساسية. ويرجع اقتصاديون الأزمة إلى الحرب وتراجع الإنتاج والجبايات والسياسات الحكومية، محذرين من أوضاع أشد قسوة مع استمرار الحرب وغياب حلول اقتصادية حقيقية تعيد الاستقرار للأسواق.

«الأموال التي أتيت بها للسوق فقدت حوالي 70% من قيمتها، وصارت مجرد أوراق بلا قيمة، ولم أعد قادرة على شراء الاحتياجات الأساسية.»

«إذا تخلصت من السلع بالبيع، فقد لا أستطيع شراءها في اليوم التالي، لذلك أصبح الاحتفاظ بالبضاعة أحياناً أفضل من البيع.»

«الوصفة الوحيدة لكبح جماح ارتفاع الأسعار هي التوجه نحو الإنتاج وزيادة الإنتاجية، لكن استمرار الحرب يجعل هذه المهمة صعبة للغاية.»

الجنيه ينهار والأسواق السودانية تفقد قدرتها على تحديد الأسعار اليومية.

في الأسواق السودانية، لم تعد الأسعار تنتظر صباحاً جديداً كي تتغير؛ فالسلعة بات سعرها يتبدل على مدار الساعة، بينما يقف التجار والمواطنون أمام سوق فقد استقراره، وجنيه سوداني يفقد قيمته بوتيرة لا تتيح لأحد معرفة ما الذي يمكن أن يحدث غداً. يقول أسامة عبد الرحمن، صاحب محل تجزئة في سوق الكلاكلة اللفة بالخرطوم، إنه قد يضطر إلى إغلاق محله في حال استمرار حالة التدهور التي تشهدها الأسواق، مؤكداً في حديثه لـ«أفق جديد» حالة الركود العام التي تضرب السوق، ومضيفاً أن أسعار السلع صارت تتغير على مدار الساعة. وعلى مقربة من محل أسامة، ثمة منادون يلاحقون العابرين بعبارة «صرف.. صرف»، في مشهد بات جزءاً من تفاصيل السوق اليومية، وبالنسبة إلى أسامة فإن هؤلاء هم من يحددون مسار السوق وأسعاره.

موجة الغلاء التي ضربت الأسواق السودانية في الأيام الفائتة، يأتي مبررها الوحيد، وفقاً للواقع الاقتصادي الراهن، التراجع الكبير في قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأخرى. فقد سجل الجنيه السوداني انهياراً جديداً ليعادل نحو 6400 جنيه مقابل الدولار خلال أيام قليلة، ليفقد أكثر من 90 في المائة من قيمته، وهو أدنى مستوى له منذ اندلاع الحرب في البلاد في أبريل. والمفارقة أن التدهور لا يبدو متوقفاً عند هذا الحد، إذ قد يهبط الجنيه إلى مستويات أدنى، وفقاً لمحللين اقتصاديين، وبالطبع استناداً إلى الواقع العام في بلد يعيش أوضاع حرب تستنزف اقتصاده وموارده وقدرته على الصمود.

وفي وقت لا يجد فيه المواطنون ما يفعلونه سوى «الشكوى» من الأوضاع الاقتصادية بالغة السوء، لا تبدو في الأفق القريب حلول يمكن انتظارها. تقف سيدة سودانية عاجزة أمام غول السوق وأسعاره، وتقول لـ«أفق جديد»: «لا ندري ما نفعله. الأموال التي أتيت بها للسوق فقدت حوالي 70% من قيمتها، وصارت مجرد أوراق بلا قيمة. الأمر لم يعد محتملاً، وحتى كوتة الصبر كملت في آخر المطاف. سأعود دون الحصول على الاحتياجات الأساسية».

عجز الناس عن الشراء يقود بدوره إلى ركود السلع في الأسواق، لكن الركود نفسه، بالنسبة إلى التجار، قد يكون في هذا الواقع أفضل من البيع. يقول أسامة إنه إذا تخلص من السلع بالبيع، فقد لا يستطيع شراءها في اليوم التالي، في ظل ضبابية الرؤية وعدم القدرة على التنبؤ بما ستؤول إليه الأسعار. وهذه النظرية، أي الاحتفاظ بالسلع وإيقاف عمليات البيع، لاحظتها «أفق جديد» في عدد من أسواق الخرطوم، حيث أغلقت بعض المحال أبوابها، بينما قرر آخرون إيقاف البيع إلى حين وضوح الرؤية. وهكذا لا يصبح التاجر أمام خيار الربح والخسارة فحسب، بل أمام معادلة أكثر قسوة: أن يبيع ما لديه اليوم، ثم يعجز غداً عن شراء البديل.

ويرجع رئيس الغرفة القومية للمستوردين، هاشم أبو الفاضل، الأزمة إلى الزيادات العالمية، بسبب حرب الشرق الأوسط وارتفاع فاتورة النقل الداخلي. ويوضح أنه مع تفاقم الأزمة عالمياً، جربت الحكومة السودانية كل الطرق للسيطرة على سعر العملة؛ فحظرت 46 سلعة، وباءت محاولاتها بالفشل، إلى جانب دخولها في استيراد المواد البترولية، مع زيادات مطردة في أسعار الدولار مقابل الجنيه السوداني. ويضيف أن المواطن فقد دخله ومدخراته، لأن أغلب رؤوس الأموال نهبت، ودُمرت المصانع، وتوقف الإنتاج، ومع ذلك تفرض الحكومة جبايات وتضع معوقات، في وقت هجر فيه البلاد أصحاب الخبرات والمهارات، الأمر الذي تسبب في تباطؤ عملية النمو.

ووفق رئيس الغرفة القومية للمستوردين، فإن الوصفة الوحيدة لكبح جماح ارتفاع الأسعار هي التوجه نحو الإنتاج وزيادة الإنتاجية، لكن حتى هذه المهمة تبدو صعبة في ظل التخوف من استمرار الحرب، الأمر الذي يبطئ العملية الاستثمارية في السودان. ورغم ذلك، لا يتوقع أبو الفاضل أن تتدخل الحكومة في إيجاد حلول؛ لأنها، بحسب وصفه، جربت كل الممكن ولم تصل إلى نتيجة تخفف الأزمة عن المواطنين.

الحرب تستنزف الإنتاج والموارد وتعمق الأزمة الاقتصادية والمعيشية المستمرة.

الأسعار تتغير كل ساعة والمواطنون يعجزون عن اللحاق بها.

التجار يوقفون البيع خوفاً من خسارة قدرتهم على التعويض.

وفي جانب آخر، يرى البعض أن الأزمة تكمن في الحكومة نفسها وفي سياساتها، كما أنه لا يمكن فصل الاقتصاد عن السياسة؛ فقيمة العملة في أي بلد ترتبط بقيمة البلد واستقراره بشكل عام. وبحسب هذا الرأي، فإن الأزمة ليست في الجنيه وحده، وإنما في الضغوط الممارسة عليه وعلى الموارد غير المستغلة بفعل الحرب، أو تلك المستغلة من أجل المزيد من الحرب.

وبينما تتراجع قيمة الجنيه، ترتفع أسعار السلع الأساسية إلى مستويات تثقل كاهل المواطن الذي فقد قدرته على اللحاق بالسوق. فقد بلغ سعر جوال السكر زنة 50 كيلوغراماً 265 ألف جنيه، وجوال العدس زنة 20 كيلوغراماً 225 ألف جنيه، وجوال دقيق الذرة 75 ألف جنيه، فيما بلغ سعر جوال الأرز زنة 20 كيلوغراماً 185 ألف جنيه. وتأتي هذه الارتفاعات في وقت يعاني فيه المواطنون من ضغوط اقتصادية متزايدة، تتسع معها الفجوة بين الدخل وتكلفة الاحتياجات الأساسية.

وحمّل الحزب الشيوعي بمدينة عطبرة «سلطة الأمر الواقع» المسؤولية الكاملة عن التردي المريع في الأوضاع المعيشية والاقتصادية بالبلاد، رافضاً ما وصفه بـ«سياسات الإفقار والجبايات» التي تستهدف تدمير القطاع التجاري الصغير والمتوسط. وقال الحزب، في بيان جماهيري أصدره اليوم السبت بالتزامن مع ذكرى هبة سبتمبر 2013، إن الأزمة الحالية والغلاء الفاحش في أسعار السلع الأساسية ليسا نتاج صدفة أو أزمة عالمية، بل هما نتاج «اقتصاد حرب ممنهج قائم على نهب الموارد لتمويل النزاع المسلح على حساب الخبز والصحة». وأشار البيان إلى أن الميزانيات الحكومية باتت تُوجّه للسلاح وتغطية عجز الدولة عبر الإثقال على كاهل المواطنين بالضرائب والجبايات.

ولا يبدو ما يجري الآن سوى رأس الجليد، فيما يبدو القادم أكثر صعوبة على المواطنين العالقين في وسط الحرب وتجارها، وفي غياب سلطة تهتم بواقعهم المعيشي؛ سلطة لا تفعل غير فرض الجبايات والتفرج على الانهيار، في بلد سيصبح عليها الصباح وقد بلغت قيمة رغيف الخبز ألف جنيه بالتمام والكمال.

انهيار العملة يوسع الفجوة بين الدخول وتكاليف المعيشة اليومية.

الجبايات الحكومية تضيف أعباء جديدة على التجار والمواطنين.

مشروع الجزيرة تحت وطأة العطش.. محاصيل مهددة وخسائر تتسع

ملخص

يواجه مشروع الجزيرة أزمة حادة في مياه الري تهدد محاصيل الموسم الحالي، مع شكاوى مزارعين في عدة أقسام ومكاتب من تأخر المياه وضعف مناسيبها، ما تسبب في تدهور مساحات زراعية وخسائر مالية متزايدة. وتعمل لجنة مشتركة بين إدارة المشروع وتنظيم المنتجين على معالجة الاختناقات ميدانياً، فيما وجّهت إدارة الري بزيادة تصرفات مياه خزان سنار وتأمين المنشآت المائية. ويخشى المزارعون اتساع الأضرار وتأثيرها على الإنتاج الغذائي ومعيشة آلاف الأسر.

مزارع من قسم الشوال:
«المياه تأخرت علينا بصورة كبيرة، والمحصول بدأ يتأثر بالعطش. صرفنا على الأرض حرثاً وتقاوي وسماداً، ونخشى ضياع كل ما دفعناه إذا استمر نقص المياه.» كوتيشن 2

مزارع من مكتب 101 سقدي :
«المشكلة ليست في وجود الترعة فقط، وإنما في أن المياه لا تصل بالكمية المطلوبة إلى الحواشات. بعض المساحات بدأت تذبل، وكلما تأخرت المياه زادت الخسارة.» كوتيشن 3

مزارع من ميجر 4:
«نحن محتاجون للمياه بصورة عاجلة، لأن المحصول في مرحلة لا يحتمل العطش. إذا استمر الوضع على هذا الحال، ستكون هناك مساحات كبيرة معرضة للتلف.»

مشروع الجزيرة يواجه العطش ومحاصيل الموسم مهددة بالتلف وسط شكاوى واسعة من تأخر مياه الري وضعف مناسيبها في عدد من الأقسام.

في مشروع الجزيرة، لا يهدد العطش الموسم الزراعي فحسب، بل يهدد مصدر رزق آلاف المزارعين الذين يواجهون خطر فقدان محاصيلهم بعد أن تأخرت مياه الري عن الوصول إلى عدد من الأقسام والمكاتب. وبينما تتراجع قدرة الأرض على الصمود أمام الجفاف، تتسع مخاوف المزارعين من تحول شح المياه إلى خسائر زراعية واقتصادية يصعب تعويضها.

يهدد العطش بتلف المحاصيل الزراعية في أجزاء واسعة من مشروع الجزيرة، وسط شكاوى مزارعين من شح حاد في مياه الري وتأخر وصولها خلال الموسم الحالي.

يُعاني مشروع الجزيرة الذي تبلغ مساحته نحو 2,2 مليون فدان ويعتبر شريانًا حيويًا للإنتاج الزراعي من الإهمال الواضح جراء تدمير قنوات الري وضعف انسياب المياه إلى الأراضي الزراعية بسبب الحرب التي اندلعت منتصف أبريل 2023.

وسبق أن قدرت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (فاو)، أن أكثر من 1,8 مليون أسرة سودانية تعمل في الزراعة والرعي، أي نحو 9 ملايين شخص، وذلك يعني أن الزراعة مصدر دخل لتلك العائلات، ومع ذلك يستطيع السودانيون إنتاج الغذاء حتى في ظروف الحرب إلا أن المشكلة تكمن في صعوبة الوصول إلى الأراضي والحصول على المواد الأولية.

ويشكو مزارعون في قسم الشوال، مكتب 101 سقدي، ميجر 4، من نقص مياه الري، بينما عبّر مزارعو قسم التحاميد، وحدة ود النورة، مكتب الشويرف عن معاناتهم من شح حاد في المياه.

وقال مزارعون إن تأخر وصول مياه الري أدى إلى تدهور المحاصيل وتلف مساحات زراعية، ما ألحق بهم خسائر مالية كبيرة، محذرين من أن استمرار أزمة العطش قد يهدد الموسم الزراعي بأكمله.

وفي مناطق أخرى، أفاد مزارعون بأن العطش يهدد المحاصيل في مكتب 91 سرحان، ترعة مبروكة، وقرية التبيب، بريف الهدي في محلية المناقل، وسط مخاوف من اتساع رقعة الأضرار إذا لم تصل مياه الري في الوقت المناسب.

ويقول مزارع في قسم الشوال لـ«أفق جديد»: «المياه تأخرت علينا بصورة كبيرة، والمحصول بدأ يتأثر بالعطش. نحن صرفنا على الأرض من حرث وتقاوي وسماد، والآن نخشى أن يضيع كل ما دفعناه إذا استمر نقص المياه».

كما ذكر مزارع مزارع في مكتب 101 سقدي قائلًا: «المشكلة ليست في وجود الترعة فقط، وإنما في أن المياه لا تصل بالكمية المطلوبة إلى الحواشات. بعض المساحات بدأت تذبل، وكلما تأخرت المياه زادت الخسارة».

بدوره يقول مزارع في ميجر 4: لـ«أفق جديد»: «نحن محتاجون للمياه بصورة عاجلة، لأن المحصول في مرحلة لا يحتمل العطش. إذا استمر الوضع على هذا الحال، ستكون هناك مساحات كبيرة معرضة للتلف».

أما مزارع من قسم التحاميد، وحدة ود النورة فيروي لـ«أفق جديد»: «المياه شحيحة جدًا، والمزارع أصبح في حيرة: هل يستمر في الصرف على المحصول أم يتوقف خوفًا من خسارة المزيد؟ نحن نطالب الجهات المسؤولة بحل مشكلة الري قبل فوات الأوان».

من جانبه يقول مزارع مفي مكتب الشويرف: «تأخر الري انعكس مباشرة على المحاصيل، وبعض المساحات لم تحصل على حاجتها من المياه. نحن لا نريد وعودًا، نريد أن تصل المياه إلى الترع والقنوات والحواشات في الوقت المناسب».

في الأثناء يقول مزارع في مكتب 91 سرحان لـ«أفق جديد»: «العطش بدأ يظهر على المحاصيل، والمشكلة أن المزارع لا يستطيع تعويض ما خسره إذا تلف المحصول. الموسم الزراعي بالنسبة لنا مصدر دخل أساسي، وأي فشل فيه يعني خسارة كبيرة للأسرة».

منجهته يقول مزارع في قرية التبيب، ريفي الهدي لـ«أفق جديد: «نرى المحاصيل أمامنا وهي تتأثر بسبب نقص المياه، والمزارع هو الذي يتحمل التكلفة في النهاية. إذا لم تُعالج مشكلة الري سريعًا، فإن الضرر لن يكون على المزارعين وحدهم، بل على الإنتاج الغذائي أيضًا».

في إطار إحكام التنسيق والتعاون المشترك بين إدارة مشروع الجزيرة ومجلس إدارة تنظيم

مزارعو الجزيرة يخشون ضياع أموالهم بعد تراجع انسياب المياه إلى الحواشات وتأثر المحاصيل في مناطق واسعة بالمشروع الزراعي.

شح المياه يضع الموسم الزراعي في مشروع الجزيرة أمام خطر الخسائر، والمزارعون يطالبون بتدخل عاجل قبل اتساع رقعة التلف.

منتجي مشروع الجزيرة لمعالجة قضايا الري، بدأت اللجنة المشتركة، التي تضم مدير إدارة الري بالمشروع المهندس محمد عثمان العوض، وعضوي مجلس إدارة التنظيم الشيخ سلام محمد البشير والأستاذ عبد الجليل عوض البدوي، برنامج زيارات ميدانية للوقوف على مناسيب مياه الري ومعالجة الاختناقات.

وشملت الجولة عددًا من المواقع، بينها القناطر الرئيسية 108 بيكا، و114 مساعد، وميجر الجاموسي، والخولاب، و11 السعداب، و14 سعد الله، و15، وميجر نايل، إلى جانب عدد من المواقع الأخرى، قبل أن تختتم اللجنة جولتها بالوقوف على مناسيب مياه الري عند قنطرتي الكيلو 77 والكيلو 57.

وكشفت الجولة عن ضعف مناسيب مياه الري في عدد من المواقع، وفي هذا الصدد وجّه مدير إدارة الري المهندس محمد عثمان العوض بزيادة تصرفات مياه الري من خزان سنار إلى 500 متر مكعب، بهدف رفع مناسيب المياه بالقناطر الرئيسية والمواجر والترع والقنوات.

كما وجه بوضع حراسة على المنشآت والمنظمات المائية للحد من التعديات عليها، وضمان تأمين الاحتياجات المائية لمحاصيل العروة الصيفية.

وأعربت قطاعات من المزارعين عن تقديرها لجهود اللجنة المشتركة في معالجة مشكلات الري وزيادة مناسيب المياه، بما يسهم في فك الاختناقات وتأمين وصول المياه إلى المناطق المتضررة.

وتواصل اللجنة المشتركة برنامج طوافها الميداني تباعًا على بقية أقسام مشروع الجزيرة، للوقوف على مشكلات الري ميدانيًا والعمل على معالجتها، في وقت يواجه فيه المزارعون مخاوف متزايدة من تأثير شح المياه على المحاصيل والإنتاج الزراعي خلال الموسم الحالي.

ومع استمرار شح مياه الري، يقف مزارعو الجزيرة أمام سباق مع الزمن؛ فكل يوم تتأخر فيه المياه يعني مزيدًا من التلف والخسائر. وبين محاصيل مهددة بالهلاك وتكاليف زراعية أثقلت كاهل المنتجين، يخشى المزارعون أن ينتهي الموسم بخسارة ما زرعوه، وأن يتحول عطش الأرض إلى أزمة معيشية جديدة تطال المزارع والمستهلك معًا.

تأخر الري يفاقم معاناة مزارعي الجزيرة الذين أنفقوا أموالاً كبيرة على الحرث والتقاوي والأسمدة ويخشون فقدان محاصيلهم.

بين تمساح حاج الماحي وتمساح الدندر العائد ..

السودانيين ينتظرون عملية إجلاء!

علاء الدين بشير

تصدر خبر إعادة السلطات الأردنية تمساحا نيليا ضخما الى السودان الاسبوع الماضى المنصات ، وطغى حتى على أخبار الساعة «ترتيبات الحوار السوداني السوداني وتطورات العمليات العسكرية وأنباء النزوح واللجوء والجوع والتداعيات الإنسانية المؤلمة لها، إضافة الى مشروع قرار مسعد بولس المودع لدى مجلس الامن الدولي لفرض تعميم على حظر السلاح ليشمل كل السودان بدلا عن دارفور فقط» .

ملائكة الرحمة المجهولين

اربك الاهتمام الكبير الذى حظى به الخبر والانتشار الواسع له ، معايير الصحافة المهنية عن الأولوية والأهمية فى القصص الخبرية التى تعطى دائما للإنسان ، خاصة مع نوع الجمهور الموجهة له قصة التمساح العائد جوا من حاضرة الهاشميين وهم السودانيين الذى لم يعهد عند أغلبهم إهتمام او حساسية كبيرة تجاه الحيوانات ومعاملتها او اهتمام بمتابعة أخبارها رغم التوجيه النبوي الذى يحض على الرفق بها، كما عند بعض الشعوب الأخرى .

لم يكتف ذلك التمساح العائد الى الديار بخطف الأضواء فحسب ، ولكنه أدى إلى الإنتباه وكشف عن عمليات إجلاء كبيرة تمت جوا وبعيدا عن الانظار ، نفذت إحداها قوات مشاة البحرية الأمريكية (المارينز) ، لحيوانات كثيرة سودانية وغير سودانية كانت اسعد حظا من كثير من البشر ، من قلب المعارك الملتهبة وتحت وابل القصف المدفعى والرصاص المنهمر فى الخرطوم والجزيرة وسنار الى خارج السودان.

وكان التمساح المملوك لمحمية الدندر قد تم ترحيله إلى الأردن قبل أكثر من عامين حينما إنتقلت الحرب العبثية الى ولاية سنار بطلب من إدارة الحياة البرية فى السودان .

وتولت منظمتان تنسيق عمليات إجلاء الحيوانات البرية التى تعرضت للاهمال والجوع والمرض اثناء الحرب فى المحميات الطبيعية والحدائق العامة السودانية بعد ان هجرها موظفيها بحثا عن الأمن ، هما: Four Paws وهي منظمة عالمية لرعاية الحيوانات التي تتعرض لتأثير بشري مباشر، وتكشف عن معاناتها، وتنقذ الحيوانات المحتاجة، وتحميها. والأميرة علياء (PAF) وهى مؤسسة اردنية غير ربحية تأسست على يد صاحبة الجلالة الملكة، علياء الحسين ، وتهدف إلى تعزيز الرحمة والاحترام لجميع المخلوقات، من خلال إتباع نهج شامل، وتوحيد جهود جميع الأطراف المعنية للعمل كجبهة واحدة.

وكنت قد قرأت بيانا لمنظمة Four Paws نشرته الوكالات العالمية بعد أشهر قليلة من اندلاع الحرب فى إبريل 2023 تعلن فيه أنها، استجابت لطلب من سلطات الحياة البرية السودانية، ونفذت بواسطة موظفيها المدربين تدريبا عاليا مهمة لإنقاذ 15 أسدًا، وأربعة ضباع، بالإضافة إلى قطط برية، وغزلان، وطيور، وزواحف من ولاية الجزيرة التى امتدت الحرب إليها.

وكانت تلك الحيوانات من بين 47 حيوانًا اخرى تم إجلاؤها مع بداية اندلاع الحرب من الخرطوم إلى محمية الدندر الوطنية ، وإلى محمية أم بارونة الوطنية في ود مدني . ووصفت المنظمة تلك المهمة بأنها كانت جهداً بالغ الصعوبة، وإحدى أصعب مهام الطوارئ التي نفذتها على الإطلاق فى ظروف محفوفة بالمخاطر بسبب القتال والتصعيد .وذكرت ان الأمر كان مؤثراً للغاية بالنسبة للفريق بأكمله أن يستقبل هذه الحيوانات للمرة الثانية، على الرغم من أنهم كانوا يعتقدون أنها اصبحت في أمان من قبل.

وقال رئيس فريق المنظمة، الذي قاد مهمة الإنقاذ وهو طبيب بيطرى: «علمنا فور سماعنا عن إنتقال القتال الى مدينة ود مدني أننا سنحتاج إلى إجلاء الحيوانات، حتى تتاح لها فرصة للبقاء على قيد الحياة. لقد علقت هذه الحيوانات في قلب منطقة النزاع منذ اندلاع الحرب، وهي تعاني من الصدمات النفسية والهزال الشديد.»

وذكرت المنظمة وقتها أنه «بينما يمكن إطلاق الطيور والغزلان في البرية أو إعادة توطينها محلياً، فإن الحيوانات الأخرى بحاجة إلى رعاية بيطرية مكثفة وعاجلة ومتخصصة لا يمكن توفيرها في السودان». وإثر ذلك تم نُقل الحيوانات المتبقية إلى الأردن لتلقي العلاج .

ومن هناك تم نقل بعضها مرة أخرى إلى جنوب أفريقيا لتعيش فى بيئة طبيعية تلائم تلك التى عاشت فيها بالسودان.

عملية إنقاذ أمريكية سرية من ضواحي الخرطوم!

ولم تكن عمليات الأجلاء التى تمت لحيوانات المحميات البرية السودانية هى الأولى التى تتصدر فيها الحيوانات القصص الإخبارية فى الصحافة السياسية ووسائل الإعلام الأخرى، وتزاحم الضحايا من البشر فى الاستحواذ على الاهتمام . ففى شدة اشتعال الحرب بالخرطوم فى اسابيعها الأولى، نشرت صحيفة وول ستريت جورنال الأمريكية الشهيرة فى صفحاتها الأولى فى اغسطس 2023 قصة شيقة عن عملية إجلاء ناجحة نفذتها قوات المارينز «للحيوانات الديبلوماسية الاليفة» . وكانت قوات المارينز كُلفت بإجلاء الدبلوماسيين والموظفين الأمريكيين واسرهم من مقر السفارة بضاحية سوبا . ذكرت الصحيفة أن السفير الأمريكي بالخرطوم ،جون غودفرى الذى قالت انه كان يكافح للاختباء من زخات الرصاص العشوائي والغارات الجوية ،

إنتظارا لعملية الانقاذ ، تفاجأ بسؤال لم يكن يتوقعه من قائد عملية الإنقاذ : كم وزن الكلاب والقطط المملوكة للعاملين بالسفارة؟!!.

قالت الصحيفة أن قوات المارينز وافقت على إجلاء الحيوانات الأليفة التابعة للسفارة لكنها إشترطت لذلك أن يكون الركاب ذوو الارجل الأربعة الذين سيعتلون ظهر مروحياتها المستخدمة فى عملية الأجلاء والتى هبطت فى فناء السفارة ، مناسبين لحقائب اليد ووزنهم قليل بالارطال ، وكانت القاعدة الأساسية أن يتناسب مع حِضن صاحبه.

كانت الحيوانات الامريكية الاليفة والمُنَعَمة المملوكة لأفراد الطاقم الديبلوماسي الأمريكي بالخرطوم، محظوظة جدا أن وجدت لها فرصة فى الهروب من جحيم السودان والبقاء مع أصحابها، حيث كان مصيرها فى احسن الأحوال(البشتنة) والهيام على وجهها رفقة نظيراتها من الحيوانات الضالة فى شوارع مدينة تركتها الحرب خرائب مسكونة بالاشباح.

إعتبرت الصحيفة الامريكية عملية الاجلاء التى نفذتها قوات المارينز للحيوانات من الخرطوم «فصلًا آخر في التاريخ المتنامي لعمليات إجلاء الحيوانات الأليفة العسكرية والدبلوماسية».

وفى تعبير زى مغزى أكدت وول ستريت جورنال ان عملية إنقاذ الحيوانات الامريكية من السودان نفذتها الحكومة الامريكية وليست اى منظمة غير ربحية ، لكن وزارة الخارجية أبقت العملية بعيدة عن الأنظار.!!

أيضا أظهرت الصور المنشورة فى السوشيال ميديا لعملية الأجلاء التى تمت للرعايا الفرنسيين والبريطانيين عبر قاعدة وادى سيدنا الجوية شمال ام درمان خلال الأسابيع الأولى للحرب ، صورا لحيونات اوربية هاربة من الجحيم السوداني رفقة أصحابها الخواجات!!.

مفارقات وطرائف وترميز سياسي!

عقد السودانيين وخاصة البسطاء منهم حواجب الدهشة الاسفيرية وهم يرون ويسمعون عن العناية والتدليل التى حظي بها تمساح الدندر ورفاقه من الحيوانات الأخرى وهى تتم داخل بلادهم ،فمبلغ خبرتهم مع هذه التجارب لا تتعدى مشاهدتها فى افلام هوليود والمسلسلات الأجنبية البوليسية وتلك التى تتناول عمل قوات الدفاع المدني حيث تدور بعض الحلقات عن إنقاذ كلب او قط جرفته الثلوج المنهمرة او الأمطار او علق داخل أحد مجارى الصرف الصحى ، أو انحبس فى الطوابق العليا بأحد الأبراج السكنية العالية التى شب فيها حريق كبير .

او من خلال الأفلام الوثائقية فى قناة ناشيونال جيوغرافيك التى توثق للعناية بالحياة البرية فى مجتمعاتها وبيئاتها المختلفة .

و تحضرني فى هذا الخصوص موقف طريف حينما كان وفدنا الصحافى والإعلامي الكبير الزائر منتقلا من مدينة لاهاى الى العاصمة أمستردام إبان زيارتنا هولندا خريف العام 2008 .. كنا نرى من خلال زجاج الحافلة التى تقلنا المزارع الخضراء الواسعة وابقار الفريزيان الضخمة ممتلئة الضروع بجلودها اللامعة النظيفة ذات اللونين الأبيض والأسود وهى ترتع فى سلام بينما يجوس حولها رعاتها بمعاطفهم البيضاء الناصعة لحلبها او الاطمئنان على صحتها . علق أحد زملائنا واساتذتنا الكبار المشهور عنهم الظرف وإطلاق الطُرَف التلقائية: «والله مرتاحين، بالله الواحد لو كان خيروه يكون بقرة فى هولندا ولا بنى ادم فى السودان كان اختار بقرة فى هولندا».

وكانت القرنتية التى حملتها مياه النيل من آعاليه اقصى جنوب السودان وانتهى بها إلى شمال الخرطوم فى العام 2002 قد شغلت الرأى العام والصفحات الأولى فى صحافة الخرطوم لأيام حتى تم قتلها بواسطة شرطة حماية الحياة البرية بعد أن نصبت لها كمينا . اصاب قتلها الرأى العام بالوجوم وربما الحزن عوضا عن الراحة ،وفى ذلك الخضم كتب الشاعر الكبير الراحل هاشم صديق قصيدته الشهيرة »قرنتية» التى طبقت شهرتها آفاق السودانيين أينما كانوا، ونشرتها اغلب صحافة الخرطوم ومنها صحيفتنا -وقتها- «الصحافي الدولي» . فى تلك القصيدة رفع هاشم القرنتية من محض حيوان برى إقتحم هدأة سكان المدن الى ضحية ترمز الى ضحايا النظام السياسي الذى كان جاثما على السودانيين ، وكيف تعمد ذلك النظام إلهاء الناس بها لفترة عن واقعهم ومطالبهم بذات أساليبه الديماغوجية فى الحشد ضد الخصوم السياسيين والخارجيين.

وتقول بعض أبيات القصيدة التى تجاوزت مائة :

قرنتية
لا صعلوكة لبست شورت
لا بتعرف شنو البظبورت
لا محتاجة جنسية
هي قايلة النيل سقف بيتا
وقايلة ضفافو محمية
جات منسابة عز الصيف

قايلة الناس بكرمو الضيف
قايلة النيل أمان والقيف
وقايلة الحاضرة عصرية

واشتهر إستخدام الحيوانات كرمزيات تشير إلى الصراع السياسي والاجتماعي فى المجتمعات المختلفة من خلال الأعمال الأدبية والفنية ، وتعتبر رواية الكاتب البريطاني، جورج اوريل »مزرعة الحيوان» أشهر الروايات فى هذا المجال، حيث قدمت من خلال شخصياتها «الحيوانية» ، نقدا قاسيا للسلطة والثورات السياسية التى تدعو إلى التغيير وكيف تنقلب على مبادئها . ورغم أن الرواية صدرت أول مرة منتصف أربعينيات القرن العشرين ولكنها لا تزال حية فى الذاكرة السياسية للشعوب وعلى مر الأجيال، ويتم تجديد طباعتها بإستمرار .

وعرف عن فنان «الغرافيتي» البريطاني الشهير ، بانكسي الذى يرسم لوحاته الجداريات الضخمة على أسوار المباني فى شوارع لندن وفى بعض المباني الرسمية ، إستخدام الحيوانات كرمزيات سياسية فى أعماله والتى من أشهرها لوحته الموسومة »البرلمان المتطور» (Devolved Parliament) والمعروفة باسم «برلمان القرود» والتى رسمت عام 2009 يصور فيها بانكسي قردة الشمبانزي وهي تملأ مقاعد النواب في مجلس العموم البريطاني.

وتسخر اللوحة من المشهد السياسي والانقسامات داخل البرلمان البريطاني فى ذلك الوقت ومن غباء النخب السياسية البريطانية وعبر الفنان بها عن احتجاجه على المناقشات العقيمة التى كانت تدور داخل قبة البرلمان البريطاني وقتها .

وقد استدعيت فكرة اللوحة ايضا لاحقا إبان ازمة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي (بريكست) . وقد بيعت اللوحة بعد عشر سنوات فى دار مزادات (سوذبي) بمبلغ 12 مليون دولار.

قرنق يشكر حيوانات الغابة!

ضمن خطابه الشهير فى حفل التوقيع على بروتوكولات قسمة السلطة وما اصطلح على تسميته وقتها المناطق الثلاث وهى جنوب كردفان والنيل الأزرق وابيي ضمن مفاوضات نيفاشا فى يوليو 2004، وكانت تلك الجولة من أشقّ جولات التفاوض واطولها حيث استغرقت 101 يوم واستمر التفاوض حول القضايا الخلافية بين الطرفين حتى منتصف الليل ، شكر الزعيم الراحل الدكتور جون قرنق فى كلمته التى ألقاها فى الهذيع الأخير من الليل وكنت حاضرا لها من داخل منتجع سيمبا فى بلدة نيفاشا ، كل الأطراف التى ساعدت فى التوصل إلى الاتفاق إبتداءا من الوسطاء فى سكرتارية منظمة الإيقاد الى دولها وشركائها من الدول الغربية ووفدى التفاوض والضيوف الحاضرين لحفل التوقيع، ثم عرّج الزعيم الراحل فى شكره الى الاشجار الضخمة والظليلة التى وفرت لهم الأجواء المناسبة ولطفتها ، والى الحيوانات البرية داخل المنتجع الأنيق الطيور الكثيرة بتلاوينها المتعددة التى ظلت تشقشق فيهم فتطربهم ، والقرود التى كانت تضفى بمداعباتها بين الأغصان المتشابكة حالة من المرح اللطيف ، والغزلان الرشيقة المسالمة وهى تمرح بين الاشجار ، ثم فرس النهر «القرنتية» داخل بحيرة المنتجع التى ظلت من خلال قوتها تمنح المتفاوضين الطاقة الإيجابية والإرادة من أجل التوصل للاتفاق الذى سيسعد السودانيين . وختم حديثه بأنه يعتذر بشدة الى هذه الحيوانات الجميلة على مضايقتها فى مكان حياتها وازعاجها بالحركة الكثيفة للوفود القادمة والراحلة من وإلى المنتجع ، ويشكرها على صبرها على كل ذلك ويقول لها أن صبرها لم يضع هباءا واثمر اتفاق بين الطرفين حول القضايا المختلف عليها .

ولأن الزعيم الراحل قرنق كان يتحدث وهو فى حالة من المرح ، ظن اغلب الحاضرين انه حديثه هذا إمتداد لطرافته المعهودة ، لذا لم تشر إليه وسائل الإعلام العالمية ولا المحلية، ومع أن تلفزيون السودان والإذاعة القومية كانا ينقلان الإحتفال على الهواء مباشرة لكن ربما لم ينتبه له اغلب الناس حيث ان الخطاب كان باللغة الانجليزية ، وفى الوقت نفسه كان تركيز الناس منحصرا القضايا السياسية والجوانب العملية فى الخطاب . لكنى كنت مهتما بذلك الجزء من الخطاب بشكل خاص . لم اشر إليه فى تغطيتي الخبرية ، ولكنى أفردت له مساحة واسعة لاحقا ضمن قصصى وانطباعاتي عن المفاوضات وفى حديثي عن شخصية الزعيم الراحل ، ورأيت فيه تعبيرا عميقا عن رؤية فلسفية صوفية يعتنقها الرجل ، وكذلك عمل بذكاء من خلاله على إرسال كثير من الرسائل السياسية المباشرة لأنصار البيئة (نيروبي تحتضن مقر منظمة الأمم المتحدة لحماية البيئة «اليونيب») ولرجال الدين من مختلف العقائد وكان بين الحضور مجموعة من مشائخ الطرق الصوفية السودانية احضروا بطائرة خاصة من الخرطوم لشهود الاحتفال .وكذلك الى الشركات الكبرى الطامعة فى ثروات جنوب السودان الطبيعية انه إبن بيئته حريصا

عليها ولن يبعها بحفنة دولارات!! .

أذكر أن كتابتى تلك وجدت نقدا حانقا من الغاضبين على الرجل بأننى رفعته إلى مصاف الانبياء والأولياء حينما أشرت إلى رؤيته الفلسفية الإيمانية الصوفية وراء حديثه ذاك!

الحيوانات تمتلك حسا دقيقا بالخطر وتمتلك غريزة قوية لاستشعاره ، فهى تتنبأ بالزلازل قبل وقوعها وبالاعاصير قبل أن تهب ، وبالامطار قبل أن تنهمر ...الخ . وتمتلك ايضا ذات الحساسية العالية فى إستشعار بيئات الأمان رغم أنها لا تمتلك عقولا ، ولكنها تدرك بغريزة الحياة القوية جدا عندها .

وبالاستناد إلى ذلك نقلت الوكالات العالمية ومجلة ناشيونال جيوغرافيك الشهيرة عن المنظمات الدولية المهتمة بمراقبة وحماية الحياة البرية قبيل التوقيع النهائي على اتفاقية السلام بعد صمت البنادق لفترة طويلة نتيجة وقف إطلاق النار الطويل أثناء التفاوض ، رصدها عودة قطعان كبيرة من الحيوانات البرية المختلفة التى كانت فرّت من غابات جنوب السودان الى دول الجوار بسبب الحرب الضروس الدائرة فى ادغاله . ومع أن الحرب استغرقت سنوات لكن كانت تلك الاخبار محيرة جدا بالنسبة لى وقتها ، وتأملتها فى إطار معنى إرتباط جميع الكائنات ببيائتها الحميمة - إقرأ اوطانها - رغم أن البيئة فى كينيا ويوغندا والكونغو وإفريقيا الوسطي ربما كانت أكثر غناءا لها من جنوب السودان!!.

مسك العشاري الشابك !

يرد التمساح فى الثقافة السودانية كرمز رفيع للشجاعة والقوة وكل الخصال الرفيعة ، ويرد فى الأشعار والاغاني التراثية كثيرا على هذا النسق ، فالفارس والرجل الكريم هو (تمساح الدميرة الما بكتلو سلاح) وهو (اللدر العلى ضهره الخبوب والطين) وهو (اب كريق فى اللجج سدّر حبس الفجج) وهو (العشاري) الذى يستخرج انه اذكي أنواع المسك كما أنه «تمساح اب كبلو الضارب اللّيا» اى الما بنقدر ... الخ .

وكانت هناك فرقة شهيرة تغني اغاني الطمبور تسمي (تماسيح) الحمداب، نسبة إلى انحدارهم من المنطقة الشهيرة بشمال السودان . وهم اول من تغنى بقصيدة الشاعر الكبير سماعين حسن (بلادي انا) .

ربما كان الاستثناء الوحيد فى ورود التمساح موضع مذمة فى التراث السوداني كان فى قصيدة حاج الماحي (يا رحمن أرحم بي جودك) والتى اشتهرت أيضا بإسم (التمساح سكن الشايقية) والتى نده فيها الأولياء الصالحين فى المشرق والمغرب وفى السودان أن يهبوا لتخليص السودانيين فى تلك الديار من خطر ذلك التمساح المُهلك . يقول فى بعض ابياتها العصماء:

يا إبن إدريس عدّل نيشانك
فوق الكل عامر ديوانك
هم يا شيخ الناس حيرانك
فى التمساح بيّن برهانك

يا إبن إدريس شيخنا النوراني
يا صاحب الفتح الرباني
يا ابنو العركي ويا السماني
ارموا سهامكم يا فرساني

وقد حكى الأخ الدكتور مبارك صديق قبل سنوات فى كلمة رثي فيها الأخ الجمهورى الراحل البروفيسور سليمان العُراقي، انه ينحدر من ارومة الصُلّاح السادة العُراقاب ومن بينهم جده الذى ندهه حاج الماحي للفزعة ضد التمساح بقوله:

محمد صالح قام بي عمو
لطم الدود بالسر فوق فمو

وذكر الأخ مبارك نقلا عن الراحل سليمان العُراقي، أن وليّ الله وغوث زمانه السيد ، على الميرغني قال أن محمد صالح هذا كان من وجّه الضربة القاضية الروحية التى جندلت التمساح ثم قام ولي الله ذو النون المصري الذى لبي نداء حاج الماحي و(الذى له ضريح يُزار فى جبل المقطم بالقاهرة ، بالإجهاز عليه تماما.

ورغم أن تمساح الدندر أُعيد الى السودان جوّا ولم يعد من تلقاء نفسه كما فعلت الحيوانات البرية بعد إتفاقية السلام مع جنوب السودان ، ورغم أن الحرب التى أخرجت كل النزعات الحيوانية عند الغلاة من طرفيها لا تزال مستعرة ، وأنها أشتعلت اصلا نتيجة تلك النزعات فى شهوة السلطة وحب السيطرة وجاه الدنيا الزائل، فإننا نتوسل بكل الأولياء الذين ناداهم حاج الماحي فى قصيدته أن يهبوا جميعا فى (فزعة) اهل السودان ، ويقضوا بضربة واحدة من سرّهم الباتع على حيوان الخصماء السودانيين وينقذونا من مخاضات الدم هذه ومن حياة البؤس والتشرد والمستقبل القاتم ، وأن يكون تمساح الدندر العائد من حاضرة الهاشميين وآل بيت النبي الكريم حاملا فى جوفه مسك العشاري الذى سيطيّب جرحنا المنوسر ، وأن تكون إعادته إجلاء لنا من محنتنا الوجودية.

ما أخذته منا الحرب

أحمد الليثي

ملخص

يتناول المقال ما خلّفته الحرب من خسائر تتجاوز الممتلكات والأموال، لتطال الذكريات والعمر والأمان والوطن نفسه. فقد اضطر السودانيون إلى ترك بيوتهم ومدخراتهم وحياتهم التي بنوها عبر عقود، ووجد كثيرون أنفسهم في المنافي بعيدًا عن أهلهم. ويركز النص على المفارقة المؤلمة بين وطن كان ملاذًا نهائيًا، وغربة أصبحت أكثر أمانًا، مع بقاء الحنين والرغبة في العودة رغم صعوبة استرداد ما ضاع.

الحرب لم تأخذ البيوت والمدخرات فقط، بل أخذت سنوات العمر التي قضاها السودانيون في بناء الأمان، وجعلتهم يفقدون ذكرياتهم وأشياء صغيرة كانت تختصر أعمارًا كاملة.

كان السودانيون يخشون الغربة ويعتبرون الوطن ملاذهم الأخير، لكن الحرب قلبت المعادلة، فأصبحوا في المنافي أكثر أمانًا، يخشون على أهلهم من الوطن الذي تركوهم فيه.

رغم ما نهبته الحرب من حاضر وماضٍ ومستقبل، يبقى الحنين إلى الوطن عصيًا على النهب، وتظل الرغبة في العودة قائمة لاستِرداد جزء من الروح التي بقيت هناك.

لقد جرّدتنا هذه الحرب اللعينة من أشياء أكثر بكثير مما يظهر في قوائم الخسائر.

أخذت بيوتنا، ومدخرات أعمارنا، وأشياء صغيرة لم تكن تساوي في السوق شيئًا، لكنها كانت تساوي عندنا عمرًا كاملًا من الذكريات.

أخذت صورًا قديمة، وكتبًا حملت هوامشها خطوط أيدينا، وهدايا ممن رحلوا، وأوراقًا لا قيمة لها إلا عندنا، وأثاثًا اشتريناه قطعةً قطعة، وأركانًا في البيوت كنا نظن أنها ستبقى لتشهد شيخوختنا، وتفاصيل صغيرة كانت تقول لنا في صمت: هنا عشنا.

تركنا كل ذلك في بيوتنا مطمئنين، فلم نكن نظن أننا سنحتاج يومًا إلى أن نحمله معنا، لأننا ببساطة لم نكن نظن أننا سنغادر أصلًا.

كان الوطن هو الشيء الوحيد الذي حسبناه لا يُحمل في حقيبة، لأنه باقٍ في مكانه ينتظرنا.

عملنا طويلًا، وادخرنا قليلًا من كثير احتياجاتنا، وأجّلنا رغبات وأحلامًا، وتعبنا ونحن نقول لأنفسنا إن لكل تعب نهاية، وإن وراء سنوات الركض أيامًا أكثر هدوءًا.

أمضى كثير منا سنوات عمره يعمل ويقتصد، ليضع شيئًا جانبًا ليوم يكبر فيه الجسد ويقل فيه الاحتمال.

واستودعنا ذلك كله وطنًا كنا نظن، مهما قسا علينا في شبابنا، أنه سيكون رحيمًا بنا في آخر العمر.

لم نكن نطلب منه الكثير.

بيتًا نعود إليه حين نتعب، ومدخرًا يسند ضعف السنوات، ووجوهًا نعرفها، وشوارع تحفظ خطونا، وركنًا نجلس فيه ذات مساء وقد هدأ العمر فنقول: كفى، لقد وصلنا. وربما قبرًا قريبًا من الذين أحببناهم.

لكن الحرب جاءت لتقول لنا إننا لم نصل.

بعثرت البيوت، ونهبت المدخرات، وفرّقت الأهل، ودفعت بنا إلى المنافي، ثم تركتنا في عمر لم نعد فيه صغارًا بما يكفي لنبدأ بسهولة، ولا كبارًا بما يكفي لنتوقف عن المحاولة.

وهذا، ربما، هو أكثر ما يؤلم.

ليس أن تفقد ما تملك فحسب، بل أن تفقد السنوات التي أنفقتها كي تملكه.

فالبيت يمكن أن يُبنى مرة أخرى، والمال ربما يُجمع، والأثاث يمكن أن يُشترى، لكن من يعيد إلينا ثلاثين أو أربعين عامًا قضيناها ونحن نبني ذلك الأمان قطعةً قطعة؟

من يعيد صورة أم رحلت، أو كتابًا عليه خط أب غاب، أو هدية بقيت بعد صاحبها، أو رائحة بيت لن يعود كما كان، أو شجرة زرعتها يد تعرف أنك ربما لن تراها مرة أخرى؟

بعض ما فقدناه يمكن شراؤه من جديد، أما العمر الذي أنفقناه كي نصنع ذلك الأمان، فلا متجر في الدنيا يبيعه لنا مرة أخرى.

لقد سرقت منا هذه الحرب حاضرنا، ونهبت ماضينا الذي خبأناه في البيوت، ثم مدت يدها إلى مستقبلنا الذي خبأناه في المدخرات.

ولعل أقسى ما فعلته بنا أنها جعلت كثيرين منا يكتشفون، في خريف العمر، أن الوطن الذي ادخروا فيه أحلام شيخوختهم لم يعد قادرًا حتى على أن يمنحهم طمأنينة العودة.

كنا نظن أن الغربة مرحلة، وأن الوطن هو النهاية.

وكان أهلنا، كلما ابتعدنا، يخشون علينا من الغربة، من وحدتها وقسوتها، ومن بلاد لا نعرفها ولا تعرفنا.

ثم دارت الأيام دورتها القاسية، وانقلب كل شيء: كانوا يخشون علينا من الغربة، فأصبحنا نخشى عليهم من الوطن.

صرنا نحن البعيدين ننام آمنين، ونترقب أخبار الذين تركناهم هناك بقلوب واجفة.

أصبح السؤال الذي يطاردنا كل صباح ليس: متى نعود إليهم؟

بل: هل هم بخير؟ وهل عبرت هذه الليلة بسلام؟

يا لها من مفارقة موجعة، أن يصبح المكان الذي كنا نهرب من الغربة إليه هو ذاته المكان الذي نتمنى لو استطعنا أن نُخرج أهلنا منه.

كنا نظن أننا سنركض في بلاد الله ما استطعنا إلى الركض سبيلًا، ثم نعود حين يثقل الجسد وتبطؤ الخطى إلى المكان الذي بدأنا منه، فنضع حقائب السفر أخيرًا، ونطمئن إلى أننا لن نرحل مرة أخرى.

فإذا بالحرب تقلب المعادلة كلها، وتجعل الغربة وطنًا مؤقتًا يطول، والوطن ذكرى بعيدة نخشى، كلما طال الغياب، أن يصبح الرجوع إليها أصعب من الرحيل عنها.

ومع ذلك، يظل في القلب شيء عصيّ على النهب.

حنين إلى بيت ربما لم يعد قائمًا، وإلى شارع ربما تغيرت ملامحه، وإلى شجرة ربما قُطعت، وإلى وجوه بعثرتها المنافي، وإلى وطن جرحنا أكثر مما ينبغي، لكننا، على نحو لا نستطيع تفسيره، ما زلنا نريد أن نعود إليه.

لا لنسترد ما أخذته الحرب، فقد يكون بعضه قد ضاع إلى الأبد.

ولا لأننا نظن أن العودة تستطيع أن تعيد الزمن إلى الوراء.

بل لأن شيئًا منا ظل هناك، تحت ركام البيوت، وبين الكتب والصور والأبواب القديمة، وفي الشوارع التي حفظت خطونا ذات يوم.

ولأننا نريد، ولو مرة أخيرة، أن نعود إلى المكان الذي استودعناه أجمل سنواتنا، وذكرياتنا، وأحلام شيخوختنا، ونقول لهذا العمر الذي بعثرته الحرب: ها نحن قد عدنا إلى المكان الذي تركنا فيه بقية أرواحنا.

تفكيك أزمة السودان ..... ما بين الواقع والأحلام
هل نجح السياسيون في إخراج السودان من عنق الزجاجة؟

هويدا سنادة

ملخص

يناقش المقال جذور أزمة السودان بوصفها أزمة تاريخية وبنيوية تتجاوز حرب أبريل، ويرى أن النخبة السياسية والعسكرية أعادت إنتاج الفشل لعقود. ويتناول أسئلة الهوية، والمركز والهامش، وعلاقة الجيش بالدولة، والعدالة، باعتبارها جذورًا أساسية للصراع. ويقترح للخروج وقف الحرب، وحوارًا شاملًا، وانتقالًا مدنيًا كاملًا، ومؤتمرًا دستوريًا، وتوحيد الجيوش، وإعادة الإعمار، وضمانات دولية حقيقية، مؤكدًا أن تجاوز الأزمة يبدأ بالاعتراف بأخطاء النخبة والمركز والعسكر.

«الأزمة السودانية ليست أزمة حرب 15 أبريل وحدها، بل نتيجة أزمة تاريخية بنيوية لم نجرؤ على تفكيكها، وظلت النخبة تعيد إنتاج الفشل وتدفع البلاد نحو نقطة الصفر».

«أخطر ما في الأزمة أنها أصبحت مريحة للنخبة؛ فكل طرف يتاجر بالحرب، العسكر باسم الأمن، والإسلاميون باسم الشريعة، والحركات المسلحة باسم التهميش، والمواطن وحده يدفع الثمن».

«السودان لا يحتاج إلى مزيد من اللجان، بل إلى شجاعة الاعتراف بأن المركز ظلم الهامش، وأن العسكر خانوا وظيفتهم، وأن الجميع أخطأوا في إدارة التنوع».

لأكثر من ستين عامًا ونحن ندور في نفس الحلقة المفرغة، كل نظام يأتي ليصحح أخطاء من سبقه، فيكرر نفس الأخطاء بدرجة أكبر، ثم نعود لنقطة الصفر، الأزمة اليوم ليست أزمة حرب 15 أبريل وحدها، بل هي النتيجة وليست السبب، السبب هو أزمة تاريخية بنيوية لم نجرؤ على تفكيكها، وهو ما أسماه المفكر منصور خالد بـ(إدمان الفشل) لدى النخبة السودانية. [1]

إن أخطر ما في الأزمة أنها أصبحت مريحة للنخبة، كل طرف يتاجر بها، العسكر باسم الأمن، الإسلاميون باسم الشريعة، والحركات المسلحة باسم التهميش، والنخب النيلية باسم الدولة، والوحيد الذي يدفع الثمن هو المواطن البسيط، وهي الديناميكية التي وصفها أليكس دي وال بأنها (اقتصاد سياسي للحرب) حيث تصبح الحرب نفسها (موردًا). [2]

أولًا: الأسئلة التاريخية:-

1_ سؤال الهوية:

هل نحن دولة عربية إسلامية، كما أرادتها نخبة 1956، أم دولة أفريقية متنوعة؟ كل حروبنا كان سببها فرض هوية أحادية على مجتمع متعدد، وهو ما فصله فرانسيس دينق في كتابه (صراع الرؤية والهويات في السودان)، هل نملك شجاعة الاعتراف بأن مشروع التعريب القسري فشل؟ [3]

2_ سؤال المركز والهامش:-

لماذا ظلت الثروة والسلطة في مثلث حمدي، بينما ظل دارفور والشرق وجبال النوبة مخزنًا للجنود والموت؟ هذا هو جوهر أطروحة الدكتور أبو القاسم حاج حمد عن السودان (القبلية والدولة)، مركزية السلطة في الخرطوم، اتفاقية جوبا لم تحل المشكلة، بل حولت قادة الهامش إلى جزء من المركز. [4]

3- سؤال الجيش والدولة:-

منذ 1958 الجيش لا يحرس الدولة، بل يحكمها، وهي الظاهرة التي أرّخ لها البروفيسور عطا الحسن البطحاني في دراسته عن (الجيش والسياسة)، حيث تحول الجيش من مؤسسة وطنية إلى حزب سياسي مسلح يملك الاقتصاد. [5]

4- سؤال العدالة:-

هل يمكن أن ننتقل للمستقبل دون محاسبة الماضي؟ من فض اعتصام القيادة؟

من قتل أهل دارفور؟

لا سلام مستدام بلا عدالة انتقالية، وهذا هو الدرس المستفاد من تجربة جنوب أفريقيا التي وثقها ديزموند توتو. [6]

ثانيًا: لماذا فشلت النخبة المركزية؟

فشلت لأنها لم تتفق يومًا على آلية ديمقراطية لإدارة التنوع، وكل حزب يريد أن يحكم وحدة، وهذا ما حلله أستاذ حيدر إبراهيم علي، في نقده (أزمة النخبة والأيديولوجية). [7]

الخلاصة:

كيف نخرج؟ 7 نقاط عملية:

1_ وقف الحرب أولًا ثم الحوار ثانيًا: لا حوار تحت القصف، وهذا هو المبدأ الأساسي في القانون الدولي الإنساني واتفاقيات جنيف الرابعة لحماية المدنيين وقت الحرب، التي تحرم قصف المدنيين والمنشآت المدنية.

2- حوار جامع، حوارًا غير جامع، لا يعتبر حوارًا وطنيًا، تجارب الحوار الوطني في السودان منذ عام (2014) إلى (2017) أثبت أن الإقصاء هو سبب فشلها، كما وثقها المركز الأفريقي لدراسات السلام. [9]

3_ فترة انتقالية مدنية كاملة:

لا شراكة مع العسكر، وهو ما تنص عليه الوثيقة الدستورية السودانية لسنة (2019) في نسختها الأولى، بضرورة نقل السلطة للمدنيين. [10]

4_ مؤتمر دستوري قومي:

ليس لجنة من 20 شخصًا عينهم البرهان، المؤتمر الدستوري هو الآلية التي أوصت بها مخرجات مؤتمرات الحكم الفيدرالي منذ 1980، كحل وحيد لسؤال شكل الدولة. [11]

5_ جيش واحد وعدالة واحدة:

تفكيك كل الجيوش ودمجها بترتيبات أمنية، وهو النموذج الذي طبقته رواندا بعد الإبادة عبر برنامج DDR (نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج) بإشراف الأمم المتحدة. [12]

6_ مشروع مارشال اقتصادي:

السودان لا يحتاج معونات، بل يحتاج لإلغاء الديون، وإعادة الإعمار، وهو ما طالبت به مبادرة الهيبك (HIPC) لإعفاء ديون السودان، والتي تقدر بأكثر من 60 مليار دولار. [13]

7_ ضمانات حقيقية:

ليست ضمانات شفهية بتعليق البلاغات، الضمانات يجب أن تكون مكتوبة وموثقة من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، وفق الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة لحفظ السلام. [14]

السودان لا يحتاج لمزيد من اللجان، بل يحتاج لشجاعة الاعتراف، بأننا جميعًا أخطأنا، وأن المركز ظلم الهامش، وأن العسكر خانوا وظيفتهم.

بدون هذه الشجاعة، سنظل نحلم بالخروج من عنق الزجاجة، بينما نحن نغرق داخلها.

ملف سري يعزز الأدلة على استخدام الأسلحة الكيميائية في السودان

ملخص

كشفت صحيفة «نيويورك تايمز» عن ملف استخباراتي سري يعزز الاتهامات بأن الجيش السوداني طوّر واستخدم ذخائر كيميائية قائمة على الكلور خلال عام 2024. ويضم الملف صوراً ومخططات واتصالات منسوبة لضباط عسكريين، تشير إلى تصنيع نحو 300 ذخيرة واختبارها واستخدام بعضها ضد قوات الدعم السريع. كما يتضمن أدلة على الحصول على الكلور من مصر ومحطة مياه مدنية في أم درمان، بينما لا تزال الأدلة بحاجة إلى تحقيق دولي مستقل.

ملف استخباراتي سري يضم صوراً ووثائق ورسائل واتصالات، يشير إلى أن الجيش السوداني طوّر خلال 2024 برنامجاً لإنتاج ذخائر كيميائية تعتمد على الكلور، وأشرف ضباط عسكريون على تصنيعها واختبارها في الصحراء السودانية، قبل أن يتوقف البرنامج عقب العقوبات الأمريكية.

بحسب الملف، أنتج البرنامج العسكري السوداني قرابة 300 ذخيرة كيميائية بحلول أكتوبر 2024، واستخدم بعضها في هجمات ضد مواقع تسيطر عليها قوات الدعم السريع. كما تشير الوثائق إلى استيراد 20 أسطوانة كلور من مصر، والحصول على كميات أخرى من محطة المنارة لمعالجة المياه في أم درمان.

تقول «نيويورك تايمز» إن رسائل واتصالات منسوبة إلى ضباط كبار تشير إلى معرفة الفريق أول عبد الفتاح البرهان بالمشروع المزعوم، بينما نفى الجيش السوداني صحة الملف ووصفه بأنه «باطل». ويؤكد خبراء أن المواد تبدو متسقة مع برنامج أسلحة كيميائية، لكن إثبات استخدامها يتطلب تحقيقاً مستقلاً على الأرض.

الوثائق تعزز الاتهامات بأن الجيش السوداني طوّر قنابل سامة واستخدمها لتحقيق أفضلية في الحرب الأهلية المدمرة التي تشهدها البلاد.

نقلا عن نيويورك تايمز

اختبارات سرية للقنابل في الصحراء السودانية. عقارب مختنقة عُثر عليها نافقة على أرضية مصنع للأسلحة. واسطوانات كلور أُخذت من محطة لمعالجة المياه في العاصمة التي مزقتها الحرب.

لطالما نفى الجيش السوداني الاتهامات الأمريكية بأنه استخدم أسلحة كيميائية في الحرب الأهلية المدمرة التي تشهدها البلاد. وأدت تلك الاتهامات إلى فرض عقوبات أمريكية قاسية على السودان وعلى قائد الجيش، الفريق أول عبد الفتاح البرهان. لكن الولايات المتحدة لم تقدم علناً، حتى الآن، أدلة تثبت هذه الاتهامات.

والآن، يعزز ملف من الأدلة شاركته وكالة استخبارات من الشرق الأوسط مع صحيفة «نيويورك تايمز»، تلك الاتهامات، إذ يصف كيف ولماذا طوّر الجيش السوداني وأنتج أسلحة كيميائية على مدى ستة أشهر في عام 2024.

وتُظهر صور ومقاطع فيديو ووثائق واتصالات جرى اعتراضها، وحدة عسكرية سودانية سرية يُعتقد أنها أنتجت ذخائر تعتمد على الكلور لاستخدامها ضد قوات الدعم السريع، وهي القوة شبه العسكرية التي يخوض الجيش حرباً للسيطرة على البلاد.

ويحتوي الملف على مخططات للقنابل، وتفاصيل عن محاولة واضحة للتستر على المشروع بعد اكتشافه من جانب الولايات المتحدة، إضافة إلى ما يشير إلى أن بعض الكلور المستخدم في تصنيع القنابل جرى الحصول عليه من محطة مدنية لمعالجة المياه كانت تتلقى المادة الكيميائية من منظمات إغاثة دولية.

ويبدو أن الحكومة الأمريكية تعاملت مع الملف بجدية. فقد شاركت بعض المواد البصرية الواردة فيه مع أجهزة الاستخبارات الأمريكية، واستخدمها مسؤولون أمريكيون في يناير 2025 لتقييم ما إذا كان السودان يمتلك أسلحة كيميائية، وفقاً لمسؤولين أجنبيين اثنين ومسؤول أمريكي سابق تحدثوا شريطة عدم الكشف عن هوياتهم لمناقشة معلومات استخباراتية حساسة.

ورفض متحدث باسم الجيش السوداني نتائج الملف ووصفها بأنها «باطلة ولا تستند إلى أي أساس مادي». وأشار إلى أن السودان وقّع اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، مهدداً باتخاذ إجراءات قانونية ضد «نيويورك تايمز» أمام محكمة أمريكية إذا نشرت محتويات الملف.

ويبدو أن جزءاً كبيراً من الملف — الذي يضم نحو 150 وثيقة وصورة ومقطع فيديو ومذكرات صوتية، إضافة إلى عدة آلاف من الرسائل النصية — مأخوذ من هواتف محمولة لضباط سودانيين كبار. وقد تم تسليمه إلى الصحيفة بشرط عدم الكشف عن هوية مصدره.

وتشير رسائل صوتية ونصية مرتبطة بالفريق أول البرهان إلى أن قائد الجيش السوداني كان على علم مباشر بالجهود المزعومة لتطوير الأسلحة الكيميائية، وهو عامل رئيسي في قرار الولايات المتحدة فرض العقوبات عليه في يناير 2025، وفقاً لما أوردته «نيويورك تايمز».

ويُعد إثبات استخدام الأسلحة الكيميائية أمراً معقداً للغاية. وقال خبراء راجعوا صوراً من الملف لصالح «نيويورك تايمز» إنها تبدو كجهد معقول لتطوير أسلحة كيميائية، لكنهم حذروا من أنه لا يمكن تأكيد ذلك إلا من خلال تحقيق يجريه خبراء محايدون على الأرض في السودان.

وبينما أثارت الهجمات الكيميائية خلال الحرب الأهلية السورية غضباً عالمياً وأدت إلى ضربات عسكرية أمريكية في عامي 2017 و2018، فإن التطورات المتعلقة بالسودان لم تحظَ إلا بقدر محدود نسبياً من التدقيق الدولي.

وقالت إليزابيث فاختر، المتحدثة باسم منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، إن عدة دول طلبت من المنظمة «الحصول على إيضاحات من السودان بشأن مزاعم استخدام الأسلحة الكيميائية». وأضافت أن العملية «مستمرة».

ويأتي الضغط في الغالب من الولايات المتحدة، التي أعلنت في يونيو جولة ثانية من العقوبات المتعلقة بالأسلحة الكيميائية، في إطار جهود أوسع لإجبار الجيش السوداني على الموافقة على وقف إطلاق النار.

ورد الجيش السوداني على الإجراءات الأمريكية بالتحدي، قائلاً إنه لا يثق في الولايات المتحدة باعتبارها وسيطاً محايداً في الصراع.

وقال متحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية في بيان إن العقوبات ستظل قائمة إلى أن يدمر السودان «جميع الأسلحة الكيميائية ومنشآت إنتاجها تحت التحقق الدولي».

ومنذ اندلاع الحرب في السودان عام 2023، تسببت في المجاعة والمرض وأجبرت أكثر من 12 مليون شخص على الفرار من منازلهم. وبينما يتهم الطرفان بارتكاب جرائم حرب، فإن أسوأ

الفظائع نُسبت إلى عدو الجيش، قوات الدعم السريع، التي تقول الولايات المتحدة والأمم المتحدة إنها ارتكبت إبادة جماعية.

ووصلت سمعة القوات شبه العسكرية إلى أدنى مستوياتها العام الماضي في الفاشر، المدينة الواقعة في دارفور، حيث اتُّهم مقاتلوها بشكل موثوق بتجويع وقتل واغتصاب مدنيين فارين بصورة جماعية.

ومع ذلك، حظيت قوات الدعم السريع بدعم من داعمها الأجنبي الرئيسي، دولة الإمارات العربية المتحدة، التي زودتها، وفقاً لمسؤولين أمريكيين وأمميين، بمرتزقة وأسلحة وطائرات مسيّرة متطورة. وتنفي الإمارات دعم أي من طرفي الحرب.

وربما لجأ الجيش السوداني إلى الأسلحة الكيميائية لحل مشكلة واجهها في بداية الحرب. فبحلول منتصف عام 2024، كان الجيش قد فقد معظم مناطق الخرطوم، وكانت قواته تكافح لطرد مقاتلي الدعم السريع المتحصنين في عمق العاصمة الشاسعة.

وفي يوليو، ووفقاً للملف، اقترح العميد الركن طارق حسين، رئيس مشروع قنابل الكلور، حلاً: الكلور.

وفي رسالة إلى زملائه جرى اعتراضها لاحقاً، شرح العميد حسين كيف يمكن تحويل الغاز القاتل إلى سلاح لتحقيق أفضلية في معركة الخرطوم. ووزع رسوماً تخطيطية لنماذج أولية من ذخيرة جديدة قال إنها تجمع بين رأس حربي متفجر ونحو 33 رطلاً من غاز الكلور.

وقال في رسالته إن هذه الذخيرة الجديدة تتميز بقدرتها على قتل قوات العدو إما بتفجيرها وتناثر الشظايا، أو بخنقها بغاز الكلور. وأضاف أن الانفجار سيضمن عدم بقاء أي أثر كيميائي للهجوم.

وبدءاً من يوليو 2024، أشرف العميد حسين على مصنع لتجميع نماذج أولية من هذه الذخيرة، وفقاً لما تظهره الصور والرسائل الواردة في الملف.

وفي 22 يوليو، أقلعت طائرة شحن من طراز «أنطونوف» من مطار مروي، على بعد نحو 200 ميل شمال الخرطوم، لاختبار الذخيرة التي تعتمد على الكلور، وفقاً لما أفاد به حسين.

وكتب لاحقاً: «الاختبار نجح بنسبة 100 في المئة»، وأرفق مقطع فيديو لانفجار في الصحراء. وأضاف: «سقطت على الهدف وأطلقت الغاز».

ورد العميد الركن أمير إدريس، الذي تشير السجلات إلى أنه كان مشرفاً على عمليات الطائرات المسيّرة العسكرية: «سرية تامة».

لكن المشروع واجه أيضاً تحديات، بحسب الرسائل. فقد كان غاز الكلور يتسرب كثيراً من القنابل، وفي أحد الصباحات وجد العمال حشرات وعقارب نافقة متناثرة على أرضية إحدى القاعات، فيما يبدو أنها اختنقت خلال الليل، وفقاً لما كتبه العميد حسين.

وجاء جزء من الكلور من الأسواق العالمية. وعلى خلاف عوامل كيميائية أكثر شهرة مثل السارين أو غاز «في إكس»، فإن الكلور ليس مادة خاضعة للرقابة.

وفي أواخر أغسطس 2024، أفاد العميد حسين بوصول 20 أسطوانة كلور من مصر، وقال إنها تكفي لصناعة 1100 قنبلة.

وقال حسين أيضاً إنه حصل على غاز الكلور من محطة المنارة لمعالجة المياه في أم درمان، وهي واحدة من المحطات القليلة التي كانت لا تزال تعمل خلال الحرب.

وقال في رسالة صوتية إلى العميد إدريس في 26 أغسطس: «المنارة لديها بعض هذه الأسطوانات، وقد أخذناها من هناك».

ويُظهر مقطع فيديو تعريفي نشر عام 2016 عن محطة المنارة براميل كلور صفراء كبيرة تشبه تلك التي ظهرت داخل مصنع الذخائر.

وخلال الحرب، كانت كثير من إمدادات المحطة تأتي على شكل تبرعات من منظمات إغاثة دولية تستخدم الكلور لمكافحة تفشي وباء الكوليرا المتكرر.

وفي رسائل بالبريد الإلكتروني، قالت اللجنة الدولية للصليب الأحمر إنها تبرعت بـ30 أسطوانة من غاز الكلور للمحطة في عام 2023، بينما قالت منظمة «كير» إنها قدمت 35 أسطوانة بين عامي 2024 و2025.

وقال متحدث باسم منظمة اليونيسف إنها زودت ست محطات لمعالجة المياه في الخرطوم، من بينها محطة المنارة، بغاز الكلور بين عامي 2023 و2025.

ولم ترد هيئة مياه ولاية الخرطوم، التي تدير المحطة، على الأسئلة التي وجهتها إليها الصحيفة.

وبحلول أكتوبر 2024، أفاد العميد حسين بأنه صنع قرابة 300 ذخيرة كيميائية، معظمها مخزن في مطار مروي.

وكتب في سبتمبر 2024 إلى أحد زملائه، واصفاً مقاتلين من العدو تعرضوا لهجوم: «لقد شربوا الغاز».

وتحدد الوثائق موقع الهجوم في مصفاة الجيلي للنفط، وهي منشأة تقع شمال الخرطوم وكانت قوات الدعم السريع تسيطر عليها في ذلك الوقت.

وأكد خصومه وتقارير إخبارية ادعاءه باستخدام ذخائر كيميائية لضرب المنشأة. ففي 13 سبتمبر، أصدرت قوات الدعم السريع بياناً اتهمت فيه الجيش السوداني بإطلاق صواريخ «سامة» على المصفاة.

وأظهرت صور متداولة على وسائل التواصل الاجتماعي رجالاً يرتدون ملابس مدنية ويضعون أقنعة للأكسجين داخل المنشأة.

كما وثق تحقيق أجرته قناة «فرانس 24» الحكومية الفرنسية هجمات كيميائية على المنشأة النفطية. لكن التحقيق الفرنسي خلص إلى أن القنابل التي استخدمت كانت عبارة عن أسطوانات غاز كبيرة، وليست الذخائر الأصغر حجماً التي صنعها العميد حسين. ولم يتضح سبب هذا التباين الظاهر.

ولم تُسجل أي وفيات مؤكدة.

وكان من الصعب تأكيد هجمات أخرى وردت تقارير عنها. ففي 17 أكتوبر، أفاد العميد حسين بتنفيذ هجوم ثانٍ على مصنع للذخائر، وقال إنه تسبب في خسائر بشرية كبيرة، ما دفع السكان إلى الفرار نحو القرى المجاورة.

لكن ذلك الهجوم لم يرد في بيانات قوات الدعم السريع أو منشورات وسائل التواصل الاجتماعي في ذلك الوقت.

ويبدو أن برنامج الأسلحة الكيميائية المزعوم توقف بعد أن فرضت الولايات المتحدة عقوبات في مايو 2025.

وبعد أيام، أصدر الفريق أول البرهان تعليمات إلى العميد حسين بـ«إزالة جميع آثار» أنشطة البرنامج، وفقاً لاعتراضات الاتصالات.

وجاء في الرد: «تم تنفيذ العملية قبل شهر».

وخلال أحدث جولة من العقوبات، في يونيو، فرضت الولايات المتحدة عقوبات على العميد حسين بسبب استيراد متفجرات لصناعة القنابل، لكن بيان العقوبات لم يذكر الأسلحة الكيميائية.

وبحلول ذلك الوقت، كان الفريق أول البرهان قد شكل لجنة للتحقيق في الاتهامات الأمريكية.

وكان من بين مستشاري اللجنة العميد حسين، مهندس البرنامج، وفقاً لخطاب وارد في الملف.

وعندما قدمت اللجنة تقريرها المرحلي في يوليو، قالت إنها لم تجد أي أثر لأسلحة كيميائية.

ولا يزال التقرير النهائي قيد الانتظار.

ساهم أحد موظفي «نيويورك تايمز» في إعداد التقرير.

ديكلان والش هو كبير مراسلي «نيويورك تايمز» لشؤون أفريقيا، ويقيم في نيروبي، كينيا. وسبق له أن عمل مراسلاً في القاهرة، حيث غطى شؤون الشرق الأوسط، وفي إسلام آباد، باكستان.

رونين بيرغمان كاتب في مجلة «نيويورك تايمز»، ويقيم في تل أبيب.

فتحت مقابلته مع «أفق جديد» من الأسئلة المزيد

حـوار حــول الحــوار .. مناوي يضع الملح على الجرح

ملخص

تكشف المقابلة والجدل الذي أعقبها أن الخلاف حول لجنة تهيئة الحوار ليس رفضًا للحوار، بل صراعًا حول توقيته وتصميمه وملكيته وضماناته. يخشى مناوي أن يؤدي إطلاق المسار السياسي في ظل الانقسام العسكري إلى تثبيت أمر واقع يقود إلى انقسام البلاد، بينما يرى كمير أن اللجنة مهمتها تمهيدية. ويؤكد الدقير ضرورة شمول الحوار واستقلاله وارتباط التهيئة بحماية المدنيين والهدنة الإنسانية، مع دور خارجي مساند لا وصائي.

«الحوار السياسي لا ينبغي أن يتحول إلى آلية للتكيف مع نتائج الحرب، بل يجب أن يكون وسيلة لإنهائها، ومنع الانقسام العسكري من التحول إلى واقع سياسي دائم.»

لم يكن الإعلان عن لجنة «تهيئة الحوار السوداني» مجرد خطوة جديدة في سلسلة المبادرات السياسية التي ظهرت منذ اندلاع الحرب، بل سرعان ما تحول إلى اختبار سياسي واسع كشف عمق الخلافات حول شكل التسوية المقبلة، ومن يملك حق الإعداد لها، ومن ينبغي أن يجلس إلى طاولتها، وما إذا كان الحوار يمكن أن يبدأ قبل معالجة الواقع العسكري والإنساني الذي فرضته الحرب.

وبمجرد أن أطلق رئيس حركة تحرير السودان وعضو الكتلة الديمقراطية مني أركو مناوي تحذيره من أن الحوار المطروح في توقيته الحالي «يمهد لانقسام البلاد»، اتسعت دائرة النقاش بصورة لافتة. لم يكن الاعتراض، كما أوضح مناوي لاحقًا، رفضًا لمبدأ الحوار أو تشكيكًا في أعضاء اللجنة، وإنما اعتراضًا على الطريقة التي بدأت بها العملية، وعلى احتمال أن تنتقل اللجنة مستقبلًا من مهمة «تهيئة الأرضية» إلى التأثير في مسار الحوار نفسه.

وتحولت المقابلة التي أجرتها الصحافية شمائل النور لصالح «أفق جديد» مع مناوي من حوار حول الحوار إلى سجال سياسي أوسع، شارك فيه رئيس حزب المؤتمر السوداني عمر الدقير، وعضو لجنة تهيئة المناخ للحوار الواثق كمير، وآخرين، قبل أن يعود مناوي بتوضيحات جديدة أعادت رسم حدود اعتراضه.

الخلاف الأول

في ظاهر الأمر، يبدو أن الخلاف يدور حول سؤال بسيط: هل تستطيع شخصيات مستقلة أن تقود عملية الإعداد للحوار السياسي؟

لكن النقاش يكشف سؤالًا أعمق: هل يمكن أن تكون هناك مرحلة سياسية تسبق الحوار نفسه، تتولاها شخصيات لا تمثل أحزابًا أو حركات، أم أن مجرد تحديد شروط الحوار وأطرافه وأجندته يدخل بالضرورة في صميم العمل السياسي، وبالتالي يجب أن يكون تحت إشراف القوى السياسية؟

مناوي وضع المسألة منذ البداية في إطار واضح. فهو يرى أن الحوار السياسي، في جوهره، شأن للقوى السياسية والتنظيمات والمجتمع المدني، وليس مهمة شخصيات مستقلة. وفي المقابل، يقول الواثق كمير إن اللجنة لم تقدم نفسها باعتبارها بديلًا عن القوى السياسية، ولم تدّع تمثيلها أو إدارة الحوار نيابة عنها، وإنما حددت مهمتها في تهيئة المناخ وفتح قنوات التشاور والاستماع إلى الأطراف المختلفة بشأن شروط الحوار وضماناته ومعايير المشاركة فيه.

ومن هنا نشأ أول سوء فهم بين الطرفين: مناوي ينظر إلى المسار من زاوية احتمال تطور اللجنة إلى لاعب سياسي، بينما ينظر كمير إلى المهمة كما أعلنتها اللجنة، أي باعتبارها وظيفة تمهيدية لا تنافس الأحزاب والحركات على دورها.

لكن أهمية هذا الخلاف تتجاوز النوايا المعلنة؛ لأن التجربة السودانية نفسها تجعل مسألة «الشخصية المستقلة» شديدة الحساسية. فمناوي يقول إن تعبيرات مثل «الشخصية الوطنية» و«الشخصية المستقلة» و«الشخصية القومية» تكررت في الحياة السياسية السودانية إلى درجة فقدت معها بعض معانيها، ويمكن أن تثير الشكوك إذا استُخدمت دون تشاور سياسي واسع.

وبذلك لا يصبح السؤال: هل أعضاء اللجنة مستقلون أم لا؟ بل: مستقلون عن ماذا، ومن فوضهم، وما حدود مهمتهم، ومن يراقب انتقالهم من التهيئة إلى إدارة العملية السياسية؟

مخاوف التوقيت

الجانب الأكثر حساسية في موقف مناوي يتعلق بالتوقيت.

فالحرب لم تنتهِ، والسيطرة العسكرية على الأرض ما تزال موزعة بين أطراف الصراع، بينما تعاني الدولة من انقسام جغرافي وسياسي متزايد. وفي هذا السياق، يرى مناوي أن إطلاق حوار سياسي من دون معالجة هذه الحقائق يمكن أن ينتج، ولو بصورة غير مقصودة،

«الخلاف الحقيقي ليس حول الحوار أو اللا حوار، وإنما حول من يختار المشاركين، ومن يضع الأجندة، ومن يحدد الأولويات، ومن يضمن تنفيذ مخرجات العملية السياسية.»

«اعتراض مناوي ليس رفضًا للجنة أو الحوار، وإنما إنذار مبكر حتى لا تنتقل اللجنة من تهيئة الأرضية إلى التأثير في مسار الحوار وتحديد مستقبله السياسي.»

واقعًا سياسيًا موازيًا للواقع العسكري.

فالمشكلة، وفق قراءته، ليست أن اللجنة تدعو إلى تقسيم السودان أو تعترف بسلطة سياسية للدعم السريع، وإنما أن أي مسار سياسي ينشأ في ظل انقسام جغرافي وعسكري قد يكون قابلًا للاستغلال من جانب الأطراف المسلحة لتثبيت واقع جديد على الأرض.

ولهذا استخدم مناوي تعبير «الانقسام بوضع اليد»، في إشارة إلى مخاوفه من أن يتحول الانقسام العسكري المؤقت إلى انقسام سياسي أكثر رسوخًا. وفي رده على كمير، شدد على أن تحذيره لا يعني اتهام اللجنة بأنها تسعى إلى تقسيم البلاد، وإنما التنبيه إلى إمكانية أن تستغل أطراف الحرب مسار الحوار لإنتاج «أمر واقع» سياسي وجغرافي جديد.

وهنا تبدو المسألة أكبر من اللجنة نفسها.

فالسؤال الحقيقي هو: هل يمكن إطلاق عملية سياسية وطنية بينما لا تزال الخريطة العسكرية مفتوحة؟

الإجابة التي يقدمها تيار من القوى السياسية تبدو أقرب إلى التحفظ، ليس رفضًا للحوار، وإنما خشية أن يصبح الحوار آلية للتكيف مع نتائج الحرب بدلًا من أن يكون أداة لإنهائها.

الدقير: الخلاف في التصميم

جاء تعقيب عمر الدقير ليمنح موقف مناوي بعدًا سياسيًا أوسع. فهو لم يرفض الحوار من حيث المبدأ، بل قال إن الخطر يكمن في حوار غير شامل، وغير مستقل عن سيطرة أي طرف، وغير مفتوح على أفق إيقاف الحرب.

وبحسب هذا التصور، فإن الحوار لا ينبغي أن يبدأ بقائمة جاهزة للمشاركين وأجندة محددة ثم يُطلب من القوى السياسية الالتحاق به؛ وإنما يجب أن تسبقه مشاورات حول شروطه وملكيته وضماناته ومنهجه.

وهنا تبرز نقطة مهمة: الرفض الذي ظهر في ردود الفعل ليس رفضًا للحوار بقدر ما هو صراع على تصميم الحوار.

من يختار المشاركين؟

من يضع الأجندة؟

من يحدد الأولويات؟

هل يبدأ الحوار بوقف الحرب والهدنة الإنسانية؟

هل تكون العدالة والمحاسبة جزءًا من التهيئة أم من أجندة الحوار؟

ما الدور الذي تلعبه الأطراف الإقليمية والدولية؟

ومن يضمن أن تتحول مخرجات الحوار إلى إجراءات عملية؟

هذه الأسئلة هي التي يبدو أنها تختبئ خلف الجدل حول اللجنة.

التهيئة أم إدارة الحوار؟

في المقابل، يدافع الواثق كمير عن الفكرة من زاوية مختلفة. فبحسب تفسيره، لا توجد منافسة

«السودان يحتاج إلى الخارج لضمان التسوية وتسهيلها، لكنه يخشى أن يتحول الدور الإقليمي والدولي إلى وصاية جديدة على العملية السياسية السودانية ومسارها ومخرجاتها.»

«التهيئة السياسية لا يمكن فصلها عن الكارثة الإنسانية؛ فالهدنة وحماية المدنيين وفتح الممرات أمام المساعدات ينبغي أن تكون مدخلاً لبناء الثقة قبل القضايا السياسية الكبرى.»

بين اللجنة والقوى السياسية، لأن اللجنة لا تدعي أنها صاحبة الحوار ولا أنها ستختار مستقبل البلاد أو تمثل الأطراف السياسية.

ويذهب أبعد من ذلك حين يرى أن الشروط التي طرحها مناوي نفسه للحوار – تهيئة المناخ، وبناء الثقة، والضمانات، والانفتاح الإقليمي والدولي – هي في جوهرها المهام التي يفترض أن تعمل اللجنة على تحقيقها.

هذه الحجة تطرح سؤالًا عمليًا مهمًا: إذا كانت القوى السياسية هي التي ستدير الحوار في النهاية، فمن الذي يقوم بالاتصالات الأولية بينها؟ ومن يستمع إلى تحفظاتها؟ ومن يجمع تصوراتها حول شروط المشاركة؟ ومن يمهد الطريق لتوافق أولي حول شكل العملية؟

فحتى اللجنة التي تبدأ بوظيفة فنية أو تمهيدية يمكن أن تتحول، بمرور الوقت، إلى مركز تأثير سياسي إذا أصبحت هي التي تحدد من يشارك، وما الذي يناقش، ومتى يبدأ الحوار، وأين ينعقد، ومن هم الوسطاء، وما هي القضايا التي توضع على الطاولة.

وهذا تحديدًا هو الخوف الذي عبّر عنه مناوي عندما قال إن اعتراضه يمثل «إنذارًا» مبكرًا حتى لا تتحول اللجنة من جهة لتهيئة الأرضية إلى جهة تفرض نفسها على مسار الحوار.

أزمة الثقة

لعل أكثر ما كشفته ردود الفعل على الحوار هو أن المشكلة السودانية الحالية ليست نقص المبادرات السياسية بقدر ما هي أزمة ثقة عميقة بين القوى المختلفة.

فكل مبادرة جديدة تُقرأ فورًا من زاوية: من يقف خلفها؟ ومن المستفيد منها؟ ومن يملك القدرة على التأثير فيها؟ وهل ستكون مدخلًا لتسوية حقيقية أم لإعادة إنتاج توازنات الحرب في المجال السياسي؟

ولهذا فإن إعلان لجنة من شخصيات مستقلة، حتى لو كان أعضاؤها يتمتعون بسجل مهني وشخصي محترم، لا يكفي وحده لإقناع القوى السياسية بسلامة المسار.

المسألة تحتاج إلى شرعية سياسية للعملية، وهذه الشرعية لا يمكن أن تنتجها اللجنة وحدها.

وفي المقابل، فإن القوى السياسية نفسها لا تستطيع أن تطلب حوارًا شاملًا ثم ترفض كل جهد تمهيدي لا تسيطر عليه مباشرة.

وهنا تكمن المعضلة: اللجنة تحتاج إلى القوى السياسية كي تمنح العملية شرعيتها، والقوى السياسية تحتاج إلى جهة تمهيدية تساعدها على الوصول إلى صيغة للحوار، لكنها في الوقت نفسه تخشى أن تتحول تلك الجهة إلى صاحب قرار.

الحرب أكبر من الجنرالين

ثمة نقطة أخرى تكاد تجمع عليها الأطراف المتحاورة: الأزمة السودانية أكبر من الحرب العسكرية الحالية.

لجنة تهيئة الحوار تتحول إلى اختبار مبكر لمدى قدرة السودانيين على بناء توافق سياسي حقيقي.

«القوى السياسية تحتاج إلى جهة تمهيدية تساعدها على الوصول إلى الحوار، لكنها تخشى في الوقت نفسه أن تتحول هذه الجهة إلى صاحب قرار.»

مناوي نفسه شدد على أن الأزمة ليست مجرد «حرب بين جنرالين»، فيما أشار كمير إلى أن الحرب عمقت قضايا تتعلق بشكل الدولة، والجيش، والسلطة، والعدالة، والعلاقة بين المدنيين والعسكريين، والمركز والهامش، وشكل الانتقال السياسي.

وهذا يعني أن وقف إطلاق النار، على أهميته، لن يكون وحده كافيًا لإنهاء الأزمة.

الحوار المرتقب، إذا نجح، سيكون مطالبًا بالإجابة عن أسئلة الدولة السودانية نفسها: من يحكم؟ وما طبيعة العلاقة بين الجيش والسياسة؟ وكيف تتم معالجة تعدد الجيوش؟ وما مصير المؤسسات التي انهارت خلال الحرب؟ وكيف تتم محاسبة المتورطين في الانتهاكات؟ وكيف تعاد صياغة العلاقة بين المركز والأقاليم؟ وما الضمانات التي تمنع عودة الحرب؟

ولهذا يصبح اختيار شكل الحوار جزءًا من الحل نفسه، وليس مجرد ترتيبات إجرائية.

الخارج حاضر

رغم اختلاف الأطراف حول حجم الدور الخارجي، فإن هناك اتفاقًا لافتًا على أن السودان لا يستطيع إدارة أزمته بمعزل عن محيطه.

مناوي دعا صراحة إلى عمل سياسي ودبلوماسي واسع مع دول الجوار، خصوصًا إثيوبيا وتشاد، مع تأكيده على أهمية الحوار الدبلوماسي حتى في ظل تأثير سياسات الدول المجاورة بالحرب. كما يرى أن وجود بعد إقليمي ودولي في الحوار يمكن أن يكون مهمًا للمراقبة والتسهيل وضمان تنفيذ ما يتم الاتفاق عليه.

لكن الدقير يضع قيدًا واضحًا: الدور الخارجي ينبغي أن يكون للتيسير لا للوصاية، وألا يتحول إلى أداة لهندسة الحوار أو اختيار أطرافه أو التأثير في مخرجاته.

وهذا يعكس واحدة من أكثر المعضلات تعقيدًا في أي تسوية سودانية: السودان يحتاج إلى الخارج، لكنه يخشى الخارج في الوقت نفسه.

الدول المجاورة متورطة بدرجات مختلفة في الحرب، والقوى الدولية لديها مصالحها الخاصة، ولذلك فإن استدعاء الخارج إلى طاولة الحوار يمكن أن يوفر ضمانات مهمة، لكنه يمكن أيضًا أن يفتح الباب أمام صراع آخر حول النفوذ داخل العملية السياسية.

الهدنة قبل السياسة؟

في خلفية النقاش كله يبرز سؤال أكثر إلحاحًا: هل يمكن بناء حوار سياسي جاد من دون معالجة الكارثة الإنسانية؟

الدقير يرى أن الأولوية في تهيئة المناخ ينبغي أن تكون هدنة إنسانية تضمن حماية المدنيين وتفتح الطريق أمام وصول المساعدات، معتبرًا أن إنقاذ الأرواح ينبغي أن يتقدم على القضايا السياسية والإجرائية الأخرى.

وهذا الطرح يعيد ترتيب الأولويات.

فبدلًا من أن تكون التهيئة مجرد اجتماعات ومشاورات وترتيبات سياسية، يمكن أن تصبح عملية متكاملة تبدأ من وقف إطلاق النار أو الهدنة الإنسانية، وفتح الممرات، وحماية المدنيين، وإعادة الحد الأدنى من الثقة، ثم الانتقال إلى حوار سياسي أوسع.

لكن ذلك بدوره يصطدم بطبيعة الحرب نفسها؛ إذ إن الأطراف العسكرية قد تنظر إلى الهدنة باعتبارها جزءًا من المعركة السياسية، لا مجرد إجراء إنساني.

الرد الثاني لمناوي

رد مناوي على كمير خفف، في جانب منه، من حدة الانطباع الأول الذي تركته مقابلته.

فهو أكد بصورة صريحة أنه لا يرفض اللجنة ولا الحوار، وأن اعتراضه لا يتعلق بالأشخاص الذين اختيروا، بل بطريقة تعريف اللجنة لنفسها وبضرورة ألا تتجاوز حدود مهمتها.

كما رحب بإعلان الحوار، لكنه طالب بأن تكون المرحلة الحالية مرحلة تمهيد لا دخولًا مباشرًا في القضايا الكبرى.

والأهم أنه دعا اللجنة إلى فتح حوار مباشر وواسع مع القوى السياسية والمدنية المختلفة، معتبرًا أن التشاور كان ينبغي أن يسبق إعلان اللجنة، وأن ذلك كان يمكن أن يمنع كثيرًا من

مناوي يحذر من أن الحوار في ظل الانقسام العسكري قد يثبت أمرًا واقعًا يقود إلى تقسيم البلاد.

الجدل يكشف أزمة ثقة عميقة تجعل كل مبادرة سياسية موضع شك وتساؤل حول أهدافها الحقيقية.

سوء الفهم والشكوك التي أعقبت الإعلان.

بهذا المعنى، لم يعد الخلاف بين مناوي وكمير خلافًا على «الحوار أو اللا حوار»، بل أصبح أقرب إلى خلاف حول الترتيب الصحيح للخطوات.

مناوي يريد تهيئة سياسية أوسع قبل أن تتحرك اللجنة.

وكمير يرى أن اللجنة موجودة أصلًا لتقوم بجزء من هذه التهيئة.

وبين الموقفين تقع المشكلة السودانية الأوسع: كيف يمكن بناء الثقة في بلد فقدت الحرب فيه الثقة بين مكوناته ومؤسساته وقواه السياسية؟

ما بعد ردود الفعل

ربما تكون القيمة السياسية الأكبر لهذا الجدل أنه كشف مبكرًا ما يمكن أن يصبح العقدة الرئيسية أمام أي حوار سوداني مقبل.

فإذا لم تتفق القوى السياسية منذ البداية على ملكية العملية، فإن كل خطوة لاحقة ستظل عرضة للتشكيك.

وإذا لم تكن هناك معايير واضحة للمشاركة، فسيتحول الحوار إلى معركة حول من يدخل ومن يُستبعد.

وإذا لم يكن هناك اتفاق على علاقة الحوار بالحرب، فسيظل السؤال قائمًا: هل الهدف إنهاء الحرب أم إدارة آثارها؟

وإذا لم يكن الدور الإقليمي والدولي محددًا بدقة، فسيتجدد الجدل حول الوصاية والتدخل.

وإذا لم ترتبط التهيئة بوقف المعاناة الإنسانية، فقد تبدو العملية السياسية منفصلة عن ملايين السودانيين الذين يعيشون نتائج

الحوار السوداني يحتاج إلى ملكية وطنية واضحة، ودور خارجي مساند لا يتحول إلى وصاية سياسية.

حماية المدنيين والهدنة الإنسانية وفتح الممرات ينبغي أن تسبق الدخول في القضايا السياسية الكبرى.

الحرب يوميًا.

لهذا، فإن لجنة تهيئة الحوار تواجه الآن اختبارًا أكبر من مجرد الدفاع عن فكرة وجودها. الاختبار الحقيقي هو قدرتها على تحويل الانتقادات التي وُجهت إليها إلى آلية عمل أكثر انفتاحًا وشفافية، تبدأ بالتشاور مع القوى السياسية والمدنية والمجتمعية، وتوضح للرأي العام حدود مهمتها، ومعايير عملها، ومصادر شرعيتها، وكيف ستضمن ألا تتحول التهيئة إلى إدارة للحوار.

وفي المقابل، تواجه القوى السياسية اختبارًا لا يقل صعوبة: هل تستطيع الانتقال من رفض المبادرات التي لا تشارك في صياغتها إلى المشاركة في إعادة تصميمها؟

الخلاف المفيد

رغم الضجيج الذي أثاره الحوار، قد يكون الجدل نفسه مفيدًا إذا بقي في حدود الاختلاف السياسي ولم يتحول إلى خصومة.

فمناوي يقول في خاتمة رده إن الاختلاف في الرأي ينبغي أن يكون وسيلة لتصحيح المسار وتقليل المخاطر، لا سببًا للخصومة. وهذه ربما تكون النقطة الأكثر أهمية في كامل السجال.

السودان لا يحتاج إلى حوار جديد فقط؛ يحتاج إلى طريقة جديدة لإدارة الاختلاف حول الحوار.

فالخطر الحقيقي ليس أن تختلف القوى السياسية حول اللجنة أو شروط الحوار، وإنما أن تبدأ كل جهة في بناء مسارها السياسي الخاص، بحيث تتحول تعددية المبادرات إلى تعددية مراكز للشرعية، ثم تتحول التعددية السياسية إلى انعكاس للانقسام العسكري والجغرافي.

وفي هذه النقطة تحديدًا تلتقي مخاوف الأطراف، رغم اختلاف منطلقاتها.

مناوي يخشى أن يتحول المسار السياسي إلى تثبيت للأمر الواقع العسكري.

الدقير يخشى أن يصبح الحوار تكيفًا مع الانقسام بدلًا من أن يكون طريقًا لإنهائه.

كمير يخشى أن تُحاكم اللجنة على أدوار لم تدعها لنفسها، بينما يرى أن مهمتها هي بالأساس صناعة الظروف التي تسمح للقوى السياسية بإدارة حوارها.

وبين هذه الرؤى الثلاثة تتشكل معركة أعمق على مستقبل العملية السياسية السودانية.

السؤال المؤجل

في النهاية، قد لا يكون السؤال الأكثر أهمية هو: هل لجنة تهيئة الحوار شرعية أم غير شرعية؟

السؤال الأهم هو: هل يستطيع السودانيون الاتفاق أولًا على قواعد اللعبة التي ستقودهم إلى الحوار؟

فإذا اتفقوا على أن الحوار ملك للسودانيين، وأن القوى السياسية والمدنية والمجتمعية هي صاحبة القرار في مخرجاته، وأن مهمة أي لجنة تمهيدية يجب أن تبقى محددة وشفافة، وأن التهيئة تبدأ بحماية المدنيين وفتح الطريق أمام المساعدات وبناء الثقة، وأن الدور الإقليمي والدولي يجب أن يكون مسانِدًا لا وصائيًا، فقد يتحول الجدل الحالي من أزمة جديدة إلى فرصة لإعادة بناء المسار السياسي.

أما إذا استمرت كل جهة في قراءة المبادرة باعتبارها محاولة من جهة أخرى للسيطرة على المستقبل السياسي، فإن الحوار نفسه قد يصبح ساحة جديدة من ساحات الحرب، ولكن هذه المرة بلا رصاص.

وهنا تكمن المفارقة: الحوار الذي أُعلن باعتباره طريقًا للخروج من الانقسام أصبح، منذ لحظاته الأولى، مرآة لذلك الانقسام.

والاختبار الحقيقي الآن ليس في قدرة اللجنة على الدفاع عن نفسها، ولا في قدرة القوى السياسية على رفضها، وإنما في قدرة الجميع على الاتفاق على أن الحوار ليس غنيمة سياسية، ولا منصة لإعادة توزيع النفوذ، بل محاولة أخيرة لمنع الحرب من أن تتحول من واقع عسكري مؤقت إلى شكل دائم للدولة السودانية.

الخطر أن يتحول الحوار من وسيلة لإنهاء الحرب إلى انعكاس سياسي للانقسام العسكري والجغرافي.

السودان على حافة «شبه الدولتين»

تحولت الحرب نزاعًا على شكل الدولة

حاتم أيوب أبوالحسن

ملخص

يناقش المقال اقتراب السودان من حالة «شبه الدولتين» نتيجة تداخل الانقسام السياسي مع السيطرة العسكرية وتعدد مراكز القرار والمؤسسات والاقتصادات المرتبطة بالحرب. ويحذر من أن هدنة طويلة أو تسوية مؤقتة قد تثبت خطوط النفوذ وتحوّلها تدريجيًا إلى كيانات سياسية شبه مستقلة. ويرى أن الحوار السوداني-السوداني يمثل فرصة لمنع هذا المسار، بشرط أن يتجاوز تقاسم السلطة إلى إعادة تأسيس الدولة ومعالجة علاقة المركز بالأقاليم وبناء شرعية موحدة قادرة على استعادة الثقة.

الانقسام لا يحتاج إلى إعلان رسمي؛ يبدأ بتعدد مراكز القرار والمؤسسات، ثم يتحول تدريجيًا إلى واقع سياسي واجتماعي واقتصادي يصعب تفكيكه وإعادة توحيده.

الخطر الأكبر ليس انتصار طرف أو آخر، بل تسوية مؤقتة تثبت خطوط السيطرة، وتحول مناطق النفوذ تدريجيًا إلى كيانات سياسية شبه مستقلة داخل السودان.

نجاح الحوار لا يقاس بعدد المؤتمرات أو المشاركين، وإنما بقدرته على منع إنتاج مسارين سياسيين متوازيين، وإعادة تأسيس دولة واحدة بمرجعية وشرعية ومؤسسات موحدة.

هذا لا يعني أن تقسيم السودان أصبح حتميًا أو أن إعلان دولتين بات وشيكًا، لكنه يعني أن بعض مقدماته بدأت تتشكل: مناطق نفوذ مستقرة نسبيًا، مراكز قرار متباعدة، مؤسسات متنافسة، تحالفات سياسية مختلفة، اقتصاديات حرب، وخطابات تتحدث عن مستقبل السودان من مواقع متباينة.

في هذا التوقيت يأتي إعلان تشكيل اللجنة التمهيدية للحوار السوداني-السوداني، في ظل تعدد المبادرات الإقليمية والدولية لإيقاف الحرب. ومن حيث المبدأ، تمثل الخطوة فرصة لإعادة القضية إلى السودانيين أنفسهم، لكن قيمتها الحقيقية لن تتحدد بتشكيل اللجنة، وإنما بقدرتها على الإجابة عن السؤال الأصعب: هل تستطيع إعادة توحيد المجال السياسي السوداني، أم ستصبح جزءًا من واقع الانقسام؟

فالحوار في بلد منقسم كليًا ليس كالحوار في دولة مستقرة. هنا تصبح هوية المشاركين، ومكان الحوار، والجهة التي تديره، وموقف القوى الموجودة خارجه، كلها مرتبطة بسؤال الشرعية والتمثيل.

والحرب كشفت أن الأزمة السودانية أعمق من الخلاف بين قيادات عسكرية أو قوى سياسية. إنها أزمة دولة وثقة وتمثيل، وأزمة في العلاقة بين المركز والأقاليم، وفي تعريف الدولة ومؤسساتها. ولذلك فإن إيقاف إطلاق النار، مهما كان ضروريًا، لن يكون كافيًا إذا لم يصاحبه اتفاق على شكل الدولة التي ستخرج من الحرب.

المشكلة الأخطر أن القوى السودانية لم تعد تتحرك كلها داخل مساحة سياسية واحدة. بعض القوى اصطف مع هذا الطرف أو ذاك، وبعضها اختار المقاطعة، وبعضها يحاول بناء مسار مستقل، بينما تتحرك قوى أخرى وفق حسابات مناطقية أو جهوية. والكتلة الديمقراطية مثال على أحد هذه الاصطفافات، لكنها ليست وحدها في المشهد، ولا يمكن اختزال الأزمة فيها.

الخطر الحقيقي يكمن في تراكم هذه الاصطفافات. فعندما يتزامن الانقسام السياسي مع السيطرة العسكرية على الأرض، يبدأ كل طرف في بناء تصور خاص لمستقبل الدولة. ومع الزمن لا يعود الأمر مجرد اختلاف سياسي، بل يصبح لكل مساحة نفوذ جمهورها ونخبها وشبكات مصالحها وعلاقاتها الخارجية، وربما مؤسساتها الموازية.

وهنا يبدأ مفهوم «شبه الدولتين».

فالانقسام لا يحتاج إلى إعلان رسمي. قد يبدأ بأن تقول كل جهة إنها تمثل الدولة، ثم تنشئ مؤسساتها وتدير مواردها وتبني علاقاتها وتنتج خطابها الخاص. ومع مرور الوقت تصبح التسوية أصعب، لأن الأطراف لن تتفاوض فقط على السلطة، بل على واقع أصبح جزءًا من مصالحها وبنيتها السياسية.

ولهذا فإن السيناريو الأخطر في المستقبل القريب قد لا يكون انتصارًا حاسمًا، بل تسوية مؤقتة أو هدنة طويلة تثبت خطوط السيطرة الحالية. عندها قد تتراجع الحرب دون أن تنتهي الأزمة، ويبدأ السودان في العيش داخل حالة من «اللا حرب واللا سلام»، تتحول فيها مناطق النفوذ تدريجيًا إلى كيانات سياسية شبه مستقلة.

وهذا أخطر من مجرد استمرار القتال على المدى البعيد.

لذلك فإن نجاح الحوار لا يقاس بعدد المؤتمرات أو القوى المشاركة، وإنما بقدرته على منع إنتاج مسارين سياسيين متوازيين. فإذا أصبح هناك حوار في جهة وحوار مضاد في جهة أخرى، وشرعية هنا وشرعية هناك، ومؤسسات هنا ومؤسسات هناك، فإن الحوار نفسه قد يتحول من أداة للوحدة إلى أداة لتثبيت الانقسام.

لكن المسؤولية لا تقع على اللجنة وحدها. القوى السياسية والمدنية والعسكرية كلها أمام امتحان تاريخي. لا يمكن لطرف أن يطالب بالحوار وهو يريد احتكار تعريف الوطنية، ولا يمكن لطرف آخر أن يرفض كل مسار لا يوافق شروطه ثم يحتفظ لنفسه بحق تحديد مستقبل البلاد.

السودان يحتاج إلى حوار لا يبحث فقط عن تقاسم السلطة بعد الحرب، وإنما عن إعادة تأسيس الدولة نفسها: كيف تُدار العلاقة بين المركز والأقاليم؟ ما موقع المؤسسات القائمة؟ كيف تُبنى دولة مدنية مستقرة؟ وكيف تُعالج المظالم التي جعلت الحرب ممكنة؟

أما المبادرات الإقليمية والدولية، فدورها ينبغي أن يكون مساعدة السودانيين على الوصول إلى هذه التسوية، لا صناعة بديل عنهم. يستطيع الخارج الضغط لوقف الحرب وتقديم الضمانات ووقف تدفق السلاح، لكنه لا يستطيع أن يصنع وحدة وطنية نيابة عن السودانيين.

ولهذا فإن السؤال الذي سيحدد مستقبل السودان ليس فقط: من ينتصر؟ بل: ماذا سيحدث إذا لم ينتصر أحد؟

إذا انتهت الحرب دون تسوية حقيقية، فقد لا يعود السودان إلى وضع ما قبل أبريل 2023، وقد لا ينقسم رسميًا أيضًا. وقد يدخل مرحلة أخطر: دولة واحدة على الخرائط، لكن بواقع سياسي وعسكري متعدد المراكز.

وهذا هو معنى «شبه الدولتين»: ليست دولتين معلنتين، وإنما دولتان تتشكلان ببطء داخل الدولة الواحدة.

ومن هنا تصبح اللجنة التمهيدية للحوار فرصة واختبارًا في الوقت نفسه. فإذا نجحت في جمع المختلفين حول مشروع دولة واحدة، يمكن أن تتحول الحرب إلى نقطة بداية لإعادة تأسيس السودان. أما إذا استمرت القوى في إدارة خلافاتها بمنطق الاصطفاف والمقاطعة والشرعيات المتنافسة، فقد تصبح مهمة إعادة توحيد السودان أصعب بكثير من مهمة إيقاف الحرب نفسها.

فالانقسام الحقيقي لا يبدأ عندما تُرسم الحدود على الأرض؛ يبدأ عندما يعتاد السودانيون وجود أكثر من مركز للقرار، وأكثر من رواية للدولة، وأكثر من مشروع لمستقبلها.

والسودان اليوم يقف عند هذه العتبة: إما أن يسبق الحوارُ الانقسام، أو ينجح الانقسام في ابتلاع الحوار.

هل يدفع السودان ثمن حلم والد البرهان؟

إبراهيم هباني

ملخص

يتناول المقال مسار عبد الفتاح البرهان منذ سقوط البشير، متوقفًا عند حلم والده القديم بأن يصبح ابنه رئيسًا للسودان، ومقارنًا ذلك بحلم السودانيين بدولة مدنية. ويرصد المقال فرص الانتقال الديمقراطي التي أُهدرت، من فض الاعتصام وانتهاء الشراكة مع المدنيين إلى اندلاع الحرب، وصولًا إلى حملات تفويض البرهان رئيسًا، متسائلًا عن جدوى منحه مزيدًا من السلطة، وعن الثمن الذي دفعه السودان مقابل استمرار الحكم العسكري وتكريس طموح السلطة.

«كان بإمكان البرهان أن يكون العسكري الذي يسلم السلطة للمدنيين ويعيد الجيش إلى موقعه بعيدًا عن السياسة، لكنه اختار مسارًا انتهى بالحرب واتساع أزمات السودان وضياع فرص الانتقال الديمقراطي».

«البرهان لا يعاني نقصًا في السلطة؛ فمنذ 2019 ظل في قمتها، ترأس المجلس العسكري ومجلس السيادة، وقاد الجيش، وأنهى الشراكة مع المدنيين، ثم قاد الحرب».

«قد يتحقق حلم والد البرهان أخيرًا ويصبح ابنه رئيسًا، لكن السؤال الذي سيبقى للتاريخ هو الثمن الذي دفعه السودان، وما الذي سيتبقى منه ليحكمه».

في أيام المفاوضات بين المجلس العسكري وقوى الحرية والتغيير، عقب سقوط عمر البشير، حكى عبد الفتاح البرهان، في لقاء تلفزيوني مع مجموعة من الصحافيين السودانيين، عن نبوءة قديمة لوالده: أن ابنه سيحكم السودان ويصبح رئيسًا.

كان ذلك في بداية الطريق، وكان السودانيون، ويا للمفارقة، يحلمون بشيء آخر تمامًا: دولة مدنية.

بعد نحو سبع سنوات، تنشط اليوم حملات تطالب بـ«تفويض» البرهان رئيسًا. وهنا لم تعد حكاية الأب مجرد حلم عائلي قديم، بل أصبحت سؤالًا سياسيًا مشروعًا:

هل يدفع السودان ثمن حلم والد البرهان؟

منذ سقوط البشير، وجد البرهان نفسه في قلب السلطة، وعلى رأس مجلس عسكري ورث بلدًا خرج شبابه مطالبين بالحرية والسلام والعدالة وإنهاء حكم العسكر.

ثم جاءت مجزرة فض اعتصام القيادة العامة في يونيو 2019؛ في المكان ذاته الذي احتمى فيه الشباب بالجيش وهتفوا «جيش واحد شعب واحد». سال الدم أمام أسوار المؤسسة التي ظنوا أنها ستحميهم، وبقيت الحقيقة والعدالة معلقتين حتى اليوم.

شُكلت لجنة للتحقيق برئاسة المحامي نبيل أديب، ومضت السنوات من دون أن تصل القضية إلى خاتمتها.

ثم دخل السودان مرحلة انتقالية لم تبلغ غايتها. انتهت الشراكة مع المدنيين في أكتوبر 2021، وتعثر طريق العودة عبر العملية السياسية، قبل أن تندلع الحرب في أبريل 2023 وتدخل البلاد في مأساة أكبر من كل ما سبق.

هذه المحطات ليست مجرد سرد لتاريخ السنوات الماضية؛ إنها، في جوهرها، سجل للفرص التي كانت متاحة لتغيير المسار.

كان بإمكان البرهان أن يكون العسكري الذي يسلم السلطة للمدنيين ويعيد الجيش إلى موقعه بعيدًا عن السياسة. وبعد انهيار الشراكة، كانت أمامه فرصة لإعادة الانتقال إلى مساره. وحين اندلعت الحرب، بقي السلام فرصة أخيرة لإنقاذ البلاد.

لكن الفرص كانت تضيق، بينما كانت أزمات السودان تتسع.

واليوم يعود اسم نبيل أديب عضوًا في لجنة «الحوار السوداني-السوداني» التي شكلها البرهان. والمفارقة ليست في الرجل، وإنما في المشهد: من لجنة للتحقيق في دماء لم تجد العدالة، إلى لجنة تبحث عن مخرج سياسي لبلد أنهكته الحرب.

وبالتوازي مع ذلك، تُجمع التوقيعات والأصوات من أجل «تفويض» البرهان رئيسًا. وهنا يفرض السؤال نفسه:

تفويضٌ لفعل ماذا؟

فالبرهان لا يعاني نقصًا في السلطة. منذ 2019 ظل في قمتها؛ ترأس المجلس العسكري ثم مجلس السيادة، وقاد الجيش، وأنهى الشراكة مع المدنيين، ثم قاد الجيش خلال الحرب.

فأي سلطة بقيت ليمنحها له «التفويض»؟

القضية، إذن، ليست مقدار السلطة التي امتلكها البرهان، بل ما آل إليه السودان خلال سنوات كانت فيها تلك السلطة بين يديه.

وهنا نعود إلى حلم الأب.

قد يصبح عبد الفتاح البرهان رئيسًا، بالاسم هذه المرة، وقد تتحقق النبوءة القديمة بعد كل هذه السنوات.

لكن التاريخ لا يسجل أحلام الآباء، بل واقع حال الأبناء.

واليوم، بينما يجمع البعض التوقيعات لتحقيق ذلك الحلم، يبحث ملايين السودانيين عن أحلام أبسط بكثير: بيت يعودون إليه، ومدرسة لأطفالهم، ومستشفى لمرضاهم، وعمل يعيد إليهم كرامتهم، ودولة لا يخافون منها ولا عليها.

قد يتحقق حلم والد البرهان أخيرًا.

لكن السؤال الذي سيبقى للتاريخ ليس إن كان الابن قد أصبح رئيسًا، بل الثمن الذي دفعه السودان في سبيله!

وحين يتحقق حلم الأب، ماذا سيتبقى من السودان ليحكمه الابن؟

نكبات متتالية ..
كيف يدبر السودانيون يومهم؟

ملخص

رصد التقرير واقع السودانيين بعد سنوات من الحرب، في ظل تدهور الأوضاع الاقتصادية والخدمية والمعيشية. وتكشف شهادات مواطنين عن صعوبة تدبير الاحتياجات اليومية، مع ارتفاع تكاليف الغذاء والعلاج والمواصلات، وانقطاع الكهرباء والمياه، وتراجع فرص العمل. كما يتناول التقرير تأثير النزوح وفقدان الممتلكات والبطالة والضغوط النفسية، فيما تلجأ الأسر إلى تقليص الإنفاق، والعمل بأشكال مختلفة، والتكيف مع واقع يتسم بعدم الاستقرار.

تواجه الأسر السودانية صعوبات متزايدة في توفير الغذاء والعلاج والمواصلات، مع ارتفاع الأسعار وتراجع الدخول، ما يدفع بعضها إلى تقليص الوجبات والاعتماد على بدائل أقل تكلفة.

أدى انقطاع الكهرباء وتذبذب الخدمات المصرفية والمياه إلى زيادة أعباء الحياة اليومية، وامتدت آثار ذلك إلى العلاج والتعليم والعمل، خصوصًا في المناطق المتضررة من الحرب.

يعاني الشباب وأصحاب الأعمال من فقدان مصادر الدخل بسبب الحرب والنزوح وتدمير الممتلكات، بينما تواجه الأسر ضغوطًا نفسية واجتماعية متزايدة، مع محدودية الخيارات المتاحة لتحسين أوضاعها.

منذ اندلاع الحرب في أبريل 2023، يعيش السودانيون واقعًا مأزومًا ونكبات متتالية كل يوم.

مغيرة حربية

منذ اندلاع الحرب في أبريل 2023، يعيش السودانيون واقعًا مأزومًا ونكبات متتالية، فمن فقدان الممتلكات والأرواح وموجات النزوح واللجوء بسبب الحرب، إلى تفشي الغلاء والمرض وانقطاع خدمات الكهرباء والمياه وتذبذب التطبيقات المصرفية وانهيار سوق العمل والبطالة وارتفاع معدلات الفقر، يتكبد السودانيون حياة يومية شديدة الصعوبة والبؤس ويواجهون تحديات نفسية واجتماعية بالغة الحدة، بعد أربع سنوات من الحرب.

مهارة البقاء

يخبر فضل عثمان، المعلم بمدرسة حكومية، أنه لا يعرف حقًا كيف يدبر حياته اليومية، فمع توالي الضغوط والخروج من أزمة لأزمة جديدة أشد صعوبة، يفقد القدرة على التفكير ويستسلم للواقع الذي يشعر أنه أعتى من خبرته في الحياة. ويضيف في حديث بنبرة آسية لـ«أفق جديد»: «فقط نحاول أن نبقى، لا أكثر ولا أقل». ويقول إن مرتبه مقارنة مع الواقع المعيش لا يكفي لتسيير يومين تواليًا: «لا يمر يوم دون نكبة جديدة، الأولاد يتعرضون للمرض والعلاج باهظ الثمن، والمواصلات غالية ونفوّت وجبة لنأكل وجبة غيرها، تطبخها زوجتي بالحطب، لأن الكهرباء في الغالب مقطوعة ولا قدرة لنا لشراء غاز الطبخ».

ويقول العم حسن، وهو رجل ثمانيني بالمعاش، إنه يشعر بالظلم الشديد، يصرف فقط 35 جنيهًا عن الشهر مقابل 40 عامًا قضاها في خدمة الدولة بالنقل الميكانيكي: «أعاني أمراضًا مزمنة وأتطلب علاجًا يوميًا، معاشي لا يكفي الذهاب للصيدلية حتى». ويضيف شاكيًا: «قطعوا الكهرباء عن البيت لأكثر من شهر. قالوا مخالفة وطلبوا 270 ألفًا. قلت للمدير، ما عندي. قال سنقصدها لك 3 مرات».

بلا أمل

تخرج عيسى آدم من الجامعة قبيل اندلاع الحرب بأشهر قليلة، ووجد أنه مثل الجميع يرزح في وطأة البطالة والنزوح، وحين عاد للبيت في الصالحة بأم درمان وجد خرابة كبيرة. هدم المطر أجزاء واسعة من البيت الذي نُهب أثاثه وأبوابه وسقفه. يعاني والده من آلام النظر ويتطلب تدخلًا جراحيًا. يقول في حديث لـ«أفق جديد»: «تبدد حلمي وأعيش بلا أمل. كنت أمتلك معملًا صغيرًا لطحن البهارات وتوزيعها، تضعضع بالكامل بعد أن صرفت رأسمالي على الأكل والشراب وعلاج والدي إبان انقطاع الكهرباء لأشهر. نسكن بالإيجار، فالبيت يحتاج لأموال طائلة في الصيانة والتأهيل». ويضيف: «السكك موصودة والضغط النفسي شديد القسوة والخيارات قليلة، إما أن تحمل السلاح وتلتحق بإحدى المليشيات أو تفقد كل شيء».

بدورها تقول علوية الطاهر، وهي ربة منزل تقطن منطقة كرري، إن الواقع أصبح لا يطاق مع تفشي الغلاء الفادح وتذبذب الخدمات وانقطاعها لأيام وأسابيع: «لا يتلقى الأولاد تعليمًا جيدًا في المدارس، نقطع من جلدنا ليستمروا في التعليم ولكن بلا جدوى». وتضيف في حديث لـ«أفق جديد»: «نعيش حياة متقلبة، لا استقرار. لا يجد زوجي عملًا منتظمًا وأساعده ببيع الكسرة والمخبوزات ولا أجد أنني رابحة، فالأسعار تتغير يوميًا. استأجرنا نصف البيت لنعيش ومع ذلك لا نزال نعيش أوضاعًا يومية صعبة.

فقط نحاول أن نبقى، لا أكثر ولا أقل، وسط واقع معيشي شديد القسوة.

نفوّت وجبة لنأكل وجبة غيرها، بينما ترتفع تكاليف الغذاء والعلاج والمواصلات باستمرار.

السكك موصودة والضغط النفسي شديد القسوة، والخيارات أمام الشباب أصبحت محدودة للغاية.

سيـرة الميجـور برمبـل على لسـان الأم درمانيين

ملخص

يتناول التقرير سيرة الميجور البريطاني برمبل، أحد المفتشين الذين تولوا إدارة أم درمان خلال فترة الحكم الثنائي، مستندًا إلى شهادات عدد من أبناء المدينة ومذكرات تاريخية. ويركز على أسلوب إدارته للمدينة، وتنظيم الأسواق، وتطبيق القوانين المتعلقة بالصحة والنظافة، إلى جانب تعامله مع شكاوى المواطنين. كما يشير إلى إسهامات زوجته في العمل الاجتماعي، ودور برمبل في دعم بعض المشروعات التعليمية والثقافية في أم درمان

بحسب شهادات القاضي أحمد إبراهيم النويري والعم جورج مشرقي، اتسمت إدارة الميجور برمبل لأم درمان بالصرامة في تطبيق القوانين والاهتمام بتنظيم المدينة. وتشير الروايات إلى أنه كان يتفقد الأحياء والأسواق بنفسه في ساعات الصباح، ويلتقي بالمأمور ورجال الشرطة وشيوخ المناطق، كما كان يستمع إلى شكاوى المواطنين ويتعامل معها وفق القوانين واللوائح المعمول بها.

شير التقرير إلى أن برمبل اهتم بتنظيم الأسواق وتقسيمها وفق الأنشطة والتخصصات، إلى جانب تطبيق اشتراطات تتعلق بالصحة والنظافة العامة. ويروي جورج مشرقي أن برمبل كان يتدخل في بعض المخالفات المتعلقة بالباعة المتجولين، ومن بينها بيع الليمون والنعناع في مواقع غير مخصصة، قبل أن يمنح بعض الباعة أماكن داخل سوق النساء، في إطار تنظيم النشاط التجاري داخل المدينة.

تناول الروايات جوانب أخرى من فترة برمبل، من بينها إسهامه في بعض المشروعات التعليمية والثقافية في أم درمان. وتذكر مذكرات الشيخ بابكر بدري أن برمبل ساعد في تأسيس مدرسة الأحفاد الأولية، كما منح قطعة أرض لإنشاء مدرسة الأحفاد الوسطى. كذلك صادق على إنشاء سينما في المدينة، بينما تشير الروايات إلى أن زوجته شاركت في أنشطة اجتماعية وخيرية، من بينها المساهمة في تحويل بيت الخليفة إلى متحف.

جورج مشرقي:
كانت تلك الفترة من أجمل فترات حياتي وعند مرور برمبل كان أول ما يمر بسوق النساء

أمير أحمد السيد

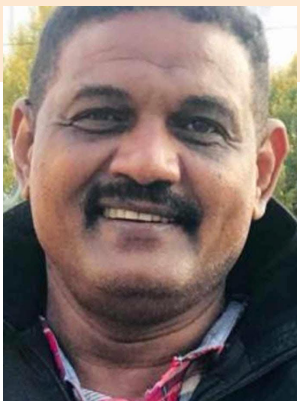

يعتبر البريطاني الميجور برمبل من أشهر المفتشين البريطانيين الذين مروا على مدينة أم درمان طوال فترة الاستعمار (الحكم الثنائي في السودان)، ذلك بحسب الحوارات الصحفية التي أجريتها مع العم جورج مشرقي والقاضي أحمد إبراهيم النويري، فكلاهما أثنى على فترة برمبل الذي تميزت شخصيته بالاتزان والاستقامة وعفة اليد، ورغم أن برمبل قد حكم أم درمان بقبضة حديدية، إلا أن فترة حكمه اتسمت بالعدل، وكانت فترة زاخرة بالتنمية المدنية والإدارية في مدينة أم درمان.

ذكر لي القاضي النويري، الذي كان قاضيًا إبان فترة حكم برمبل، أنه كان يدير شؤون أهل أم درمان بنفسه ويسعى لنهضة مدينة أم درمان وتطورها، فعمل على نظافة المدينة ووضع القوانين، فكان في فجر كل صباح جديد يقوم بنفسه بطواف على مدينة أم درمان، ويلتقي عند مدخل كل حي المأمور ورجال الشرطة وشيوخ المنطقة التي يتفقدها.

كما قال لي جورج مشرقي إن برمبل قبضه لأكثر من مرة وهو يفترش الليمون، فكان يفتح عليه بلاغًا ينتهي بالمحكمة عند القاضي النويري، وكذا كان يفعل مع يوسف الفكي الذي كان يفترش النعناع أمام المستشفى، وعندما لم يلتزما بالقانون قام بمنحه محلًا بسوق النساء.

ويواصل العم جورج: لقد كانت تلك الفترة من أجمل فترات حياتي قضيتها بين بعض النسوة يبعن المرس والكول والويكة والطواقي وغيرها من المنتجات، وعند مرور برمبل كان أول ما يمر بسوق النساء، فكن يطلقن الزغاريد، وهي كانت عبارة عن رسائل للجزارين ليرتدوا المرايل البيضاء ويغطوا اللحوم بالدبلان الأبيض الناصع البياض، وقد كانت تلك ضمن القوانين التي أصدرها الميجور برمبل فيما يختص بصحة البيئة.

وقال القاضي أحمد النويري إن الميجور برمبل قد قام بتنظيم الأسواق وتقسيمها حسب التخصصات، وهو التقسيم الموجود حتى يومنا هذا.

ووضع برمبل القوانين، وكان يتابعها بنفسه ويعاقب كل من يخالف تلك الأنظمة والقوانين الصحية المقررة.

أيضًا كان يتوقف للمواطنين ويستمع لشكواهم، ويسعى جاهدًا لمعالجة كل شكوى على حدة، وكان يرفض تمامًا كل شكوى تتعارض مع القانون، ويواصل النويري حديثه قائلًا: كان الرجل صارمًا وعادلًا.

أيضًا لعبت زوجته دورًا كبيرًا في العمل التطوعي الخيري والإنساني الاجتماعي في أمور كثيرة تصب في مصلحة أهل أم درمان عامة، وهي من أسهمت في تحول بيت الخليفة عبدالله التعايشي إلى متحف عام 1928.

أيضًا في عهد برمبل صادق للسيد قديس عبد السيد بإنشاء سينما، وقد أطلق عليها سينما برمبل عرفانًا منه للمفتش برمبل لمنحه ذلك التصديق

وقد حوت مذكرات الشيخ بابكر بدري أن المفتش برمبل قد ساعد كثيرًا في تأسيس مدرسة الأحفاد الأولية بأم درمان، ومنحه أيضًا قطعة أرض واقعة على شارع الموردة شرق دار حزب الأمة الحالي، فبنى عليها مدرسة الأحفاد الوسطى.

هذه هي بعض من سيرة برمبل على لسان أهل أم درمان، فهل تحظى أم درمان ببرمبل سوداني؟

القاضي النويري: برمبل كان يدير شؤون أهل أم درمان بنفسه ويسعى لنهضة المدينة وتطورها

زوجته لعبت دورًا كبيرًا في العمل التطوعي الخيري وهي من أسهمت في تحول بيت الخليفة عبدالله التعايشي إلى متحف عام 1928

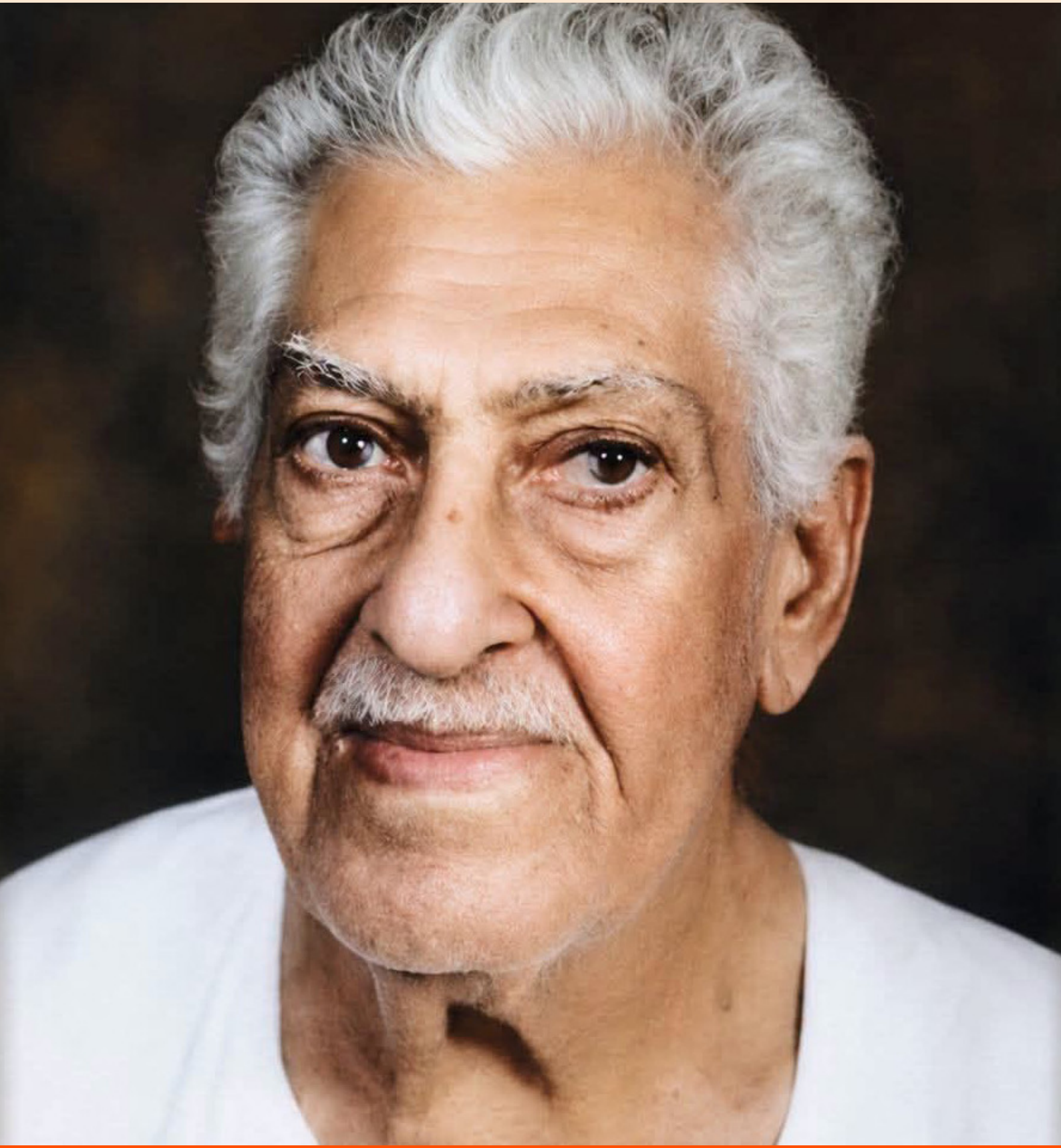

في عهده صادق للسيد قديس عبد السيد بإنشاء سينما، وقد أطلق عليها سينما برمبل عرفانًا منه للمفتش برمبل لمنحه ذلك التصديق

مؤانسة مع صاحب المختارات

«كأنهم يريدون وطنًا لا يسع إلا لنوعٍ واحد من الناس»

الهادي الشواف

ملخص

قرأ المقال مقولة الطيب صالح عن الوطن الذي لا يسع إلا نوعًا واحدًا من الناس، في ضوء أزمات السودان الراهنة، معتبرًا أنها تعكس عقلية الإقصاء وفرض النموذج الأحادي. ويستعرض أحلام شعراء سودانيين بوطن قائم على المواطنة والتنوع والائتلاف، مقابل واقع الحرب والانقسام والاستقطاب. ويخلص إلى أن إنقاذ السودان يتطلب استعادة فكرة الوطن المشترك، وبناء دولة تتسع لجميع أبنائها بعيدًا عن القبيلة والإقصاء والعنف.

«كأنهم يريدون وطنًا لا يسع إلا لنوع واحد من الناس»؛ مقولة للطيب صالح تبدو اليوم وكأنها تصف واقع السودان، حيث أصبح الاختلاف والتنوع وقبول الآخر موضع صراع وإقصاء.

حلم الشعراء السودانيين كان وطنًا يقوم على المواطنة والائتلاف، لا العصبية القبلية، لكن عقودًا من الصراع السياسي أجهضت ذلك الحلم، وأنتجت مزيدًا من الانقسام والحروب.

السودان لا يمكن أن يكون وطنًا لجماعة واحدة؛ فاستمرار الإقصاء والاستقطاب يهدد بتفكيك البلاد، بينما يبقى الأمل في بناء وطن مشترك يتسع لجميع أبنائه.

ثمة عبارات لا تنتمي إلى زمن قائلها، إنما تتجاوز لحظتها لتصبح مرآةً لأزمنة أخرى، ومن أكثر عبارات الطيب صالح قدرةً على ذلك قوله: «كأنهم يريدون وطنًا لا يسع إلا لنوع واحد من الناس». عبارة تبدو للوهلة الأولى وصفًا لحالة سياسية عابرة، لكنها حين تُقرأ في ضوء ما يجري في السودان اليوم تبدو كأنها كُتبت بالأمس أو ربما كأن صاحبها يرى بعين البصيرة ما ستؤول إليه البلاد بعد عقود.

في المختارات، الجزء الثالث.. للمدن تفرد وحديث.. الشرق، يستدعي الطيب صالح ذاكرة الشعراء ليقارن بين السودان الذي حلموا به والسودان الذي عبث به العابثون ولمدة تزيد عن الثلاثة عقود.. يقول: «رحم الله المجذوب. غنّى لسودان أبعد ما يكون عن السودان الذي يضيّعه أصحابنا هؤلاء. كأنهم يريدون وطنًا لا يسع إلا لنوع واحد من الناس، ولم يقرروا بعد أي نوع من الناس يريدون، لذلك فهم لا يزالون يغيّرون ويبدّلون، ويقومون ويعقدون، ويربطون ويحلّون».

ولعل أكثر ما يدهش في هذه الكلمات أنها تتجاوز الأشخاص والأزمنة إلى وصف عقلية سياسية كاملة.. عقلية لا ترى الوطن فضاءً مشتركًا، وإنما مشروعًا قابلًا لإعادة التشكيل وفق أهواء السلطة ومصالحها وتصوراتها الضيقة عن الدولة والمجتمع، ومن هنا يصبح الاختلاف خطرًا والتنوع عبئًا والمواطنة المشروطة معيارًا للانتماء.

لقد عاش السودان خلال العقود الماضية تجربة طويلة من محاولة فرض نموذج أحادي على مجتمع يجب أن يُحتفى بتنوعه، ورغم أن التجربة أثبتت فشلها السياسي والاجتماعي والأخلاقي، إلا أن بعض أصحاب المشروع القديم لا يزالون يتعاملون مع التاريخ كما لو أنه صفحة يمكن تمزيقها وإعادة كتابتها بالطريقة نفسها، ولذلك تبدو الأحداث متشابهة والأزمات متكررة والنتائج متقاربة وكأن البلاد تدور في حلقة مفرغة تعيد إنتاج البشاعة ذاتها بأسماء وأدوات مختلفة، وصاحب المختارات في ذات السفر أورد نصًا لشاعرنا محمد سعيد العباسي يجسد ذات الحقيقة حين قال:

تحية الله يا أيام ذي سلم
أيام لم نخش بأس القاهر العادي
أيام كنا وكان الشمل مجتمعًا
وحيُّنا حيُّ طلابٍ وقصّادِ
فإن جرى ذكر أرباب السماحة
أو نادى الكرام فإنا بهجة النادي
واليوم أبدت لنا الدنيا عجائبها
بما نقاسيه من حربٍ وأحقادِ
وما رمى الدهر وادينا بداهية
مثل الأليمين تفريقٍ وإبعادِ

كأن العباسي يعيش بيننا الآن.. وكأن القصيدة لم تُكتب قبل عقود وإنما كُتبت في هذه اللحظة السودانية المثقلة بالحرب والنزوح والجراح والفقد والانقسام، هنا تكمن مأساة التاريخ حين لا نتعلم منه فالأحداث لا تعيد نفسها بصورة آلية وإنما يعيد البشر إنتاج الشروط التي تقود إليها.

والأخطر أن الحرب الراهنة لا تُقرأ فقط بوصفها صراعًا على السلطة لكنها تُقرأ بوصفها محاولة جديدة لإعادة رسم السودان وفق تصورات ضيقة عن الدولة والمجتمع والانتماء، وفي هذا السياق تصبح فكرة «السودان الذي يسع نوعًا واحدًا من الناس» أكثر خطورة من مجرد مقولة دُوّنت في كتاب لأنها تعني في جوهرها إقصاء كل من لا يتطابق مع الصورة المتخيلة للوطن في أذهان هؤلاء.

وقد وصف الطيب صالح هذه العقلية بمرارة حين قال: «ما أشد ما عبثوا بالوطن، كأن طفلًا يبني قلاعًا من الرمل على شاطئ البحر، ما يلبث أن يهدمها ثم يعيد بناءها من جديد. أصبح الناس قلوبهم شتى، وكان الهم واحدًا، فأصبح همًا وثانيًا وثالثًا».

اليوم تضاعف العبث صاروا يهدمون ولا يبنون ويدمرون ولا يعمرون ويزرعون الشقاق ولا يوحدون ويشعلون الحروب ولا يطفئونها، وما كان همًا واحدًا أصبح همومًا لا تكاد تحصى.. حرب وتدمير ونزوح وفقر وانهيار مؤسسات وتفكك اجتماعي واستقطاب قبلي وجهوي وتآكل متواصل لفكرة الوطن نفسها، وكأن السودانيين قد كُتب عليهم أن يحملوا صخرة سيزيف إلى الأبد كلما ظنوا أنهم اقتربوا من بناء الدولة أعادتهم النخب المتصارعة إلى نقطة البداية.

لكن السودان الذي حلم به الشعراء لم يكن كذلك.. يورد الطيب صالح في ذات السياق نشيد شاعرنا يوسف مصطفى التني الذي يلخص حلم جيل الاستقلال في وطن لا تفسده العصبيات:

نداني بالائتلاف آمالنا البعيدة
لا نعرف الخلاف في الجنس والعقيدة
فالدين للإله والمجد لله

وفي قصيدته «في الفؤاد ترعاه العناية»

يقول التني:

نحن للقومية النبيلة

ما بندور عصبية القبيلة

تربي فينا ضغائن وبيلة

تزيد مصائب الوطن العزيز

ذلك هو السودان الذي لم يكتمل بناؤه بعد.. وطن المواطنة لا السلالة وطن القومية لا القبيلة وطن التنوع لا الإقصاء وطن تتوزع فيه السلطة والثروة والفرص بعدالة، وتحل فيه المظالم السياسية والتنموية بالحوار والمؤسسات لا بالبندقية، ولكن هؤلاء زادوا مصائب وطن التني والطيب صالح الذي حلم به.

إن أخطر ما فعله هؤلاء أنهم حولوا القبيلة من مكون اجتماعي وثقافي إلى أداة للتعبئة السياسية والتكسب والاستقطاب، وحين يصبح الانتماء القبلي رافعة للسلطة يصبح الوطن نفسه ضحية لهذا الاستخدام السياسي، لأن كل قبيلة تبدأ في النظر إلى الأخرى باعتبارها منافسًا على الدولة لا شريكًا في الوطن.

وهنا تكمن المفارقة الكبرى.. الذين يظنون أن إقصاء الآخرين سيترك لهم وطنًا «خالصًا» يحكمونه كما يشتهون لا يدركون أنهم بذلك يسنون سنة الانقسام، فالتجزئة لا تتوقف عند جزء واحد ولا عند إقليم واحد ولا عند جماعة واحدة، وما يبدأ بإقصاء الآخر قد ينتهي بتفكيك الجميع وتحويل السودان إلى أجزاء متناهية الصغر يبحث كل جزء منها عن وطنه الخاص.

ومع ذلك لا يزال الأمل قائمًا فالأجيال الجديدة ولا سيما جيل ثورة ديسمبر تحمل وعيًا مختلفًا وعيًا يرى أن السودان ليس غنيمة يتوارثها هؤلاء ولا ملكًا لجماعة دون أخرى وإنما وطن مشترك لا يكتمل إلا بجميع أبنائه أي وطن يسع الجميع.

لقد حلم العباسي والمجذوب والتني وغيرهم من شعراء بلادي بسودان يسع الجميع.. وربما تكون مهمتنا اليوم ليست اختراع حلم جديد بل إنقاذ ذلك الحلم القديم من الذين أضاعوه فالسؤال الحقيقي ليس.. أي سودان نريد أن نحكم؟ بل: أي سودان نريد أن يعيش فيه أبناؤنا؟ والإجابة تبدأ من الاعتراف بأن السودان لا يمكن أن يكون وطنًا لنوع واحد من الناس والسودان إذا أراد أن يبقى لا بد أن يكون وطنًا للجميع.

أسئلة التوافق المؤجلة

يوسف الغوث

ملخص

يطرح المقال الحرب السودانية بوصفها نتيجة طبيعية لتراكم أسئلة وطنية مؤجلة منذ حرب الجنوب عام 1955، تتعلق بهوية الدولة، وعلاقة المركز بالهامش، وشكل الحكم والمواطنة. ويرى أن النخب السياسية أخفقت في بناء توافق تاريخي، بينما أسهم تسييس الدين والتدخلات الإقليمية في تعميق الصراع وتحويل السودان إلى ساحة لحروب بالوكالة. ويخلص إلى أن الخروج من دائرة الحرب يتطلب عقدًا اجتماعيًا جديدًا وتوافقًا وطنيًا يعالج جذور الأزمة بصدق وشجاعة.

«حرب 2023 ليست صراعًا عابرًا، بل امتداد طبيعي لعقود من الفشل في بناء إجماع وطني حول الدولة والمجتمع، وتراكم الأسئلة التي ظلت معلقة دون إجابات».

«التوافق الوطني ليس غنيمة تُقسم بين النخب، بل مشروع يُبنى، والدولة السودانية تحتاج إلى عقد اجتماعي جديد يحمي التنوع ويحدد علاقة الدين بالدولة».

«الأسئلة التي لا تُجاب بصدق، تُجاب بالرصاص؛ ولذلك فإن إنهاء الحرب يتطلب مواجهة القضايا المؤسسة للدولة، بدل تأجيلها عبر ترتيبات سياسية مؤقتة وهشة».

يقدم هذا المقال قراءة تحليلية لمسار الصراع المسلح في السودان، انطلاقًا من فرضية مركزية مفادها أن استمرارية النزاع المسلح منذ اندلاع حرب الجنوب عام 1955 وحتى نشوب حرب الخرطوم عام 2023، هي نتاج طبيعي لعدم التعاطي من قضايا التوافق الوطني بشفافية...

إن ما حدث لم يكن نتاجًا لظروف طارئة أو انزلاقات مفاجئة، بل هي حصيلة متراكمة لغياب توافق وطني حقيقي، وعلى الصعيد الآخر هنالك أسئلة بنيوية ظلت معلقة لعقود، دون أن تجد إجابات شافية في أي من المحطات السياسية التي مرت بها البلاد.

فحرب 1955 كانت أولى تجليات الفشل الجماعي للنخب السياسية في صياغة عقد اجتماعي يحدد هوية الدولة، وعلاقة المركز بالهامش، وشكل الحكم، وطبيعة المواطنة، حيث انشغلت تلك النخب بتدبير الصراعات على الكراسي وتأجيل الأسئلة الكبرى تحت غطاء توافقات إجرائية هشّة، ففي كل محطات البلاد الانتقالية، منذ استقلال 1956 إلى ثورة أكتوبر 1964، ومن انقلاب مايو 1969 إلى انتفاضة أبريل 1985، ومن ثورة ديسمبر 2019 إلى انقلاب 2021، كان النمط ذاته يتكرر، إذ تُختزل قضية الوطن في معارك آنية، وتُهمل الأسئلة الجوهرية، ومن ثم تُؤجل التسويات التاريخية، فيُعاد إنتاج الخلافات بأشكال جديدة.

أظن أن هذه الإشكالية وجدت تغذية مستمرة من عاملين متشابكين، أولهما الخطاب الديني المسيس الذي تحول من رؤية إصلاحية إلى أداة نفوذ وهيمنة، وساهم في تعميق الاستقطاب بدلًا من تضييقه، وثانيهما المحيط الإقليمي الذي استثمر الخلافات السودانية ووظفها لخدمة أجنداته الجيوسياسية، فكانت النتيجة أن تحول السودان إلى ساحة لصراعات بالوكالة، وأصبحت حروبه الداخلية أداة لتصفية حسابات خارجية، وفي هذا السياق، تحمل حرب 2023 التي اندلعت بين الجيش وقوات الدعم السريع كل إرث الأسئلة المؤجلة، فهي ليست مجرد صراع عادي أو عابر، بل هي امتداد طبيعي لعقود من الفشل في بناء إجماع وطني حول الدولة والمجتمع، وهي أيضًا انعكاس لتداخل داخلي وخارجي جعل الحرب هي اللغة الوحيدة المتاحة لحسم الخلافات.

لا يمكن للسودان أن يخرج من دائرته المفرغة عبر حلول آنية أو ترتيبات مؤقتة، فالأمر يتطلب مواجهة جريئة للأسئلة المؤسسة، ومن ثم الإقرار بأن التوافق الوطني ليس غنيمة تقسم، بل مشروع يُبنى، وأن بناء الدولة في السودان يظل رهنًا بقدرة النخب السياسية على تجاوز خطاباتها الضيقة، وصياغة عقد اجتماعي جديد، يحمي التنوع الثقافي والديني والجهوي، ويحدد بوضوح علاقة الدين بالدولة، ومن ثم يرسم حدودًا صارمة للتدخلات الإقليمية، وإلا فستبقى الحرب هي الخيار الدائم، وستظل الأسئلة تتراكم فوق الأسئلة، وستبقى الدولة في غيابها، بينما يظل السودانيون يدفعون الثمن من دمائهم ومستقبلهم.

إن الدرس الأهم في هذه الرحلة الممتدة، أن الأسئلة التي لا تُجاب بصدق، تُجاب بالرصاص...

الرقابة في المسرح السوداني

السر السيد

ملخص

يناقش المقال تاريخ الرقابة على المسرح السوداني، موضحًا انتقالها من تدخلات فنية إلى آليات مؤسسية وسياسية مارستها السلطات المتعاقبة. ويرصد أشكال المنع والإيقاف والتدخل الأمني، وتداخل المعايير الفنية والسياسية والشخصية، وتأثير ذلك في حرية الإبداع. وينتقد الكاتب استمرار الرقابة القبلية والبعدية، ويدعو إلى الاكتفاء بالرقابة الإدارية وحماية الملكية الفكرية، معتبراً أن المسرحيين السودانيين لم يوظفوا تجارب المنع ضمن خطاب أوسع حول حرية التعبير والحقوق والمجال العام والدفاع عن الإبداع المسرحي.

الرقابة على المسرح السوداني لم تكن فنية فقط، بل تداخلت فيها الاعتبارات السياسية والأمنية والشخصية، فأصبحت وسيلة لضبط المجال العام والحد من قدرة المسرح على النقد والتساؤل والاحتجاج.

مارست الأنظمة السياسية الوطنية، منذ العام 1967، أشكالًا متعددة من الرقابة على المسرح، شملت المنع والإيقاف والتدخل في النصوص والعروض، مع اختلاف دوافعها وحدتها من نظام إلى آخر.

يرى الكاتب أن الرقابة القبلية والبعدية لم تعد ضرورية في عالم اتسع فيه الوعي بحقوق الإنسان وحرية التعبير، وأن دور الدولة ينبغي أن يقتصر على الرقابة الإدارية وحماية الملكية الفكرية.

لا جدال حول أن المسرح فن مرتبط، ومنذ نشأته، بأسئلة المجتمع، مما يعني أنه على تماس مع السلطة بتحلياتها كافة، بحسبانها هي من تتحكم في المجال العام. لذلك لم يكن غريبًا على المسرح وفي كل حقبه، أن يكون عرضة لأنماط من الرقابة السياسية والمجتمعية، تبدأ من النص وتصل في بعض الأحيان إلى العرض، بمنعه أو إيقافه أو المطالبة بتعديل بعض مشاهده أو حذفها. وكما للمسرح تاريخ، كان للرقابة تاريخ؛ فهي الآن ليست كما كانت في السابق. فمع الدولة الحديثة أصبحت أكثر مؤسسية، فظهرت لجان النصوص ولجان المشاهدة وتقاليد دور العرض المسرحي، حكومية كانت أو مستقلة، التي يتحدد عبرها ما يسمح بعرضه وما لا يسمح بعرضه.

الرقابة في المسرح السوداني؟

الرقابة التي أعنيها في هذا المقال هي الرقابة المؤسسية التي تنهض على معايير بعينها؛ فنية كانت أو سياسية أو أخلاقية، وتصدر أحكامًا واجبة التنفيذ. وهي بهذا المعنى غير الرقابة المجتمعية التي تقوم على وجهات نظر تتأسس، في الغالب، على افتراض أن هذا العرض أو ذاك مفارق لما يسميه البعض «الذوق العام»، أو ضد ما يعتبره البعض «ثوابت المجتمع»، كالآراء التي يكتبها صحفيون أو تلك التي تأتي من فئات مجتمعية مؤثرة كأئمة المساجد.

وهي رقابة، وإن كانت مؤثرة، لكنها غير نافذة في بعض الأحوال ونافذة في حالات أخرى. فمع حملات بعض أئمة المساجد ضد الأستاذ ميسرة السراج لأنه أتى بعنصر نسائي في حقل التمثيل، أو ضد الفاضل سعيد وخالد أبوالروس لقيامهما بتمثيل دور المرأة، مما يعتبر تشبهًا بالنساء في فهم أولئك الأئمة، إلا أنهم لم ينجحوا في تخويف أولئك الرواد وإيقافهم، على عكس الأزهر الشريف الذي نجح في سبعينيات القرن الماضي في منع مسرحية «الحسين شهيدًا» من أن تعرض في مصر، ولا يزال المنع مستمرًا برغم تكرار المحاولة من المخرج المصري الكبير جلال الشرقاوي، كما جاء في حوار له مع الإعلامية المصرية الشهيرة هالة سرحان. وقد يعود هذا إلى أن الأزهر الشريف يتمتع بحصانة سياسية، إضافة إلى سلطته الدينية.

يمكن القول إن جينات الرقابة في المسرح السوداني قد بدأت في التخلق منذ أواخر العشرينيات وبداية ثلاثينيات القرن الماضي. فقد ذكر الرائد المسرحي الأستاذ خالد أبوالروس 1908–1985، في سياق حديثه عن مسرحية «تاجوج»، كما في دراسة غير منشورة بعنوان «تاجوج وصديق فريد» للناقد المسرحي السوداني عصام أبوالقاسم:

«إنهم لما ذهبوا لمقابلة الشيخ بابكر بدري الذي سينتج مسرحية تاجوج وجدوا معه المسرحيين الشهيرين خلال فترة العشرينيات وبداية الثلاثينيات الممثل والمخرج صديق فريد؛ والمؤلف والمخرج عبيد عبد النور اللذين شكلا ومعهم بابكر بدري ما يماثل (لجنتي النصوص والمشاهدة) في أيامنا هذه؛ فثلاثتهم قدموا ملاحظات حول النص وحول العرض فقد ذكر عصام أن بابكر بدري قال عن المسرحية: (فلما عرضوها علي وجدتها ناقصة حتى في هيكلها فضلًا عن إخراجها فأخذنا في إصلاحها كل ليلة وكلما وجدت فيها فجوة بين حادثتين أكتب لهم ما يسد المعنى في هذه الفجوة نثرًا فينظمه الشيخ خالد عبدالرحمن نظمًا ينسجم تمامًا في مكانه)؛ ويذكر عصام كذلك أن أبوالروس قال: ((قدمنا المسرحية أمامهم - يقصد - بابكر بدري وصديق فريد وعبيد عبدالنور.. كان الإخراج ضعيفًا وكان كل ما نعرفه عن الإخراج بضع كلمات سمعناها من صديق فريد وهو يخرج مسرحيات نادي الخريجين.. أعاد بدري وصديق تدريبنا حتى وقفت المسرحية على أقدامها))».

نحن هنا أمام رقابة فنية تدخلت في النص والعرض بهدف أن يكونا أكثر جودة، وبالطبع كان هذا التدخل مبنيًا على المعايير الفنية السائدة آنذاك، التي بها تتحدد جودة المنتج المسرحي نصًا أو عرضًا.

تزامنًا مع تبلور الحركة الوطنية، والتي كان رهانها الأكبر على الثقافة والصحافة، ازدادت وتيرة النشاط المسرحي، فاتخذ من الأندية والمدارس فضاءً لاشتغاله، مما سبب انزعاجًا للسلطة الاستعمارية البريطانية التي عملت على إخضاع المجال العام لمراقبة السلطة، خاصة بعد ثورة 1924.

وبما أن المسرح السوداني في ذلك الوقت قد عبّر في مضامينه عن موضوعات وقضايا على صلة بالهوية والتنمية ومقاومة المستعمر، لم يكن بعيدًا عن متابعة قلم المخابرات الذي كان راصدًا ومراقبًا للأنشطة الثقافية والصحفية. فقد ذكر أبوالروس في مذكراته غير المنشورة أن استجوابًا تم له بخصوص مسرحية «تاجوج

ومحلق» التي كتبت في العام 1932.

ولا غرابة هنا؛ فقد أصدرت السلطة الاستعمارية في العام 1930 أول قانون للصحافة والمطبوعات، منح الإدارة الاستعمارية سلطات واسعة في الترخيص ومنع النشر والإغلاق.

مع استجواب أبوالروس من قلم المخابرات البريطانية بدأت الرقابة المؤسسية ذات المرجعية السياسية على المسرح، لتستمر هي والرقابة «الفنية» مع الأنظمة الوطنية منذ العام 1956 وإلى الآن، مع اختلافات هنا وهناك؛ تبعًا لفلسفة وسياسات كل نظام ورؤيته للمسرح وموقفه من الحريات.

الرقابة في المسرح القومي:

يمكن القول إن العام 1967 كان بمثابة البداية «التأسيسية» للمسرح السوداني، كما في بعض الأقوال، إذ إنه العام الذي أصبح فيه مبنى المسرح القومي، والذي تم تشييده في العام 1959، مكانًا لتقديم العروض المسرحية. فقد كان قبل ذلك مكانًا لتقديم الحفلات الغنائية التي تتخللها اسكتشات مسرحية، وتقديم الفنون الشعبية والاحتفالات الرسمية.

ليصبح المسرح، ومنذ ذلك التاريخ، نشاطًا ترعاه الدولة وتضع له الميزانيات والسياسات، بعد أن كان نشاطًا أهليًا. ولعل أكثر ما يجسد هذا التحول هو تقليد «الموسم المسرحي»، الذي كانت بدايته في العام 1967 واستمر يراوح بين الاستمرار والانقطاع إلى يومنا هذا.

مع هذه الوضعية الجديدة للمسرح، ابتدعت الدولة سياسات، أو فلنقل تقاليد، جسدها المسرح القومي، تصب كلها في الرقابة بأشكال مختلفة، منها ما يمكن وصفه بالإداري، ومنها «التقييمي» الذي يحاكم العمل المسرحي وفقًا

لمواصفات يقاس بها جودته الفنية.

فيما يمكن وصفه بالإداري، سنجد أن المسرح القومي كانت له مواصفات لمن يحق له أن يخرج عملًا مسرحيًا على خشبة المسرح القومي. استخلصناها من تجربة المواسم المسرحية، خاصة في الفترة من 1967 إلى 1978؛ أولها أن يكون المخرج موظفًا بالمسرح القومي، كالأستاذين الفكي عبدالرحمن ومكي سنادة مثلًا، وثانيها أن يكون المخرج من أصحاب الخبرة الطويلة، كالأستاذين الفاضل سعيد وحسن عبدالمجيد مثلًا، وثالثها أن يخضع عمل المخرج الذي لم تتوفر فيه المواصفات السابقة للمشاهدة من قبل لجنة تشكل خصيصًا لهذا الغرض، كما حدث مع المخرج محمد نعيم سعد في مسرحيته «المدرسة المختلطة» التي عرضت في موسم 1978–1979.

تجدر الإشارة إلى أن هذه السياسات، أو هذه التقاليد، لم تكن مكتوبة، وإنما أعرافًا تتوارثها إدارات المسرح. ولعل من نواقصها البينة أنها لم تنشغل بضرورة إعداد نساء في مجال الإخراج، مع وجود عدد مقدر من الخريجات ساهمن في التمثيل، كما ساهمن في المكياج والأزياء. ومع ذلك لا نقف، على اسم مخرجة واحدة في مواسم المسرح القومي في الفترة الممتدة من 1967 إلى موسم 1988–1989، وربما إلى ما بعدها، عدا اسم المخرجة المصرية فاطمة المعدول في مسرحية «سندريلا» التي عرضت في موسم 1980–1981. (انظر كتاب: «الحركة المسرحية في السودان 1967–1978»، وكتاب: «حقائق ومعلومات عن المسرح السوداني»).

أما فيما يتعلق بالمستوى التقييمي الذي تتحدد به جودة العمل المسرحي نصًا وعرضًا ومحتوى، فقد كونت إدارة المسرح القومي، مع بدايات المواسم وتوالي العروض، لجنة عرفت بـ«لجنة النصوص والمشاهدة»، ضمت في عضويتها اختصاصيين وخبراء وأصحاب تجارب في العملية المسرحية، كالأستاذ الطاهر شبيكة والدكتور خالد المبارك وغيرهما.

وكان من مهامها تحديد مدى جودة العمل المسرحي من حيث النص ومن حيث العرض، وذلك من خلال الوقوف في النص على بناء الأحداث والشخصيات والحوار وغيره، وكذلك محتوى النص؛ ومن خلال الوقوف في العرض على الأداء التمثيلي وحركة الممثل والإضاءة والديكور وغيره، إضافة للكشف عن المقولة الكلية للعرض، إذ إنها في بعض الأحيان قد تتخذ مسارًا غير المسار الذي تراءت فيه عند قراءة النص؛ لذلك جرى التقليد على وجوب مشاهدة العرض حتى وإن كان النص مجازًا.

قليل من التفاصيل:

من خلال نظرة عامة لتجربة الرقابة في المسرح القومي، قد نقف على الآتي:

أولًا: جمعت بين الرقابة القبلية والبعدية؛ فقد يكون النص مجازًا، ولكن بعد مشاهدة العرض كاملًا يرفض العمل.

ثانيًا: ثبت في بعض الأحيان أن جهات غير لجنة النصوص والمشاهدة، لم يُفصح عن هويتها بشكل صريح، تتدخل في منع أو إيقاف هذا العرض أو ذاك، حتى وإن كان مجازًا من لجنة النصوص والمشاهدة. فقد ذكرت نجمتنا الكبيرة تحية زروق في قروب «منتدى الكتاب المسرحي السوداني»:

«بينما هم مع المخرج بدرالدين حسن علي في سبعينيات القرن الماضي في معمة بروفات مسرحية حكاية تحت الشمس السخنة استعدادًا لعرضها على خشبة المسرح قيل لهم إن جهة أمنية أمرت بعدم عرض المسرحية فانفض سامرهم».

ثالثًا: مارست كل الأنظمة السياسية الوطنية، وبلا استثناء، ومنذ العام 1967، الرقابة على المسرح، مع فروقات لا يعتد بها بين نظام ونظام؛ فقد تم منع أو إيقاف العديد من العروض المسرحية في الحقبة المايوية؛ وتم منع أو إيقاف بعض المسرحيات في فترة الديمقراطية بعد سقوط نظام مايو؛ وتم منع وإيقاف العديد من العروض المسرحية في حقبة الإنقاذ.

صحيح أن ثمة اختلافات في طبيعة الرقابة ودوافعها بين نظام ونظام، إلا أن ما يمكن قوله هنا إن الرقابة كانت في كثير من الأحيان تنطلق من تقديرات لا تخلو من دوافع شخصية، خاصة مع تداخل ما هو فني مع ما هو سياسي، كما أشرنا؛ فقد كان المنع أو الإيقاف يتم، في الغالب كما يرى كثيرون، على أساس الهوية.. هوية المسرحي الفنية أو الفكرية؛ حقيقية كانت أم متوهمة.

فيكفي أن تصنف جهة أمنية ما، توهمًا أو استنادًا إلى معلومات موثقة، أن فلانًا المسرحي معارض للنظام، ليتم منع أو إيقاف عرضه حتى دون أن تكون هذه الجهة قد شاهدت العرض. أو يتم المنع أو الإيقاف بناءً على هوية العمل المسرحي، نصًا أو عرضًا؛ ففي بعض الأحيان يمنع العرض من تقديمه على خشبة المسرح

القومي بحجة أنه «تجريبي» أو «أكاديمي»، وبكلمة واحدة «غير جماهيري».

وهنا يأتي السؤال: هل هناك مواصفات فنية مسرحية ثابتة وواحدة لمواصفات جودة النص المسرحي أو العرض المسرحي؟

ما يجب التأكيد عليه هو أن الرقابة على المسرح، نصًا وعرضًا، قبلية وبعدية، وأنها ملزمة في كل الأحوال، كانت آلية من آليات الدولة في ضبط المنتج المسرحي، ليس فقط بحثًا عن الجودة الفنية، وإنما خوفًا من قدرة المسرح على تحفيز الجماهير على النقد والتساؤل، بل وحتى الاحتجاج.

ولعل مما قد يؤكد ما ذهبنا إليه من أنها معتمدة عند المسرح القومي ما جاء في كتاب «الحركة المسرحية في السودان 1967–1978» للأستاذين سعد يوسف وعثمان علي الفكي، الكتاب الذي نشره المسرح القومي، وكتب الأستاذ مكي سنادة تعليقًا على غلافه وباركه الأستاذ الفكي عبدالرحمن، والاثنان من أساطين المسرح القومي كما نعلم.

جاء في الكتاب:

«الرقابة من أكبر مشاكل المسرح.. ولا نقصد بقولنا هذا أن المسرح يجب أن تتخلى عنه الرقابة.. بل يجب أن تكون هناك رقابة من مختصين بشئون المسرح لهم دراية كافية بالعملية المسرحية.. يستطيعون ضبط الجودة والمحافظة على مستوى المسرح بحيث يشجعون محاولات الارتفاع بالمستوى الفني ويقفون في وجه الأعمال التي لا ترقى إلى مستوى المسرح من الناحية الفنية».

هذه الرقابة التي ستصبح تقليدًا عامًا يمارسه المسرحيون في مهرجاناتهم، خاصة في الجانب المتصل بـ«لجنة المشاهدة». فما من مهرجان من مهرجاناتنا الكثيرة إلا وله لجنة للمشاهدة، يتحدد بقرارها العرض المسموح له بالمشاركة والعرض المرفوض.

إلا أننا، ومع الأيام، خاصة مع الألفية الثانية، نجد أن المسرح القومي قد بدأ في التراجع عن تقاليده فيما يخص المخرج المسموح له بتقديم عرضه على خشبة المسرح، وفيما يخص لجنتي النصوص والمشاهدة. فقد صار بمقدور الجميع أن يقدموا عروضهم، ليس على خشبة المسرح القومي فقط، وإنما على جميع المسارح في العاصمة والولايات.

ومع ذلك ظلت جهات بمقدورها إيقاف العروض المسرحية، كما حدث مع مسرحية «الناس الركبو الطرورة» للمخرج قاسم أبوزيد، التي كانت تعرض في مسرح أمبدة الأهلي، ومسرحية «خسائر جانبية» للمسرحي محمد عبدالرحيم قرني، عندما قدم العرض الأول في مركز الفيصل الثقافي بالخرطوم، لتتدخل جهة أمنية، كما قيل، وتوقف العرض في اليوم الثاني، وكان هذا في العام 2013.

نلفت النظر إلى أن الرقابة في حقبة الإنقاذ لم تقف عند المنع أو الإيقاف فقط؛ وإنما صنعت أعرافًا تحكمت في العرض المسرحي مستقبلًا؛ منها، على سبيل المثال، عدم السماح بتمثيل شخصية السكران أو المثلي، أو أن يمثل رجل دور امرأة، وهذا ما لم يلتزم به الفاضل سعيد عنوة واقتدارًا.

أيضًا تم منع ظهور زجاجات الخمر في العرض، كما طلب من الممثلات وضع غطاء الرأس، مع تصميم حركة للممثلين تراعي التباعد بين الممثل والممثلة، إضافة إلى وضع محاذير كثيرة على الرقص، خاصة رقص النساء.

حصاد الرقابة:

هناك قصص كثيرة، معظمها شفاهي، لعروض مسرحية تم إيقافها في العاصمة، كان هذا في المسرح القومي أو في أي مكان عرض آخر. ولكن، ومن خلال متابعتي التي لا أدعي نجاعتها، لم أعثر على كتابة مفصلة عن عرض تم إيقافه، عدا ما كتبته أنا عن إيقاف مسرحية «بيت بت المنى بت مساعد»، وما كتبه صديقي المخرج يحيى فضل الله عن إيقاف مسرحية «الناس الركبو الطرورة».

ولعل هذا ما يجعل الخروج بفكرة واضحة عن الكيفية التي يفكر بها الذهن الرقابي من المستحيلات. فنحن، مثلًا، لا نعرف على وجه الدقة لماذا تم منع مسرحية «المشي على الرموش» للمخرج إبراهيم شداد من أن تصل حتى إلى مرحلة البروفات، ليضيع بعد ذلك نصها وإلى الأبد، كما أفادني إبراهيم شداد.

ولا نعرف على وجه الدقة لماذا تم إيقاف مسرحية «نبتة حبيبتي»، ولماذا سمح لها بالعودة مرة أخرى؟

ولا نعرف على وجه الدقة لماذا تم إيقاف، وفي عز الديمقراطية، مسرحية «بيت بت المنى بت مساعد».

ولا نعرف على وجه الدقة لماذا تم إيقاف

مسرحية «حفلة على الخازوق» لتماضر شيخ الدين؛ فهل كان السبب، كما سمعنا، هو أن اسم بطل المسرحية مطابق لاسم شخصية نافذة في نظام الإنقاذ، أم أن هناك أسبابًا أخرى؟

وقس على ذلك بقية المسرحيات التي منعت أو تم إيقافها.

بل لا نفهم لماذا يسمح لمسرحية بالعرض في الخرطوم ويتم إيقافها في مدينة أخرى، وهي مجازة من أعلى سلطة مسرحية في البلاد، كما حدث مع مسرحية «شعب انتباه» للمخرج ربيع يوسف، التي تم منعها من العرض في مدينة الأبيض.

ولا نفهم أن تطارد مسرحية وتوقف مرتين من جهات أمنية، مرة في العام 2013 ومرة في العام 2023 بمدينة نيالا، وأعني مسرحية «في أيام الخوف.. الحنجرة الخرساء تموت» للمخرج معمر القذافي محي الدين.

لعل أكثر ما يمكن أن نستخلصه من تجربة الرقابة على المسرح في السودان هو التداخل غير الحميد بين الفني والسياسي، مما يعني وجود أكثر من جهة رقابية، وأنها في الغالب تخضع لتقديرات شخصية ذات طابع أمني.

ومما قد يؤكد هذا الزعم عودة معظم المسرحيات التي تم إيقافها، لمواصلة عروضها وبأسرع ما يكون، وأنها لم تشكل مبحثًا مهمًا في دراسات المسرح السوداني، الأمر الذي قد يفيد، إنها لم تكن تقوم على مواصفات فنية أو حتى سياسية موضوعية قابلة للقياس.

وهنا يأتي السؤال الملح: هل الرقابة على المسرح ضرورية؟

قد تكون الإجابة نعم، ولو بتحفظ ما، خاصة أننا سنجد أن كل المسارح في الوطن العربي، الرسمية والأهلية، تمارس الرقابة على النص وعلى العرض. كما أننا سنجد أكثرية من المسرحيين يؤيدون أن تكون هناك رقابة، كما أنه ليس من العدل القول إن الرقابة لم تكن لها إيجابيات هنا وهناك.

وهنا لا بأس من إيراد رأي للناقد عصام أبوالقاسم حول الرقابة، استخلصته من مراسلات تمت بيننا عبر الواتساب. يقول عصام:

«برغم رفضي المبدئي للتحكم في الإبداع إلا أنه لولا الرقابة على المسرح العربي لكانت خرجت بلاوي؛ وإن البلدان التي توفرت فيها رقابات صارمة على المحتوى مكنت الكتاب والمخرجين من أن يطوروا قدرات خاصة في التحايل على تلك الرقابات ما أغنى أخيلتهم وخصبها فأنتجت أعمال مفتوحة على التأويل ومتعددة في طبقات المعاني والدلالات التي تثيرها بموضوعاتها وكلماتها ومواقفها».

أما أنا فلا أرى ضرورة للرقابة؛ قبلية أو بعدية؛ فنية أو سياسية أو أخلاقية؛ خاصة في عالم اليوم الذي لم تعد فيه مواصفات جودة النص المسرحي أو العرض المسرحي واحدة، كما اتسعت فيه دائرة الوعي بحقوق الإنسان، خاصة الحق في التعبير.

كما أن المجتمع، والذي هو بالضرورة متنوع، لم يعد يتقبل الوصاية عليه والتدخل في ما يجب عليه أن يشاهده وما لا يشاهده.

إذن فالرقابة الوحيدة التي أرى أهميتها وضرورتها هي الرقابة الإدارية، والتي تقف مهمتها عند ضمان وحماية الملكية الفكرية للنص ولبعض عناصر العرض، كالموسيقى والمؤثرات مثلًا، وذلك بالتنسيق مع جهات الاختصاص.

المسرحيون السودانيون والرقابة:

بالنظر إلى تجربة الرقابة على المسرح، لم أجد في المسرحيين السودانيين من اشتغل في النظر إلى الرقابة في سياق حرية التعبير. فقد كان موقفهم، خاصة من تعرضوا لعسفها، إما السخط والملامة، أو الفرح بما فعلته بمنتوجاتهم واعتبار ذلك رصيدًا يضاف إلى رأسمالهم الرمزي البطولي؛ حتى لكأنك تجد أحدهم معتزًا بالعرض الذي منع أكثر من العرض الذي سمح له أن يصل إلى الجماهير.

ولعمري، هذا غير ما يفعله الروائيون والشعراء والصحفيون حال تعرض منتوجاتهم للمنع أو المطالبة بالتعديل.

فقد استطاعوا بوعيهم وهمتهم أن يصنعوا مما طال منتوجاتهم رأيًا عامًا، بوضعه في سياق الحق في التعبير، وأن يمنحوه أجنحة حقوقية وفنية وفكرية وسياسية، عادت على منتوجاتهم بالكثير من المكاسب، والتي من بعضها المناصرة، وإدخال لجان المصنفات في حجر ضيق، وقانون الصحافة في مأزق.

فقد استطاعوا بوعيهم الحقوقي أن يقولوا إن اختلافنا ليس حول جودة المصنف من عدمها فقط، وإنما أيضًا حول الحق في التعبير وحدود المجال العام؛ بينما اكتفينا نحن المسرحيين بالسخط والغبطة المخاتلة.

فتأمل.

نهاية حقبة ميسي..

كيف غيّر أسطورة الأرجنتين علاقة جيل كامل بكرة القدم؟

ملخص

أعلن الأسطورة الأرجنتينية ليونيل ميسي اعتزاله اللعب الدولي، ليضع حدًا لرحلة استثنائية امتدت لسنوات طويلة مع منتخب بلاده، حافلة بالانتصارات والخيبات واللحظات التاريخية. ولم يكن قرار ميسي مجرد خبر رياضي عابر، بل مثّل بالنسبة إلى ملايين المشجعين حول العالم نهاية حقبة كاملة ارتبطت باسم اللاعب الذي سطر أعظم ليالي برشلونة، وعاش أصعب لحظات الأرجنتين، قبل أن يتوج مسيرته الدولية بأهم الألقاب العالمية ويغادر القمة تاركًا إرثًا يصعب تكراره.

وعندما وقف المعلق البريطاني بيتر دروري بعد تتويج الأرجنتين بكأس العالم 2022 ليصف ميسي بأنه بلغ «مجرة خاصة به»، لم يكن يصف لاعبًا حصد لقبًا كبيرًا فحسب، بل كان يلخص رحلة امتدت لعقود، انتقل خلالها ميسي من طفل موهوب في مدينة روزاريو إلى أحد أكثر الرياضيين تأثيرًا في تاريخ كرة القدم.

البداية.. طفل من روزاريو يحمل حلمًا أكبر من مدينته

وُلد ميسي في مدينة روزاريو الأرجنتينية، وهناك بدأت علاقته المبكرة بكرة القدم. ومع انتقاله إلى برشلونة في سن صغيرة، بدأت ملامح مشروع لاعب استثنائي تظهر تدريجيًا.

في برشلونة، ظهر ميسي بصورة مختلفة عن كثير من النجوم الذين سبقوه. كان هادئًا، نحيلًا، قليل الكلام، لكنه عندما تصل الكرة إلى قدمه اليسرى كان يتحول إلى لاعب قادر على تغيير شكل المباراة في لحظات.

سرعان ما أصبح وجوده جزءًا من هوية برشلونة، وتحول من موهبة صاعدة إلى نجم عالمي، ثم إلى القائد الفني الأول للفريق.

ومع مرور السنوات، أصبحت مباريات برشلونة بالنسبة إلى جيل كامل موعدًا منتظرًا. لم تكن المتعة مرتبطة فقط بالنتيجة، بل باحتمال أن يفعل ميسي شيئًا لم يخطر على بال أحد: مراوغة، تمريرة، هدف من ركلة حرة أو انطلاقة فردية تقلب المباراة.

الأرجنتين.. علاقة معقدة بين ميسي وبلاده

لكن قصة ميسي لم تكن مكتملة من دون الأرجنتين.

فقد دخل المنتخب الأول في العام نفسه الذي توج فيه بكأس العالم للشباب عام 2005، ثم أضاف الميدالية الذهبية الأولمبية في بكين عام 2008.

منذ البداية، لم تنظر الأرجنتين إليه باعتباره لاعبًا عاديًا. فقد كان يُنظر إليه باعتباره الوريث المحتمل لأسطورة البلاد دييغو مارادونا.

وهنا بدأت واحدة من أصعب مراحل مسيرته.

مارادونا كان شخصية صاخبة ومتمردة ومليئة بالحضور الجماهيري، بينما كان ميسي أكثر هدوءًا وانطواءً وتحفظًا. لذلك لم تكن المقارنة بينهما تتعلق بالمهارات فقط، بل امتدت إلى الشخصية والقيادة والعلاقة مع الجماهير.

كانت الأرجنتين تريد «مارادونا جديدًا»، لكن ميسي احتاج إلى بناء أسطورته الخاصة.

رغم نجاحه الهائل مع برشلونة، ظل ميسي يعاني من انتقادات قاسية بسبب عدم تحقيق بطولة كبرى مع المنتخب الأول.

في كأس العالم 2010 لم يتمكن من تسجيل أي هدف، ثم قاد الأرجنتين إلى نهائي مونديال البرازيل 2014، قبل أن تخسر أمام ألمانيا.

وبعد ذلك جاءت صدمة أخرى في نهائي كوبا أمريكا 2015 أمام تشيلي، ثم تكررت الخسارة أمام المنتخب نفسه في نسخة 2016.

كان ميسي يصل إلى النهائيات، ويقود الفريق إليها، لكنه كان يعود منها خالي الوفاض.

وبدأت أصوات الانتقاد تتزايد، حتى إن بعض الجماهير والإعلاميين شككوا في قدرته على ترك إرث حقيقي مع المنتخب، رغم كل ما حققه مع برشلونة.

لحظة الانهيار.. اعتزال دولي ثم عودة

بعد خسارة نهائي كوبا أمريكا 2016، وصل الضغط إلى ذروته.

أعلن ميسي اعتزاله اللعب الدولي، في لحظة بدت وكأنها نهاية علاقته بالمنتخب الأرجنتيني.

لكن القرار لم يدم طويلًا.

عاد ميسي إلى المنتخب، وكانت عودته نقطة تحول في واحدة من أهم قصص

مسيرته.

هذه المرة، لم يكن المنتخب يعتمد عليه بالطريقة نفسها التي كان يعتمد بها عليه في السابق. ومع المدرب ليونيل سكالوني، بدأت الأرجنتين في بناء فريق أكثر توازنًا، يملك شخصية جماعية قادرة على مساعدة قائدها.

لم يعد ميسي مضطرًا إلى فعل كل شيء بمفرده.

كوبا أمريكا 2021.. اللقب الذي غيّر كل شيء

جاءت اللحظة الفاصلة في عام 2021.

تمكن المنتخب الأرجنتيني من الفوز بكوبا أمريكا على حساب البرازيل، ليحصد ميسي أول لقب دولي كبير مع المنتخب الأول.

بعد المباراة، ظهرت دموع ميسي التي اختزلت سنوات طويلة من الإخفاق والانتقادات والنهائيات الضائعة.

لم يكن اللقب مجرد كأس بالنسبة إلى ميسي؛ كان بمثابة فك للعقدة التي رافقته لسنوات.

لأول مرة، أصبح بإمكانه أن ينظر إلى مسيرته الدولية دون أن يطارده سؤال: «ماذا حققت مع الأرجنتين؟»

لكن ما حدث بعد ذلك كان أكبر بكثير.

قطر 2022.. اللحظة التي اكتملت فيها الأسطورة

في ديسمبر 2022، وصل ميسي إلى كأس العالم في قطر وهو في الخامسة والثلاثين من عمره،كان يعرف أن الفرصة قد تكون الأخيرة.

بدأت البطولة، وسرعان ما أصبح واضحًا أن الأرجنتين جاءت بهدف واحد: الفوز بكأس العالم.

قاد ميسي الفريق في طريق شاق، وسجل وصنع، وتحمل المسؤولية في اللحظات الحاسمة ثم جاء النهائي أمام فرنسا.

كانت المباراة واحدة من أكثر نهائيات كأس العالم إثارة في التاريخ الحديث. سجل ميسي هدفين، وشهدت المواجهة تقلبات درامية، قبل أن تحسم بركلات الترجيح لمصلحة الأرجنتين.

وعندما رفع ميسي كأس العالم، بدا وكأن مسيرته واحدة من أطول القصص الكروية قد وصلت أخيرًا إلى نهايتها المثالية.

بالنسبة إلى الأرجنتينيين، كان ذلك تتويجًا طال انتظاره.

وبالنسبة إلى الملايين الذين تابعوا ميسي منذ بداياته، كانت اللحظة أشبه بإغلاق دائرة بدأت قبل سنوات طويلة.

يمكن اختصار جزء كبير من مسيرة ميسي بالأرقام: مئات الأهداف، بطولات محلية وقارية، دوري أبطال أوروبا، جوائز فردية، وكؤوس دولية. لكن الأرقام وحدها لا تفسر مكانته.

فما جعل ميسي مختلفًا بالنسبة إلى جيل كامل هو الاستمرارية.

هناك جيل شاهد ميسي وهو طفل في برشلونة، ثم تابعه وهو يصبح نجم الفريق الأول، ثم شاهده يقود الأرجنتين، ثم تابع خيباته الدولية، واعتزاله المؤقت، وعودته، ثم فوزه بكوبا أمريكا وكأس العالم.

بمعنى آخر، لم يكن ميسي مجرد لاعب في حياة هؤلاء المشجعين؛ كان جزءًا من مراحل حياتهم.

كبروا معه،تابعوه في طفولتهم، ثم في سنوات الدراسة، ثم في شبابهم، وربما أصبحوا آباء وهم لا يزالون يشاهدونه يلعب.

من مارادونا إلى ميسي.. انتقال رمزي بين جيلين

لطالما كان السؤال في الأرجنتين: من هو خليفة مارادونا؟

لكن ميسي أثبت في النهاية أنه لا يحتاج إلى أن يكون نسخة من مارادونا.

مارادونا ترك إرثه بطريقته الخاصة، وميسي فعل الأمر نفسه.

الأول ارتبط بشخصية ثائرة وصاخبة، والثاني بنموذج مختلف للقيادة، قائم على الهدوء والاستمرارية والعبقرية الفنية.

وبعد الفوز بكأس العالم، أصبح من الصعب فصل سمي مارادونا وميسي عن أعظم فصول تاريخ كرة القدم الأرجنتينية.